وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمي
جامعـــة 08 مـــاي 1945

قسم العلوم الإقتصادية

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص : نقود ومؤسسات مالية

الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في العلوم الإقتصادية

من إعداد الطلبة :

- مكـــاوي نبيلـــة
- جامع نبيلة صباح

إشراف الدكتور:

بوقمـــوم محمـــد

السنة الجامعية: 2011/2010

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

صدق الله العظيم .

(سورة البقرة الآية 286)

الإهداء

إلى والدي الكريمين.

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى الذين حملوا شعلة العلم.

إلى الذين يتلمسون الطريق المستقيم

لبناء جيل جديد على أساس من الإيمان و العلم و المعرفة.

إلى هؤلاء جميعا... أهدي هذا العمل

نبيلة صباح + نبيلـــة

شكر وعرفان

ربنـــا لك الحمد كمـــا ينبغي لجلال وجهك ، و عظيم سلطانك و مجدك على مـــا أنعمت علينـــا من نعم لا تحصى .... منهـــا توفيقك إيـــانـــا لإنجـــاز هذا العمل المتواضع

نتقدم بالشكر و التقديـــر إلى أستاذنـــا المشرف ، **الدكتور: بوقموم محمد** حفظه الله و أطـــال في عمره ، لإشرافه على المذكرة ، و على ملاحظاته القيمة و توجيهاته السديدة ، و تصويباته الدقيقة ، و نصائحه الطيبـــة ، و كان له الفضل في إخراج هذه الدراســـة المتواضعة إلى حيز الوجود كاملـــة .... جعل الله ذلك في ميزان حسناته يوم الدين.

كمـــا نتقدم بجزيل الشكر و خالص الامتنان إلى كل من لم يبخل علينـــا بنصائحه القيمـــة

فهرس المحتويات

الفهرســـــــــــة

الأهداء

شكر وعرفان

الفهرســـــــة

قائمة المختصرات

الترقيم	الموضوع	الصفحـــــة
	مقدمـــــــة عامة 1. تمهيـــــــــــد 2. مشكلـــة الدراســـة 3. أهميـــة الدراســـة 4. هـــدف الدراســـــة 5. فرضيات الدراســـة 6. الدراسات السابقـــة 7. منهجيـــة الدراســـة 8. خطـــة الدراســـة	أ - و
	الفصل الأول: التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي الجديد	01-50
1.1	**مدخـــل**	01
2.1	**ماهية التجارة الدولية**	01
1.2.1	تعريف التجارة الدولية	01
2.2.1	اهمية التجارة وأسباب قيامها	03
3.2.1	اثر التجارة الدولية	04
4.2.1	سياسات التجارة الدولية	07
3.1	**الجات : النشأة والتطور**	13
1.3.1	لمحة تاريخية	14
2.3.1	تعريف الجات	15
3.3.1	أهداف الجات ووظائفها	16
4.3.1	مبادئ الجات	17
5.3.1	جولات التفاوض	20
4.1	**جولة الاورجواى**	23
1.4.1	أسباب ودوافع انعقاد جولة الاورجواى	23
2.4.1	سير ومواضيع المفاوضات	24
3.4.1	نتائج جولة الاورجواي	27
4.4.1	اتفاقية جولة الاورجواى	27
5.1	**المنظمة العالمية للتجارة**	31
1.5.1	تعريف المنظمة العالمية للتجارة	31
2.51.	أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة	34

3.5.1	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	40
4.5.1	آلية عمل المنظمة العالمية للتجارة	43
5.5.1	شروط ومعوقات العضوية في المنظمة العالمية للتجارة	44
6.1	**خلاصة الفصل**	50
	الفصل الثاني: العولمة الاقتصادية معالم آليات وأدوات	**97-51**
1.2	**مدخـــل**	51
2.2	**عموميات عن العولمة الاقتصادية**	51
1.2.2	النشاة والتطور	52
2.2.2	أهداف العولمة	68
3.2.2	أثار العولمة	70
3.2	**العولمة الاقتصادية معالم واتجاهات**	73
1.3.2	مفاهيم عامة حول العولمة الاقتصادية	73
2.3.2	معالم وسمات العولمة الاقتصادية	79
3.3.2	الاتجاهات العامة للعولمة الاقتصادية	84
4.2	**آليات العولمة**	86
1.4.2	أركان العولمة الاقتصادية	86
2.4.2	التحول في وظائف العولمة الاقتصادية	88
5.2	**أدوات العولمة الاقتصادية**	92
1.5.2	شركات متعددة الجنسيات	92
2.5.2	المنظمات الاقتصادية الدولية	95
3.5.2	العقوبات الدولية	96
4.5.2	وسائل الاعلام وشبكة المعلومات	97
6.2	**خلاصـــة الفصل**	97
	الفصل الثالث:الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات الدولية	**160-99**
1.3	**مدخـــل**	99
2.3	**تحرير التجارة والاستثمارات الدولية**	99
1.2.3	إصلاح السياسات التجارة	99
2.2.3	إصلاح النظام التجاري العالمي	100
3.2.3	تحرير نظم الاستثمار الاجنبي المباشر	101
3.3	**الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية**	106
1.3.3	الاثار المتوقعة في اتجاهات التجارة العالمية	106
2.3.3	العوامل المؤثرة في الاتجاهات التجارة العالمية	109
3.3.3	اتجاهات التجارة خلال عقد التسعينات	118
4.3.3	اتجاهات التجارة الدولية في بداية الألفية الثالثة	122

4.3	**اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر**	128
1.4.3	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة	129
2.4.3	تطور اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر	130
3.4.3	اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر	136
5.3	**النظام التجاري والدول النامية**	143
1.5.3	الآثار على الدول النامية	143
2.5.3	الموقف من النظام التجاري الدولي الجديد	146
3.5.3	المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الوطني	148
6.3	**خلاصة الفصل**	160
	الخاتمـــــــة	161
	المراجع	164

قائمة الأشكال والجداول

قائمـــــــــة الجداول والأشكـــال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	تطورات و نتائج جولات التفاوض	12
1-3	تقديرات الزيادة في الدخل العالمي	107
2-3	تقديرات نجوين وزملائه للزيادة المتوقعة في الدخل العالمي نتيجة تحرير التجـــارة وتوزيعها على دول العالم	108
3-3	نمو حجم الصادرات والإنتاج العالمي فيما بين (1990 -1997)	119
4-3	صادرات السلع والخدمات(1999- 2002)	122
5-3	نمو تجارة وإنتاج الدول النامية (1999-2001)	124
6-3	نمو حجم الصادرات و الإنتاج العالمي(1999-2001)	124
7-3	نمو حجم التجارة الدولية في السلع للمناطق(1995-2003)	125
8-3	نمو الصادرات العالمية للسلع والخدمات(2000-2004)	126
9-3	صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية للمدة(1973-1997)	132-131
10-3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متوسطات سنوية بأسعار 1990	136

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	اثر الصادرات على الدخل القومي	5
2-1	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	42

قائمة المختصرات

قائمـــــــــة المختصرات

OMC: Organisation Mondiale du Commerce

GATT : General Agreement on Tariffs and Trade

FMI : Le fonde Monétaire International

الملخص

تعتبر التجارة الدولية المكون الرئيسي من العلاقات الاقتصادية الدولية ، أنها الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات . وهي تشكل مقدمة ، وفي الوقت نفسه نتيجة للتقسيم الدولي للعمل. حولها تتمحور جميع أشكال التقسيم الدولي للعمل. حولها تتمحور جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة ، وتشهد العقود الأخير تعزز وتائر نموها ، وتحولات جذرية في ديناميتها وبنيتها وفي طبيعة واتجاهات التبادل التجاري الدولي .ففي ظروف الثورة العلمية التكنولوجية وثورة المعلوماتية و تكنولوجيا الاتصالات ونشوء اقتصاد المعرفة وزيادة الاعتماد على العولمة الاقتصادية التي تمثل عصب الحياة الاقتصادية العالمية، يكسب التبادل التجاري الدولي أهمية متزايدة ، ويتخذ أشكالا وأساليب جديدة لم تكن معروفة من قبل من قبل مختلف الدول خاصة الدول النامية ومن بينها الجزائر

RESUMES

Le commerce international est considéré comme le principal composant des relations internationales economiques.il est l ancienne forme classique la plus developee de ces relations. Il consiste le debut,ainsi le résultat de la déversions inter national du travail .il est l axe de tout formes de cette deversion.entour de lui se regroupe tout les pays du monde dans une organisation économique internationale unifiée ,ou reconnait dans ces derniers decinies un renforcement de ses régimes de developement,et des changements radicaux concernant le dynamisme et la forme ainsi la nature et les raisons des changes commerciales internationales. En vue du développement scientifique ,technologique et la révolution informatique et la technologie de communication et la naissance d une économie intellectuelle, et baser sur la mondialisation économique qui est considère l essense de la vie économique mondiale ,donne aux changes commerciales internationales une grande importance,et prend des formes et des styles nouveaux qui n étaient pas connus avant par les pays sous développes y co,pris L ALGERIE

ABSTRACT

The international trade considered as a principal fact of the international bissiness relations, because it is the physical, traditional, and the oldest developed relations. It composes the beginning, and in the same time, the result of the international dividing of the work. It toured all the kinds of the international dividing of the work. And it rounds all the countries in a commercial organization united, and in the last decades, it makes her regime stronger, and radical change in the dynamic, physic, natural, and the ways of the international challenges. Despite the technology revolution and information and the technology of connection and the beginning of the information in commerce, the development of mondialisation of commerce which considered as the soul of international commerce gained the interests of international trade and has new forms and techniques that we do not knew it before from the deferent specific under developed countries like ALGERIA

1.تمهيد

يعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات و التغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى.

لكي تقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو و التنمية لا بد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، و نظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي.

ولعل من الملاحظ أنه إذا كان عقد السبعينات شهد بداية قوية نحو تكوين نظام اقتصادي جديد، فأزمة التضخم الركودي التي أصابت النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال النصف الثاني من السبعينات واستمرت إلى النصف الثاني من الثمانينات وما نتج عنها من احتكارات دولية جديدة في الإنتاج والتسويق ،أدت إلى إدخال قواعد جديدة على النظام التجاري الدولي حولت طموح الدول النامية في التنمية إلى وهم.

وفهذه التغيرات والتطورات التي عرفتها هذه المرحلة تميزت بالشمولية في الإنتاج والحمائية والإقليمية التجارية وطرحت الخطر الجاثم داخل النظام التجاري السائد، وتسببت في المشاكل التي أصبحت تلاحق التجارة الدولية بسبب انتهاك قواعد الجات وارتفاع القيود الحمائية من الدول الصناعية.

هذه المشاكل كانت وراء النقص الكبير في إيرادات الدول النامية من التجارة الدولية وارتفاع مديونيتها الخارجية إلى درجة زعزعة أركان النظام الاقتصادي الدولي عموما والنظام التجاري على الخصوص.

ولعل التأمل في التغيرات و التحولات التي تبلورت مند بداية التسعينات عن وجه الخصوص تشير كلها إلى أن هناك مجموعة من العوامل و القوى الدافعة تعمل على تشكيل و تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه و سماته و في ترتيباته للأوضاع الاقتصادية عن تلك التي كانت سائدة من قبل.

لقد تميزت هذه المرحلة بتنامي و تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العابرة للأقاليم و القطبية الواحدة و سيادة آلية السوق و ميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده منظمة التجارة العالمية. كل هذه العوامل و ما صاحبها من

تطور تكنولوجي و معلوماتي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة التي أصبحت السمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ويأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية الثلاثة إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و يعتبر النظام التجاري من أهم دعائم النظام الاقتصادي، بحيث لعبت التجارة على مر العصور دورا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية. فبعد الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء الجات لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي و الرخاء و لتكون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي.وقد رؤى – آنذاك–أن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح لحقيق التنمية الاقتصادية ومنع تكرار الكساد الاقتصادي و تحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار.

واليوم يعتقد أن نجاح جولة الأورجواي سوف يسهم بفاعلية في تنشيط الاقتصاد العالمي بعد سنوات من الركود و انخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية الكبرى. وهناك دراسات تتوقع إسهام تطبيق نتائج جولة الأورجواي في زيادة الناتج العالمي بما يعادل 300 مليار دولار سنويا، وهذا الانتعاش في الاقتصاد العالمي سينعكس إيجابيا على الدول النامية واعتبارا من أول عام 1995،أصبحت منظمة التجارة العالمية هي المسئولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي. و لا ريب أن تحرير التجارة والاستثمار في جميع المجالات التي شملتها جولة الأورجواي عززت تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية وبروز اتجاهات جديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر بفضل سيطرة، الشركات المتعددة الجنسيات، والتكتلات الاقتصادية والمنظمات العالمية على إدارة الاقتصاد العالمي.

2.مشكلة الدراسة:

يعتبر موضوع التجارة الدولية والعولمة من أكثر المواضيع التي لقيت اهتماما بالغا في ميدان الاقتصاد والإعلام على المستوى الدولي خاصة بعد انفراد العالم بقطب واحد تقوده الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها أمريكان تلك هي الخلفيات التي كانت وراء الخوض في هذا الموضوع للإجابة على الإشكالية التالية:

فيم تتمثل الاتجاهات الجديدة للتجارة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد ؟

انطلاقا من التساؤل الأساسي نتدرج في جملة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ هل شملت الاتفاقيات بعد الجات 94 بنود تعطي حرية اكبر للتجارة الدولية؟
- ✓ كيف ساهمت العولمة الاقتصادية في تنشيط وتوسيع التجارة الدولية؟
- ✓ هل سيعمل النظام التجاري الجديد على تسهيل مهمة الدول النامية في تحسين موقعها في التجارة الدولية، أم أنه سيضع أمامها عقبات جديدة علاوة على تلك التي واجهتها في ظل النظام السابق؟

3.أهمية الدراسة:

إن تأثير النظام التجاري العالمي الجديد على الدول كان ولا يزال مثار للجدل بين الباحثين والاقتصاديين فمنهم من يرى أن هذا النظام سوف تستفيد منه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ومنهم من يري أن الجات 1994 سوف تؤدي إلى تحقيق مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، حيث أن التغيرات في مجال التجارة وفي اتجاهاتها العالمية و تأثيراتها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تكون لها انعكاساتها المباشرة على التجارة الخارجية للدول النامية.

هذا الجدل كان وراء اختيارنا معالجة هذا الموضوع المتشعب محاولين الإجابة عن التساؤلات والخلفيات التي تطرح نفسها في هذا الشأن ومعرفة ما مدى توافق قواعد النظام التجاري الجديد، الذي وجد و يجد تبريراته الفكرية في نظرية اللبرالية الجديدة وفي نظرية المزايا التنافسية للتجارة الدولية، مع الواقع الاقتصادي العالمي عموما.و الواقع الاقتصادي للدول النامية خصوصا في ظل البيئة الاقتصادية السائدة حاليا و في ظل الاعتماد المتبادل و اللامتكافئ الذي يطبع النظام التجاري الجديد.

4.هدف الدراسة:

إن الغاية من هذه الدراسة هو:

- ✓ تقديم نظرة عامة لاتفاقية الجات وإبراز دور منظمة التجارة العالمية التي تكتشل القوة الفاعلة والمسيرة للنظام التجاري.
- ✓ البحث في مضمون النظام الجديد للتجارة العالمية و تقصي آثاره على طبيعة واتجاهات التجارة الدولية .

- ✓ دراسة انعكاسات النظام الجديد للتجارة العالمية على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية بالخصوص.

5.فرضيات الدراسة:

ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا الفرضيات التالية:

- ✓ تستفيد الدول النامية من المزايا المتعددة التي يحتويها النظام الجديد للتجارة العالمية لكنها لا تستطيع رفع التحديات المطروحة في الفترة المحددة في اتفاقات جولة الأوروغواي.
- ✓ تستهدف العولمة الاقتصادية نهاية الجغرافية حيث لا مكان منعزل ولا اقتصاد مستقل بصورة كاملة
- ✓ تتميز الاتجاهات الجديدة للتجارة و الاستثمارات العالمية بالقطبية و التمركز في المناطق الجغرافية العالمية الكبرى.

6.الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات حول هذا الموضوع فنجد من بينها دراسة الطالب بوكزاطة سليم سنة (2002)" المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر". التي أعدت لنيل شهادة الماجستير، حيث ركز في هذه الدراسة على كيفية استفادة الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة خاصة البلدان النامية منها، وهذا ما تجلّى في الإشكالية المطروحة التي تساءل من خلالها عن مدى استفادة الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص من الإمكانيات التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة في إطار الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وهل تعد هذه الإمكانيات كافية لتوسيع فرص نفاذها إلى أسواق الدول المتقدمة.

كما ركز الباحث في نهاية الدراسة على الآثار الناجمة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على صادراتها خارج المحروقات، من خلال أربعة مباحث عالج فيها بالتفصيل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل استراتيجية التنمية المنتهجة تحت مظلة

الإصلاحات الاقتصادية، مركزا على واقع التصدير خارج المحروقات في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

اضافة الى ذلك نجد دراسة بن موسى كمال سنة(2006)، "المنظمة العالمية للتجارة والنظام الدولي الجديد" التي اعدت لنيل شهادة دكتوراه دولة، حيث بدأ بدراسة عامة وشاملة لظواهر العولمة، وتأثيراتها على تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ثم تطرق الى أهم جولات الجات 47 من خلال سرد تاريخي للنتائج التي حققتها هذه الجولات، دون أن ينس الدور الفعال للجولة الأخيرة بالأورجواي التي كانت الواجهة الحقيقية لظهور نظام تجاري عالمي جديد،

ركز كذلك على تحليل أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة وآلياتها ، اضافة الى ذلك دراسة مختلف العلاقات التي تربط المنظمة العالمية للتجارة بالعالم الداخلي والخارجي ودون أن ينسى في الأخير علاقة الجزائر بـــ الجات بعد جولة الأورجواي، ومكانتها بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة

منهج الدراسة:

قد تاكد بما لا يدع مجالا للشك ان المعرفة العلمية هي مفتاح النجاح للانسان والدول العصرية،وعليه فان طبيعة دراستنا تفرض علينا الاعتماد على عدة مناهج للبحث العلمي حيث اتبعنا المنهج التاريخي وذلك من خلال الرجوع الى الجذور التاريخية للعولمة وتطورها عبر تاريخ البشرية، والمنهج التحليلي، لدراسة وتحليل نتائج جولة الأوروغواي و تأثيراتها على اتجاهات و مستقبل التجارة الدولية.

خطة الدراسة:

بهدف الالمام بالموضوع بمختلف جوانبه العلمية والعملية ،قسمت الدراسة الى ثلاث فصول:

الفصل الأول:التجارة الدولية والنظام الدولي الجديد نتناول فيه كل من ماهية التجارة الدولية وتطور النظام الدولي الجديد من الجات حتى منظمة التجارة العالمية

و يتضمن الفصل الثاني: العولمة الاقتصادية معالم واتجاهات وادوات

ونختم بفصل الثالث يتناول الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات العالمية في ظل النظـــام التجاري الجديد و انعكاساتها على الدول النامية .

الفصل الأول

التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي الجديد

الفصل الأول: التجارة الدولية و النظام التجاري الدولي الجديد

1.1. مدخـــــل

إن التطور الحاصل على مختلف مستويات الأنشطة الإقتصادية، نتج عنه تكييف القوانين المنظمة لهذه القطاعات، تماشيا مع الوضع الراهن. وهذا ما وقع فعلا في مجال التجارة الدولية، ففي ظل التطورات التي عرفتها الساحة الإقتصادية العالمية والتوجه الحتمي نحو الإقتصاد الليبيرالي الحر لمواكبة هذه التغيرات، أصبح من الضروري تغيير السياسة العالمية في مجال التجارة الدولية خاصة في عالم اليوم الذي بات أشبه بقرية كونية تضغط على الإقتصاد العالمي والتجارة الدولية ينقلها على كل سكان القرية دون استثناء، ولا يستطيع أحد تجنب الأثار السلبية والإيجابية لمسألة كذلك المتعلقة بالمفاوضات التجارية الدولية.

إذا كانت ظواهر الأمور ربما تدل على أن هذه المفاوضات العالمية تهم دول الشمال تحديدا أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فالحقيقة أن الموضوع بطال دول العالم برمتها تقريبا، والعالم الثالث معني ليس في اقتصادياته فحسب بل في استقلالية الوطن وسيادته أيضا

2.1. ماهية التجارة الدولية

إن التجارة الدولية حقيقة لا يمكن تصور العالم من دونها، فلا يمكن لدولة واحدة أن تستقل بإقتصادها عن بقية العالم.

1.2.1. تعريف التجارة الدولية

يمكن تعريف التجارة الدولية ببساطة بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي. كما يمكن على نحو أعمق تعريفها بأنها عبارة عن منظومة (مجمل) العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافه ويمكن أن يمارس التجارة الدوليه الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون وكذلك الحكومات ومختلف الشركات العالمية، بالتالي فإن العلاقات التجارية الإقتصادية الدولية إنما هي العلاقات التي تنشأ بين العناصر التي يتكون منها النشاط الإقتصادي لمختلف بلدان العالم، وكذلك العلاقات بين هذه البلدان فضلا عن حركة عناصر

الإنتاج (قوة العمل ورأس المال) على المستوى الدولي والعلاقات النقدية والإئتمانية الدولية والتعاون الإنتاجي والعلمي التكنولوجي [1]

والتجارة الدولية هي الجزء المكون الرئيسي من العلاقات الإقتصادية الدولية، إنها الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات، وقد تكونت قبل نشوء الإقتصاد العالمي بفترة طويلة.

أن تطور التجارة الدولية بالذات خلق الشروط الإقتصادية لتطور الإنتاج الآلي، الذي تمكن من النمو والتطو بفضل استيراد المواد الأولية والخامات وإتساع الطلب الخارجي.

كما أن نمو الأرباح الناجم عن استخدام الآلات ساهم في ظهور فائض نسبي في رأس المال وتصديره إلى الخارج ،الأمر الذي وضع أساس نشوء الإقتصاد العالمي وسرع عملية تدويل القوى المنتجة. وتحتل التجارة الدولية موقعا أساسيا في منظومة العلاقات الإقتصادية الدولية وتشكل التجارية الدولية المقدمة، وفي الوقت نفسه نتيجة للتقسيم الدولي للعمل.

وقد سلكت في مسار تطورها التاريخي، الطريق من الصفقات التجارية الخارجية المنفصلة إلى التعاون التجاري الإقتصادي الواسع النطاق والطويل الأمد. وفي ظروف الثورة العلمية التكنولوجية وثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الإتصالات ونشوء إقتصاد المعرفة يكتسب التجاري الدولي أهمية متزايدة ويتخذ أشكالا وأساليب جديدة لم تكن معروفة من قبل.

وهكذا فالتجارة الدولية هي الحلقة المركزية في المنظومة المعقدة للعلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة، حولها تتمحور عمليا جميع أشكال التقسيم الدولي للعمل، وهي تربط جميع بلدان العالم في منظومة إقتصادية دولية موحدة، وهي تمثل مجموعة التجارة الخارجية لبدان العالم كافة ويحتسب حجمها من خلل جمع أحجام الصادرات في العالم.

إن منظومة العلاقات الإقتصادية الدولية تشمل المسائل التالية :

- ✓ التقسيم الدولي للعمل الذي يشكل أساس تطور العلاقات الإقتصادية الدولية، ومن ضمنها التبادل التجاري الدولي.
- ✓ التعاون الإنتاجي بين البلدان وكذلك الإنتاج الدولي عبر الشركات العابرة للقوميات.
- ✓ التجارة الدولية للسلع والخدمات والموارد (الوسائل) النقدية المالية.
- ✓ حركة رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية على الصعيد الدولي.
- ✓ حركة القوى العاملة على المستوى الدولي.
- ✓ التبادل العلمي التكنولوجي الدولي.

[1] محمد دياب، (2010)، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص ص:9-10.

- ✓ العلاقات النقدية المالية والإئتمانية الدولية.
- ✓ التكامل الإقتصادي الدولي.

وتمارس العلاقات الإقتصادية الدولية بالدرجة الأولى، من خلال مشاركة عناصر (قوى) فاعلة مختلفة في التقسيم الدولي للعمل.

إن هذه العناصر (القوى) الفاعلة في العلاقات الإقتصادية الدولية و في التجارة الدولية هي :

- ✓ على المستوى الإقتصادي الجزئي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الأشخاص الذين يقومون بالعمليات الإقتصادية الخارجية.
- ✓ على المستوى الإقتصادي الكلي: البلدان المختلفة، الإتحادات التكاملية بين البلدان المدن الكبرى والأقاليم في عدد من البلدان.
- ✓ على كلا المستويين: تعمل الشركات التجارية والمالية والصناعية العالمية، وكذلك المؤسسات الإستثمارية العالمية وصناديق الإستثمار والتقاعد وشركات التأمين.....إلخ.
- ✓ على المستوى فوق القومي: المنظمات الدولية والمؤسسات والشركات العابرة للقوميات. ولو تناولنا التجارة الدولية ضمن منظومة العلاقات الإقتصادية الإقتصادية الواسعة هذه، فسنجد أن مصطلح التجارة الدولية بالمعنى الضيق، يعنى حصرا التجارة الخارجية للبلدان التي تشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (أي السلعية والخدمية) فقط.
- ✓ أما مصطلح التجارة الدولية بالمعنى الواسع فيشمل إلى الصادرات والواردات المنظورة (السلع) وغير المنظورة (الخدمات)، الهجرة الدولية وحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي.

2.2.1 أهمية التجارة الدولية وأسباب قيامها:

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية بالغة وهذا ما أدى قيامها وذلك لعدة أسباب يرجعها الإقتصاديون إلى ما يعرف بالندرة النسبية أي المشكلة الإقتصادية التي تعاني منها أغلب الدول.

أولا) أهمية التجارة الدولية :

تتمثل في مايلي [2]:

---

[2] - pulpit-alwatanvoice.com:
حسن موسى اليمني، أهمية التجارة الدولية في 2011/02/28، 15:00.

- ✓ ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض على اعتبار أنها منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
- ✓ اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها على الإستراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري.
- ✓ تحقيق المكاسب على اساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما تم انتاجها محليا.
- ✓ التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.
- ✓ نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- ✓ الإرتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات واشباع الحاجات.
- ✓ اقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

ثانيا) أسباب قيامها :

يرجع تفسير قيام التجارة الدولية إلى :

- ✓ ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج السلع والخدمات.
- ✓ اختلاف تكاليف إنتاج سلعة بين الدول نظرا لإختلاف البيئة.
- ✓ اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
- ✓ وجود فائض في الإنتاج السلعي للحصول على أرباح من التجارة الدولية.
- ✓ رفع مستوى المعيشة

3.2.1. أثر التجارة الدولية :

والذي يمكن التعرف عليه من خلال[3]:

أولا) أثر الصادرات على الدخل القومي: مما لا شك فيه أن الصادرات تعد لامحالة فائض من الإنتاج إذ ان أي نقص في الإستهلاك مقارنة بالإنتاج المحلي يؤدي بالضرورة إلى الاستيراد، ويمكن توضيح ذلك بالاعتماد على الشكل الموالي.

[3] حمدي عبد العظيم، (1996)، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة الشرق، الإسكندرية، ص ص: 44-45.

الشكل رقم(1-1):اثر الصادرات على الدخل القومي

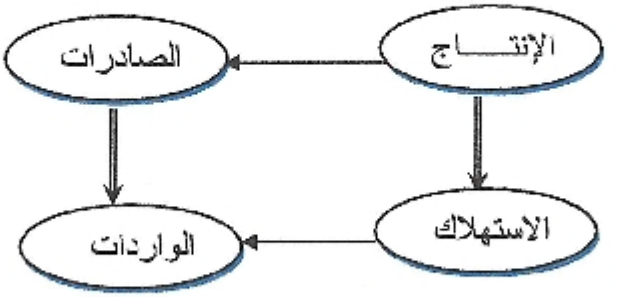

المرجع: من إعداد الطلبة بتصرف،حمدي عبد العظيم ،(1996)،اقتصاديات التجارة الدولية،مكتبة الشرق،الاسكندرية ،ص45.

استقراءا للشكل أعلاه يتضح جليا و ان والإنتاج في دولة ما عندما يترجم في صورة نقدية يطلق عليه الدخل وبالنسبة للدول تطلق الدخل القومي (هو عبارة عن كل السلع والخدمات الموجودة لدى الدولة في فترة زمنية معينة معبرا عنها في صورة نقدية) وبذلك نجد أن الدخل القومي يعبر عن الدخول، التي تتحقق في المجتمع لمختلف الأفراد والمشروعات سواء في صورة أجور أو عائد على راس المال (فائدة) أو بيع مقابل الإنتفاع بالأراضي أو أرباح مقابل المخاطرة وإدارة المشاريع ومجموع هذه الدخول يساوي الدخل القومي ولدراسة تأثير التجارة الدولية على الدخل القومي نعرض للمعادلة التالية :

الدخل القومي = الإستهلاك + الإدخار (الإستثمار) + الصادرات – الواردات.[1]

وفي هذه المعادلة نجد أن اي زيادة في الدخل القومي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في المتغيرات ذات الإشارة الموجبة ومعنى هذا أن الدخل القومي تؤدي زيادته إلى زيادة الإستهلاك والإدخار والصادرات مع نقص الواردات.

كما أن زيادة أو نقص الدخل القومي تؤدي إلى زيادة أو نقص الصادرات والواردات ونجد أن الصادرات والواردات يؤثران على الدخل القومي أي أن هناك علاقة في الإتجاه العكسي أو أثر إسترجاعي مماثل والدخل القومي قبل حدوث التجارة الدولية يختلف عنه بعد حدوثها ويرجع ذلك إلى مايلي :

إن الصادرات تعتبر تصريف للمنتجات إلى العالم الخارجي مقابل الحصول على الدخل المرتفع عن الدخل الذي تباع به السلع محليا في كثير من الحالات ولذلك فإن زيادة

[4] حمدي عبد العظيم، (1996)، مرجع سبق ذكره، ص:47.

الصادرات تعني وجود طلب أجنبي على المنتجات المحلية يترتب عليها زيادة تشغيل عناصر الإنتاج المحلية واستغلال الموارد المعطلة.

ومن الممكن أن تظل الصادرات أكبر من الواردات نتيجة التوسع في الصادرات والإحلال محل الواردات ويساعد على ذلك الزيادة في التشغيل.

ثانيا) أثر الواردات على الدخل القومي :

- ✓ في حالة استراد المواد الخام والسلع الوسطية فإن ذلك يوفر قدرا ضروريا لتشغيل بقية عناصر الإنتاج في المجتمع وعندئذ يبدأ تشغيل العناصر الأخرى.
- ✓ السلع الرأسمالية المستوردة تعتبر وسيلة من وسائل الإنتاج الحديث نظرا لما يترتب عليها من وفرات انتاجية متعددة تساهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الإنتاجية ويؤدي ذلك إلى زيادة الدخل القومي.
- ✓ ان استراد التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى زيادة درجة التقدم الإقتصادي وتحسين خواص المنتجات القابلة للتصدير ومن ثم تساعد الواردات في هذه الحالة على تنمية الصادرات.
- ✓ ان استراد بعض أدوات الإنتاج الذي يعتبر ايجابيا لزيادة الدخل القومي يمكن أن يحد من اثره استراد سلع كمالية أو استهلاكية أو استراد سلع منافسة للإنتاج المحلي وفي مثل هذه الحالات تؤثر الواردات تأثيرا سلبيا على الدخل القومي حيث يذهب جزء من دخل الدولة إلى المواطنين في العالم الخارجي.

ثالثا) تأخير حركة رأس المال على مستوى العالم على الشكل القومي: في هذه الحالة نجد أن انتقال راس المال إلى الدول التي تعاني من نقص رؤوس الأموال كعنصر من عناصر الإنتاج يمكن أن يتفاعل مع العناصر الأخرى ويؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي ومن ثم الدخل القومي كما أن انتقال رأس المال من الدول التي لديها فائض في راس المال تعتبر نوعا من الإستثمار يتحقق منه عوائد لأصحاب راس المال في صورة فائدة.

تعتبر جزءا من الدخل القومي ومن ثم فإنه كلما زادت صادرات رؤوس الأموال كلما زادت عوائد الدول المصدرة لها ويلاحظ كذلك أن انتقال راس المال على مستوى العالم يؤدي إلى زيادة الإستثمار المباشر في مختلف الدول النامية وتقليل أعباء الموازنة العامة وبالتالي زيادة قدرة الدولة على زيادة الإنتاج المحلي الذي يشترك في انتاجه كل من أبناء البلد والمستثمرين الأجانب وتؤثر التجارة الدولية على الدخل القومي من خلال إنتقال العماله حيث تستطيع الدول التي تصدر العمالة إلى الخارج، إن توفر مصدرا من مصادر تمويل

التنمية يتمثل في تحويلات العاملين في الخارج من النقد الأجنبي الذي يعتبر إضافة إلى دخل الدولة من مصادر خارجية وكذلك الحال بالنسبة للدولة التي تستورد العمالة حيث تستطيع أن توفر أحد عناصر الإنتاج اللازمة لتشغيل بقية عناصر الإنتاج الأخرى وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي من هذه البلاد.

4.2.1. سياسات التجارة الدولية

تستهدف السياسة التجارية في المقام الأول تحقيق المصلحة الوطنية للدولة على حساب باقي الدول. وهي بذلك قد تتعارض مع منطق حرية التجارة الذي يسعى إلى تحقيق المصالح المتبادلة لكافة دول العالم.

أولا) مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

تتبع الدول في مجال علاقاتها الإقتصادية الخارجية وفي التبادل التجاري مع الدول الأخرى سياسات معينة، يمكن أن تختلف بين دولة وأخرى تبعا لتوجهاتها السياسية والاقتصادية وطبيعة اقتصادها، وكذلك تبعا للظروف الإقتصادية القائمة سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى الإقتصاد العالمي وذلك بما يتفق مع مصالحها وما تراه مناسبا في بناء علاقاتها الخارجية وتحالفاتها.....إلخ، ومن هذا يمكن تعريف سياسة التجارة الدولية بأنها عبارة عن مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة.[5]

أي أنها مجموع الإجراءات الرامية إلى تطوير وضبط العلاقات الخارجية للدولة كالرسوم الجمركية والإعانات ونظام الحصص وغيرها والتي تعتبر جميعها جزءا من السياسة التجارية للدولة.

ثمة مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من سياستها التجارية منها ما هو ذو طابع اقتصادي وبعضها ذو طابع سياسي واستراتيجي، ومنها ما هو ذو طابع اجتماعي.[6]

أ.الأهداف الإقتصادية:

تتلخص في مايلي:

- ✓ المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

---

[5] محمود يونس، (1991)، أساسيات التجارة الدولية، دار الجامعة، بيروت، ص:257.

[6] رعد حسن الصرن، (2011)، اساسيات التجارة الدولية مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، سلسلة رضا للمعلومات، دمشق، ص ص:201،202.

- ✓ حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة والحاضنة لنموها وتطورها.
- ✓ العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن.
- ✓ زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة.
- ✓ حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والإنكماش وغير ذلك، وكذلك حمايته من سياسات الاغراق التي يمكن ان تتبعها دول أخرى (أي البيع بسعر أقل من سعر التكلفة).

ب.الأهداف السياسية والإستراتيجية : تتمثل في :

- ✓ توفير أكبر قدر من الإستقلال وتوفير الأمن في الدول من الناحية الإقتصادية والغذائية والعسكرية.
- ✓ تأمين الاكتفاء الذاتي خصوصا الأمن الغذائي.
- ✓ العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

ج.الأهداف الإجتماعية: تتمثل في :

- ✓ حماية مصالح بعض الفيئات الإجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.
- ✓ إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفيئات الإجتماعية المختلفة.
- ✓ العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استراد بعض السلع المضرة او المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استراد سلع اخرى كالكحول او السجائر.....إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أنه ثمة ارتباط وثيقا بين السياسة التجارية الخارجية للدولة وسياستها الإقتصادية الداخلية كالسياسات النقدية والضريبية او سياسة الإستثمارات العامة لذلك ، فإن سياسة التجارة الخارجية تعتبر جزءا مكونا من السياسة الإقتصادية العامة ومن هنا يمكن القول أن المهمة الرئيسية للسياسة الخارجية ينبغي أن تتمثل في خلق الظروف التجارية الخارجية الملائمة لتوسيع قاعدة الإقتصاد الوطني وهذا ما تصبوا إليه غالبية البلدان.

وتختلف السياسة التجارية عموما باختلاف النظم الإقتصادية ومستوى وظروف التقدم التي يمر بها هذا البلد و ذلك، فلكل دولة أهدافها الإقتصادية.

ثانيا) أدوات السياسة التجارية:

من أهم الأدوات والأساليب التي تستخدم في تنفيذ السياسة التجارية : الأساليب السعرية، الأساليب الكمية وكذلك الأساليب التنظيمية.

أ.**الأساليب السعريـــة**: تضم بدورهـــا الرسوم الجمركية، الإعانات، وتغيير سعر الصرف ويمكن توضيحها على النحو التالي [7]:

1.**الرسوم الجمركية** : تعرف بأنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات وتتباين الأهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الصادرات من دولة إلى أخرى فالدول النامية تعتمد على حصيلة الواردات كمصدر من مصادر الدخل والبعض الأخر يعتمد على حصيلة الرسوم الجمركية على الصادرات من المواد الأولية كمصدر هام للدخل، كذلك هناك بعض الدول التي تحرم قانون فرض الرسوم الجمركية على الصادرات كما هو الحال في الولايات المتحدة.

أنواع الرسوم الجمركية

- ✓ **الرسوم القيمية**: التي تفرض الرسوم على أساس نسبة متوية من قيمة السلعة المستوردة تسمى رسوما قيمية وهي مطبقة في غالبية البلدان. إن تطبيق الرسوم القيمية يساهم في زيادة الحصيلة الجمركية عند ارتفاع الأسعار العالمية على السلع ذات المستوى التكنولوجي العالي.
- ✓ **الرسوم النوعية**: عندما يحدد الرسم على اساس العدد أو الوزن عن كل وحدة سلعية أو وزن معين غالبا ما تطبق في البلدان النامية، يتمثل الفارق الأساسي بين الرسوم النوعية والقيمية في العلاقة بارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

فخلافا للرسوم القيمية لا ترتبط الرسوم النوعية مباشرة بتغير هذه الأسعار وتفرض الرسوم النوعية بصورة أساسية على المواد الأولية.

- ✓ **الرسوم المركبة**: هي تتضمن خليط من الرسوم القيمية والرسوم النوعية ذلك نظرا للتفاوت التي يصادق في الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة.

2.**الإعانات (الدعم)**: تشمل الإعانات عددا من الإجراءات الهادفة إلى تيسير الأمر على المصدرين (أحيانا على المستوردين إذا أرادت الدولة أن تمكنهم من بيع سلعة في الداخل بأسعار تقل عن أسعار الشراء في الخارج) تشجيعا لهم على دخول الأسواق العالمية، لذا فهي تسمى في الغالب "إعانات التصدير" ويمكن التفريق بين نوعين من الإعانات:

---

[7] محمد سيد عابد، (1999)، التجارة الدولية، دار الإشعاع الفنية، مصر، ص ص: 208،209.

✓ **الإعانات المباشرة:** التي تتمثل في تقديم مبالغ نقدية إلى المنتجين المصدرين وهي الشكل الأبسط والأكثر انتشارا في الماضي لتسهيل الدخول إلى الأسواق العالمية وهي تستخدم في الغالب اليوم في دعم السلع الزراعية.

✓ **الإعانات غير المباشرة:** التي تتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات بهدف تحسين قدرته المالية، مثل الإعفاءات الضريبية أو تخفيض الضرائب إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب وتقديم التسهيلات الإئتمانية كذلك تقديم بعض الخدمات التي تعود على المشروع بالنفع مثل الإشتراك في الأسواق والمعارض الدولية....

أيا يكن نوع الإعانة فإن الغرض منها هو بطبيعة الحال تدعيم القدرة التنافسية للمنتجين المحليين في الأسواق العالمية وزيادة حصتهم.

3. تغيير سعر الصرف : يقصد به كل تخفيض أو رفع في سعر الوحدة النقدية الوطنية مقوما بالوحدات النقدية الأجنبية، وتخفيض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هو إجراء قد تقدم عليه أي دولة لأسباب وأهداف عديدة. أما رفع سعر العملة الوطنية فهو من الإجراءات التي نادرا ما تقدم عليها الدولة بصورة طوعية.

من بين أهداف تخفيض سعر العملة الوطنية معالجة عجز في الميزان التجاري حيث أن تخفيض يحفز التصدير، كما أنه يحد من خروج رؤوس الأموال ويشجع تدفقها إلى الداخل، كما قد يرمي إلى زيادة دخل بعض الفيئات المنتجين المحليين وتخفيض مديونيتهم، كما أنه يحدث عند تدهور أسعار المواد الأولية، فتلجأ الدولة المعتمدة عليها في عائداتها التصديرية إلى تخفيض سعر العملة بهدف رفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية.

ب.الأساليب الكمية :

تظم نظام الحضر ، نظام الحصص وتراخيص الإستراد وهي كالأتي[8] :

1. نظام الحظر: الحظر هو منع سلعة معينة من دخول الدولة والخروج ومنها وهو يعتبر إجراء استثنائيا يطبق في الوقت الحاضر على بعض المواد الممنوعة كالمخدرات والمطبوعات المعادية لنظام الدولة أو المسيئة للأخلاق، أو بعض السلع التي قد تجد الدولة حظرا في دخولها إليها أو خروجها منها.

2. نظام الحصص : نظام الحصص هو نظام الذي تحدد فيه الدولة كميات او القيم المسموح بإستيرادها من السلع خلال فترة معينة ، وقد يطبق نظام الحصص على الصادرات في حالات

[8] محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص ص: 228.

2. **الإتفاقيات التجارية** : يتميز الإتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بأنه يعقد لفترة قصيرة لمدة سنة عادة، ويتناول أمور معينة ومحددة بتفصيل أكثر مما نجده في المعاهدات التجارية، التي تقتصر على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين.

3. **الإتحادات الجمركية** : الإتحاد الجمركي هو معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأعضاء أقاليمها المختلفة في إقليم جمركي واحد، يتضمن الإتحاد الجمركي الإجراءات التالية :

- ✓ توحيد التعريفة الجمركية لدول الإتحاد في مواجهة الخارج.
- ✓ تنسيق ال دول الأعضاء لسياستها التجارية تجاه الخارج.

4. **الإتحاد الإقتصادي**: وهو تنظيم تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وانشاء المشروعات، وذلك بهدف إقامة هيكل اقتصادي متكامل إلى تحقيق الوحدة الإقتصادية التامة في المستقبل.

5. **الحماية الإدارية**: مهما تكن اجراءات تحرير المبادلات الدولية التي قد تتخذها الدولة أو تتقيد بها استنادا إلى المعاهدات الدولية، فإنها قد لا تكون كافية مقارنة بوسيلة نملكها السلطات ليست لها نص تشريعي صريح ولكنها قد تكون أشد وطأة من التدابير الحمائية الصريحة، تلك الوسيلة هي الحماية الإدارية التي تلجأ إليها السلطات الإدارية بهدف ومنع عوائق أمام السلع الأجنبية وحماية السوق الوطنية بطرق مختلفة.

ثالثا) أنواع سياسة التجارة :

تنقسم غلى نوعين هما[10]:

أ. **سياسة حماية التجارة:**

يتم دراسة سياسة حماية التجارة الدولية في :

1. **تعريفها** : تعرف سياسة حماية التجارة الدولية على أنها:

تبنى الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنقذة لها بقصد حماية سلعتها أو أسواقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.

أو هي قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

2. **الأراء المؤيدة لسياسة الحماية التجارة**: تتمثل مجمل الحجج في مايلي:

---

[10] عبد الرحمان يسرى وأخرون، (2006)، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص: 140-142.

- ✓ اتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مفرا من تحويل انفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.
- ✓ يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- ✓ حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل مع الوجهتين التسويقية الإئتمانية.
- ✓ تحديد ووضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة.
- ✓ مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة التي تعني بيع المنتجات في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.

ب. سياسة حرية التجارة الدولية:

تتمثل في مايلي:

1. **تعريفها** : تعرف بأنها سياسة التي تتبعها الدولة والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى.

فهي بذلك تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات او القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

2. **الأراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة:** تتمثل مجمل الحجج فيمايلي:

- ✓ تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في انتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على ان يستورد من الخارج السلع التي لديها فيما تتميز نسبيا بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.
- ✓ تشجيع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين الدول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.
- ✓ تؤدي حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من انتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.
- ✓ تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

3.1. الجات النشأة والتطور:

الجات هي الاختصار الشائع للعبارة الأنجليزية (GATT) التي تعني الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ومن الجانب الاقتصادي هي معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول التي تنظم إليها. ومن منطلق ان التجارة الدولية هي محرك النمو الاقتصادي انشات الجات للسهر على تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية حتى تسمح لها المساهمة في عملية التنمية.

1.3.1 : لمحة تاريخية:

كان توقيع اتفاقات بروتن وودز Bretten Woods عام 1944 التي أسست صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية وإعادة الإعمار (أو البنك الدولي) تعبيرا عن الإرادة الجماعية للتصدي للنتائج السلبية للحرب العالمية II على المستوى الإقتصادي، وكان لابد من إصلاح التجارة الدولية التي عانت هي الأخرى من الحرب عبر بناء هيكلة تحكمها قواعد واتفاقات تلتزم بها الدول المؤسسة والمثقفة على إضافة الحركة التجارية في ما بينها بواسطة التبادل الحروأدت اجتماعات عدة بين عامي 1946-1947 إلى توقيع إتفاق الغات (جوتيف 30 أكتوبر 1947) الذي وافقت عليه 23 دولة كانت تتأثر يومها بـــ 80 % من التجارة الدولية، وبهدف الإتفاق إلى إلغاء إجراءات الحماية التي سادت غداة الحرب والعودة إلى التبادل الحر وكل ما يشجع المنافسة الإقتصادية المشروعة وتشجيع المفاوضات بين الدول المتوقعة ومراقبة تطبيق الإتفاقات التجارية والتحكيم بين الأعضاء في حال وجود خلافات.منذ تأسيسها تطورت الغات وبات لها هيكلة دائمة محاطة بخبراء دوليين وغدت مركز المفاوضات التجارية المتعددة الجنسيات.

ولا بد الإشارة أن (الغات) ليست معاهدة تبادل حر كما يعتقد البعض، ولكنها اتفاق يسمح لكل دولة عضو بالمساهمة في وضع قواعد تتصدى لفلتان محتمل للإجراءات الحمائيـــــة

الأحادية التي من شأنها إعاقة التجارة الدولية، كما حصل في الثلاثينيات من القرن الماضي. "الغات" أذا ليست آلة كبرى في خدمة التبادل الحر، لكنها في الواقع تنظيم متعدد الأطراف، مهمته تشجيع التحرير المتوازن للتجارة الدولية.[11]

---

[11] عبد المطلب عبد الحميد، (2005)، الجات واليات منظمة التجارة العالمية من الأورغواي لسياتل حتى الدوحة، دار الجامعية، الإسكندرية، ص ص: 17-19.

ينبغي التذكير أن المفاوضات التي انطلقت سنة 1946 بجنيف واختتمت في هافانا، كانت تهدف إلى انشاء منطقة تجارية دولية وهذا ما نص عليه "ميثاق هافانا" "ميثاق التجارة الدولية" واشتمل الميثاق على مجموعة من القواعد والأسس للتوصل لإتفاقية التجارة الدولية التي تنظم سلوك الدولة في المبادلات التجارية بما يحقق العدالة فيما بينها بالإضافة إلى انشاء منظمة التجارة الدولية.

رأت الإدارة الأمريكية أن ميثاق هافانا لا يلبي كافة مصالحها لذا سحبت موافقتها المبدئية عليه وجمدت عرضه على الكونغرس الأمريكي للمصادقة ثم اتضح الموقف الأمريكي اتجاه الميثاق سنة 1950 حيث رفضت الإدارة الأمريكية رسميا المصادقة عليه ومن ثم فقد تم قتل الميثاق في مهده.

وفي نفس الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات لإنشاء منظمة التجارة الدولية وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف في سنة 1947 وقد شارك فيه ممثلو 23 دولة للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات التي كانت تعترض التجارة الدولية.وكللت المفاوضات بتوقيع الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "Général Agreement in Tariffs and Trade" في 20 أكتوبر 1947 وأصبحت سارية المفعول منذ 01 يناير 1947.

تجدر الإشارة إلا أنه بعد أن كان الغرض من إتفاقية "GATT" هو أن تكون مجرد تنظيم دولي مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا إلى النور. فإنه بعد تعثر إجراءات المصادقة على هذا الميثاق ورفض الإدارة الأمريكية المصادقة عليه ولا سيما الجزء الخاص لإنشاء منظمة التجارة الدولية في ديسمبر 1950 فقد أصبحت الجات اتفاقية دائمة لتنظيم التجارة الدولية ثم تطورت لتأخذ مقومات المنظمة الدولية في التسعينات.

2.3.1. تعريف الجات :

تعتبر اتفاقية الجات "GATT"من المنظور اللفظي للمصطلح،هي عبارة عن ناتج جمع الأحرف الأنجليزية الأولى للإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية " Général Agreement in Tariffs and Trade"

- ✓ من المنظور الإقتصادي فهي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليه القيود التعريفية والقيود الكمية والتي يطلق عليها القيود الغير نفعية.

- ✓ من المنظور القانوني فقد روى أن الجات هي معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الإنظمام إليها والتي كانت 23 دولة عند التوقيع عليها عام 1947 ووصلت إلى 117 دولة في أوائل 1994 عند انتهاء العمل بسكرتارية الجات مع التوقيع على انشاء منظمة التجارة العالمية بمراكش بالمغرب.
- ✓ من المنظور المؤسسي فقد تكونت سكرتارية الجات للإشراف على جولات التفاوض التي أقرت من الدول المتعاقدة عليها حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة للتجارة الدولية وذلك منذ اكتوبر 1947 من خلال الدول الموقعة عليها والتي بلغ عددهم في ذلك 23 دولة وأقرت في جولة جنيف لتدخل حيز التنفيذ في عام 1948.

وقد انطوت الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية حتى ما قبل انشاء منظمة التجارة العالمية مباشرة، على ثلاث أنواع من الإتفاقيات الدولية .

- ✓ الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، بما في ذلك ما أدخل عليها من التعديلات وأضيف إليها من شروح وإيضاحات ما استحدثت فيها موارد وعلى وجه الخصوص (من 36 إلى 38) وقد تم إدخال هذا الجزء سنة 1965 ليعالج قضايا التجارة والتنمية. ويؤكد تعهد الدول المتقدمة بتمكين الدول النامية من استخدام اجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها ومنحها معاملة تفضيلية دون التزام مقابل.
- ✓ مجموعة اتفاقيات التي تم التوصل إليها في نهاية جولة المفاوضات طوكيو 1973 – 1979 حيث أطلق عليها الإتفاقات الجمعية التي تلتزم جميع الدول المنظمة إلى الجات بل تطبق فقط على مجموعة الدول التي تعاقدت ووافقت عليها، التي حولتها جولة الأورجواي إلى اتفاقات متعددة الأطراف لتكون ملزمة لجميع الدول الأطراف في الجات.
- ✓ اتفاقية الألياف متعددة الأطراف التي تنظم التجارة في المنسوجات والملابس وفقا استثناءات من القواعد العامة للجات.[12]

3.3.1. أهداف الغات ووظائفها:

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة هي اتفاقيات متعددة الأطراف تتضمن حقوقا وواجبات بين الدول الأعضاء متبادلة بين الدول الأعضاء، ولهذا للاتفاقية أهداف ووظائف يمكن تلخيصها كالتالي:

---

[12] محمد رمضان، (2002)، لمحة تاريخية من الجات الى منظمة التجارة العالمية، مركز الدراسات العربية، بيروت، ص ص:15،16.

اولا) الاهداف:

تتلخص اهم الأهداف الغات في مايلي:

- ✓ رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء
- ✓ السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء.
- ✓ رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
- ✓ تنشيط الطلب الكلي الفعال.
- ✓ الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العالمية.
- ✓ تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والإستثمارات.
- ✓ سهولة الوصول للأسواق ومصادر الموارد الأولية.
- ✓ خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- ✓ اقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية. [13]

ثانيا) الوظائف :

يمكن حصر وظائف الغات في ثلاث وظائف أساسية:

- ✓ الإشراف على تنفيذ المبادىء والقواعد والإجراءات التي تضعها الإتفاقيات المختلفة التي تنطوي عليها "الجات" والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في "الجات".
- ✓ تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية، ومن أجل جعل العلاقات الإقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول أكثر شفافية وأكثر قابلية للتنبؤ ومن ثم أقل اثارة للمنازعات[14].
- ✓ العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها متعاقد في الجات ضد طرف أخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

4.3.1. مبادىء الغات:

في سبيل تحقيق هذه الأهداف تضمنت الإتفاقية مبادئ عامة منها[15]:

---

[13] سمير محمد عبد العزيز، (2001)، التجارة العالمية بين الجات 94 ومن منظمات التجارة العالمية،مكتبة لاشعاع الفني للطباعة والنشر،الاسكندرية،ص:19.

[14]عبد المطلب عبد الحميد،(2005)، مرجع سبق ذكره، ص:19.

[15]ابراهيم العيسوي، (1995)، الغات و اخواتها، مركز الدراسات العربية ،بيروت، ص ص:16-18.

أولا) معاملة الدولة الأولى بالرعاية:

تعني أنه لا يجوز لأي طرف في الإتفاقية تقديم امتيازات يكون من شأنها التمييز بين موردي السلع والخدمات من الدول الأطراف الأخرى.

يلتزم البلد العضو بموجب هذا المبدا بمنح جميع الدول نفس المعاملة التفضيلية التي يمنحها لأي من الدول المتعاقدة، وذلك بما يتعلق بتطبيق وإدارة الضرائب والرسوم المفروضة على المستوردات والصادرات إلا أن هناك استثنائين لهذا المبدأ :

- ✓ الاتفاقيات التجارية ذات الطابع الإقليمي التي تقوم الدول المنظمة إليها بإلغاء الرسوم الجمركية وبقية الحواجز فيما بينها واعتماد تعريفة جمركية موحدة تطبق على الدول الأخرى ومنطقة التبادل الحر التي تقوم الدول الأعضاء فيها بإلغاء الرسوم الجمركية وبقية الحوافز التجارية فيما بينها وتبقى كل دولة على تعريفاتها الجمركية الخاصة مع الدول الأخرى.
- ✓ الإمتيازات والأفضليات التجارية التي تمنحها بعض الدول المتقدمة للدول النامية بموجب النظام المعمم للأفضليات.

ثانيا) المعاملة الوطنية:

المقصود بها هي منح الخدمات الأجنبية ومورديها من الدول الأعضاء ميزات لا تقل عن المعاملة التي تحظى بها الخدمة الوطنية.

ينص هذا المبدأ على أنه يجب معاملة المنتج المستورد بعد دفع الرسوم الجمركية نفس المعاملة التي يتلاقاها المنتج الوطني المماثل، أي انه ينبغي عدم التمييز عند فرض الرسوم مثلا السلع المستوردة والسلع المماثلة المنتجة محليا.

ثالثا)مبدا استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية:

ينص هذا المبدأ على أن حماية الإنتاج الوطني يجب أن تتم عن طريق التعريفة الجمركية دون غيرها من الإجراءات الحمائية الأخرى و تلتزم كل دولة متعاقدة بتجميد الرسوم الجمركية التي تفرضها وعدم تجاوزها لسقف محدد يتم التفاوض حوله مع بقية الدول المتعاقدة،ويمكن لأي دولة متعاقدة رفع تعريفاتها الجمركية لبعض السلع المستوردة عن طريق تقديم تنازلات جمركية مقابلة لسلع أخرى مستوردة، وتتضمن اتفاقية الغات بالمقابل نصوصا لمحاربة سياسة الأغراق التي تتبعها بعض الشركات، كما أعطت الحق للدول بفرض رسوم تعويضية على مستورداتها من السلع التي تتمتع بدعم من قبل السلطات في البلدان المصدرة.

رابعا)حظر الإجراءات التقييدية الكمية:

يعتبر حظر الإجراءات التقييدية الكمية على مستوى المستوردات واحد من النصوص الأساسية الإتفاقية" الغات' إلا أن هناك استثناء لهذا الحظر يتيح للدول التي تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات التقييدية الكمية.

كما أن المادة 18 نصت بالنسبة للدول النامية على أنه قد يتوجب عليها تطبيق اجراءات تقييدية كمية، اما لوقف نزيف الكبير في احتياطاتها من الإحتياط الأجنبي الذي يسببه تمويل الطلب على المستوردات الناجم عن عملية التنمية او الحماية صناعاتها الوطنية الناشئة شريطة ألا يكون هناك معاملة تمييزية في تطبيق هذه الإجراءات.

خامسا)محاربة الإغراق:

تلتزم المادة 06 من اتفاقية الغات 1947 الأطراف المتعاقدة في الغات بعدم تصدير منتجاتهم بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلدانهم، إذ كان من شأن ذلك ايقاع ضرر جسيم بمصالح المنتجين المحليين في الدولة المتعاقدة المستوردة. أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر وتخوله الإتفاقية (في نفس المادة) الطرف المتعاقد فرض رسم تعويضي لإلغاء أثر الإغراق أو منع حدوثه أصلا من جانب أية دولة.

سادسا) مبدأ الشفافية:

يقضي هذا المبدأ بتعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تعرقل تجارة الخدمات والسلع.وهناك استثناءات على هذه المبادئ تأخذ في الحسبان واقع الإقتصاد العالمي والفروقات بين الدول التي تعيق التطبيق الدقيق لمبادئ المعاملة بالمثل ومنها:

المادة 24 : وهي الإستثناء الأهم على نص الدولة الأكثر رعاية التي تسمح بإقامة مناطق تبادل حر اواتحاد جمركي، تمنح الدول المنتسبة شروط أفظل في ميدان الرسوم الجمركية والإستثناء الذي يكاد يلغي مفعول المبدا المذكور أعلاه في المادة 1 هو الفقرة الرابعة من المادة 24، التي دخلت حيز التطبيق منذ 1966 والتي تسمح لدول العالم النامي بالإستفادة من هذا المبدا دون أن تكون مجبرة على تطبيقه بالمثل حيال الدول المعنية.

المادة 19. تسمح بإقامة عوائق جمركية تهدف إلى حماية فروع من النشاط الإقتصادي المهدد، الأمر المعروف بـــ 'بند الحماية" والقيد الوحيد المفروض عليه هو وجوب احترام مبدأ التعامل بالمثل بين الدول.

من قراءة هذه المبادئ والإستثناءات يبدوا أن نص" الغات" يحمل بذور الشقاق في تناياه لكن حتى عام 1973، وهي الفترة التي عرف فيها العالم نموا اقتصاديا ملحوظا لم يحدث خلافات جوهرية، وتم التوصل إلى حلول سريعة للخلافات الناشئة بين الدول.

أما العقدان الماضيان فقد حملا خلافات حادة واضطرابات داخل "الغات" نتيجة الأزمة المالية العالمية وراحت الدول في سعيها وراء مصالحها الضيقة تتهرب من تطبيق قواعد "الغات" وتلجأ إلى الإعفاءات والإستثناءات، وتتبادل الإتهامات في ما بينها إلى درجة أن الإتفاق نفسه بات مهددا، بعدما بدا الجميع ان ممارسات ابتعدت كثيرا عن النصوص.

5.3.1. جولات التفاوض:

كانت في البداية المفاوضات ثنائية وكل اتفاق ثنائي حول التخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية يعمم تلقائيا على بقية الدول بموجب مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" ، لكن ابتداء من الستينيات اصبحت المفاوضات متعددة الأطراف فازدادت تعقيدا وطولا لكنها باتت اكثر فعالية.

ومنذ انشائها حتى اليوم عرفت الغات ثماني جولات[16]

- ✓ جولة جنيف بسويسرا 1947.
- ✓ جولة أنسي بفرنسا 1949.
- ✓ جولة توركاي بأنجليترا عام 1951.
- ✓ جولة جنيف بسويسرا عام 1952 1956.
- ✓ جولة ديلون بسويسرا بين عامي 1960–1961.
- ✓ جولة كندي بسويسرا خلال فترة 1964–1967.
- ✓ جولة طوكيو خلال فترة 1973–1979.
- ✓ جولة الأورغواي خلال فترة 1986–1993.

اولا) جولة جنييف بسويسرا:

عقدت عام 1947 بحضور 32 دولة،وكان الهدف الأساسي منها هو إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية .

ثانيا) جولة انسي بفرنسا:

عقدت سنة 1949بمشاركة 13 دولة فقط،واصل فيها الدول الأعضاء العمليات بتخفيض التعريفات الجمركية.

---

[16]عبد المطلب عبد الحميد، (2005)، مرجع سبق ذكره، ص ص :40،42.

ثالثا) جولة توركاي باتجلترا:

عقدت عام 1951وقد ضمت 38دولة،بعد المناقشة انخفضت لتعريفة الجمركية بواقع25%بالمقارنة بالمعدلات السائدة عام 1948.

رابعا) جولة جنيف بسويسرا:

عقدت في الفترة ما بين 1952-1956 اشترك فيها 26 دولة،بحيث بلغت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير حوالي 2.5مليار دولار.

خامسا) جولة ديلون بجنيف بسويسرا:

عقدت خلال الفترة1960-1961 شارك فيها 26 دولة،وقد شهدت هده الجولة قيام الجماعة الاوروبية الاقتصادية التي تحولت الى الاتحاد الاوروبي بداية عام 1992.

سادسا) جولة كيندي بجنيف بسويسرا:

عقدت خلال الفترة 1946 – 1976 بجنيف بسويسرا لكنها تنسب للرئيس الأمريكي الراحل جون كندي الذي دعى إليها عام 1962،اشترك فيها 62 دولة وبلغت قيمة التجارة الدولية محل التحريرحوالي40 مليار دولار.وقد أسفرت الجولة عن اتفاق لمحاربة الإغراق وهو الاتفاق الذي تطور في جولة طوكيو.

سابعا) جولة طوكيو:

تعتبر جولة طوكيو مختلفة عن باقي الجولات الستة السابقة لأنها تطرقت لأول مرة إلى مناقشة العوائق التجارية الأخرى والقيود الكمية بالإضافة إلى مناقشة التعريفات الجمركية.

وقد أطلق على هذه الجولة جولة طوكيو لأن المؤتمر الوزاري الذي أعلن بدايتها انعقد في العاصمة اليابنية في سبتمبر 1973، وتعد هذه الجولة أكبر الجولات السبع التي عقدت في إطار اتفاقية الجات منذ ابرامها عام 1947 حيث عقدت خلال الفترة من 1973 – 1979 وبلغ عدد الدول المشاركة 102 دولة وتمخضت عنها تطورات غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية ، وبلغت قيمة التجارة المحررة حوالي 155 مليار دولار واشتملت على العديد من الموضوعات، أهمها تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية وبعض الموضوعات الأخرى.

ثامنا) جولة الأورغواي:

هي أهم جوالات الجات على الإطلاق بل أطولها من ناحية من المفاوضات حيث شملت الفترة من 1986-1993 ووقعت في 15 أبريل على 1994 بمراكش بالمغرب وصل عدد

الدول المشاركة فيها إلى 125 دولة ،وقد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالي 755 مليار دولار وهو رقم لم تشهده أي جولة أخرى من جولات الجات بل وصل الخفض في التعريفات إلى 40% ومتوسط خفض التعريفة إلى 24 % ،وقد شملت العديد من الجوانب الخاصة بمجالات تحرير التجارة الدولية التي فاقت كل الجولات السابقة عليها.فجولة الأورجواي أدخلت لأول مرة في تاريخ المفاوضات التفاوض حول موضوع التجارة في المنتجات والسلع الزارعية وتم إدخال قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وتحريره تدريجيا حتى بداية 2005.

وقد تم إدخال قطاع الخدمات لأول مرة فيما عرف بإتفاقية تحرير الخدمات GATS ،بل أدخلت جولة الأورجواي المجال الخاص بالملكية الفكرية وتحرير مجالات الإستثمار ذات العلاقة بالتجارة الدولية وغيرها من المجالات مثل النفاذ إلى الأسواق وتسوية المنازعات وغيرها من الأطر المؤسسية المنظمة للتجارة الدولية بحيث يمكننا القول أن تلك الجولة شملت معظم ان لم نقل كل مجالات التجارة الدولية

جدول رقم (1-1): تطورات ونتائج جولات التفاوض

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	قيمة تجارة محررة بالمليار دولار أمريكي	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض تعريفات	متوسط خفض التعريفة
جنيف	1947	23	10	تحفيض تعريفة جمركية	% 63	% 32
أنسي	1949	23	غير متاح	تخفيض تعريفة جمركية		
توركواي	1951	38	غير متاح	تخفيض تعريفة جمركية		
جنيف	1959	26	2.5	تخفيض تعريفة جمركية		
ديلون	1961-60	26	4.9	تخفيض تعريفات جمركية وتنسيق لتفاق التعريفة مع الإتحاد الأوروبي		
كيندي	1967-64	62	10	تعريفات جمركية مضادة للإغراق	% 50	% 35
طوكيو	1979	102	155	تعريفات واجراءات غير جمركية في إطار علاقات تجارية	% 33	% 34
الأورغواي	86-1993	125 وعدد الدول المنضمة 117	755	تعريفات اجراءات غير جمركية زراعة منسوجات- ملابس- خدمات حماية حقوق الملكية الفكرية الاستثمار ونظام منظمة التجارة العالمية	% 40	% 24 إلى % 36

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد،(2005)،الجات واليات منظمة التجارة العالمية من الاورغواي لسياتل حتى الدوحة،دار الجامعية،الاسكندرية،ص:40.

4.1. جولة الأورغواي:

لعل من المعروف أن جولة الأورغواي كانت من أهم الجولات في أبعادها ونتائجها ومن أطولها في الفترة التي استغرقتها، بحيث طرحت عدة قضايا اقتصادية تجارية و اجتماعية للتفاوض، الأمر الذي عرضها لعقبات عدة كادت أن تعصف بها في عدة مرات.

1.4.1. أسباب ودوافع انعقاد جولة الأورغواي:

إن الأحداث والتغيرات المتلاحقة السياسية والإقتصادية والتجارية التي بدات تظهر ابتداء مع انتهاء جولة طوكيو، دفعت الدول الصناعية والنامية على حد سواء على التفكير في عقد جولة جديدة تأخذ في الحسبان هذه الأحداث والتغيرات والتي يمكن رصدها فيمايلي[17]:

- ✓ زيادة حدة الصراع بين الدول الصناعية على الاسواق الخارجية وعلى حماية أسواقها المحلية من خلال استعمال اساليب مستحدثة للحماية التجارية وبالتحديد الإلتجاء على فرض قيود غيرجمركية. الأمر الذي أدى الى انتشار ما أطلق عليه بالحمائية الجديدة و خاصة في القطاع الصناعي و الزراعي مما أدى إلى انخفاض كبير في الأداء الإقتصادي لكثير من الدول.
- ✓ ظهور بعض المشكلات الإقتصادية والتي أدت إلى تفاقم الأوضاع الإقتصادية العالمية كأزمة النفط وأزمة المديونية الخارجية مما أدى إلى التشكيك في قدرة النظام التجاري السائد على حل الأمور التجارية التي بدأت تتعقد أكثر فأكثر بين الدول الصناعية فيما بينها وبين هذه الدول والدول النامية.
- ✓ شعور الولايات المتحدة الأمريكية بتراجع نفوذها الإقتصادي على الرغم من تعاضم دورها السياسي والعسكري ورغبتها في تحسين موقعها وهيمنتها الإقتصادية من خلال حماية مصالح الشركات متعددة الجنسيات وتوسيع نشاطها في شتى انحاء العالم.
- ✓ استمرار حالة الكساد خلال الثمانينيات في الدول الصناعية الكبرى، دفع الدول إلى محاولة الإعتماد على تجديد وفتح الأسواق والمنافذ الخارجية للخروج من هذه الوضعية.
- ✓ تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من أوربا الموحدة وبالخصوص من السياسة الزراعية الأوروبية التي أدت إلى تناقص حصة الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية.

---

[17] عبد الناصر نزال العبادي، (1999)، منظمة التجارة العالمية واقتصاد الدول النامية، دار صفاء، عمان، الطبعة الاولى، ص ص : 57، 58.

✓ تنامي تجارة الخدمات التي باتت تشكل 20 % من الإنتاج العالمي. ورغبة الدول الصناعية في الإستفادة من المزايا التنافسية التي تتوفر عليها في هذا المجال، ومنها تنامي التجارة في الخدمات المعلوماتية والمالية وحقوق الملكية الفكرية.

✓ تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات واستحواذها عن الجزء الأعظم من التجارة الدولية والإستثمارات غير المباشرة التي اصبحت البديل والحل الوحيد لمواجهة أزمة المديونية التي تعاني منها الدول النامية.

✓ انهيار النظام الإشتراكي وانتهاء ما يطلق على تسميته بالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي وهو ما يعني الحاجة إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي.

✓ تنامي القوى الإقتصادية الأسيوية خصوصا اليابان والدول الأسيوية حديثة التصنيع، وبعض دول أمريكا اللاتينية ومنافستها للدول الصناعية في عدة مجالات اقتصادية.

✓ ازدياد درجة الفوضى في النظام التجاري الدولي من خلال ممارسات الدول المتقدمة الهادفة لتجاوز قواعد "الغات" والتحايل عليها بالإتفاقيات الثنائية والقيود التقنية.

وقد ساعد ذلك على انتشار هذه الفوضى ، ضعف آلية فض النزاعات في الغات 1947.

2.4.1. سير ومواضيع المفاوضات:

في نوفمبر 1982 دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر وزاري للغات لممارسة المزيد من الضغط على المجموعة الإقتصادية الأوروبية لإرغامها على الحد من إجراءات دعم صادراتها الزراعية، بإعتبار أن هذه الإجراءات من وجهة النظر الأمريكية، إجراءات تخالف مبادئ الغات وتخل بقواعد المنافسة الدولية مما أسفر عنه من إغلاق للأسواق الدولية أمام صادرات الدول الأخرى من المنتجات الزراعية. كما استهدفت الولايات المتحدة من خلال الدعوة لعقد هذا المؤتمر العمل على توسيع نطاق تطبيق أحكام الغات ليشمل بالإضافة للتجارة الدولية للسلع ، التجارية الدولية في الخدمات التي اصبحت تمثل أكثر من 20 % من التجارة الدولية مما يستوجب تحرير التجارة في هذا القطاع الحيوي.[18]

إلا أن الجهود الأمريكية في هذا المؤتمر وفي الدورة الأربعون للأطراف المتعاقدة للغات سنة 1948، جاءت بالفشل ولم تسفر عن تحقيق أي تقدم سواء في ضم الخدمات ضمن

---

[18] أسامة المجدوب، (1996)، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ص ص : 53- 55.

المجالات التجارية التي تشملها مفاوضات التحرير أو في تعديل السياسة الزراعية، بحيث رفضت الدول الأوروبية تقديم أي تنازلات في سياستها الزراعية المشتركة.

فمنذ أنطلاق جولة الأورغواي في 1986/09/20 وحتى اجتماع مراكش مرت المفاوضات بعدة محطات أهمها:

- ✓ بداية المفاوضات في جانفي 1988 بهدف اخضاع قطاع الزراعة والخدمات ضمن اتفاقية "الغات".
- ✓ في سبتمبر 1990، عقد اجتماع على المستوى الوزاري في بروكسل انتهى بالفشل بسبب خلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا حول دعم المنتجات الزراعية.
- ✓ في مارس 1992 توصلت الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية على اتفاق بير هاوس بشأن حجم الدعم للبذور الزيتية والمنتجات الزراعية.
- ✓ في ديسمبر 1993 توصلت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على اتفاق بشأن دعم المنتجات الزراعية وحل بعض القضايا الخاصة بفتح الأسواق، وفي نفس الوقت أعلنت اليابان وكوريا الجنوبية عن استعدادها لرفع الخطر عن واردات الأرز، وقد كان لهذا الحدثين أثر حاسم في نجاح المفاوضات وانتهائها في الوقت المحدد لها وهو 15 كانون الأول 1993 والتوقيع عليها في سنة 1994 بمدينة مراكش المغربية.
- ✓ أما المواضيع التي أدرجها الوزراء المؤتمرون في جدول الأعمال وناقشوها خلال جولة الأورغواي فتم تصنيفها إلى مجموعتين:
- ✓ الأولى : مجموعة تحرير تجارة السلع.
- ✓ الثانية: مجموعة تحرير تجارة الخدمات.

وتهدف المفاوضات المتعلقة بتحرير السلع إلى تحرير التجارة الدولية وتوسيعها وبخاصة في الدول النامية، وتسهيل نفاذ منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة القيود الكمية والإجراءات التي تعيق التبادل التجاري أو أي عوائق أخرى، وكذلك إيلاء علاقة خاصة للدول الأقل نموا لمساعدتها على التنشيط وتطوير مساهمتها في السوق الدولية، كما تهدف إلى تقوية العلاقة بين السياسات التجارية وغيرها من السياسات الإقتصادية والإستثمارية والتنموية وبخاصة في الدول النامية وتعزيز دور الأمانة العامة للغات بهدف تحسين نظام التبادل التجاري، وتحسين آلية عملها لتتماشى مع التطورات الحديثة على الساحة الدولية وبخاصة ما يتعلق بحل المنازعات

التجارية وضمان حسن تنفيذ القرارات والإتفاقيات التي يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات.

وكان هدف المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات هو إيجاد الأسس الدولية لتنظيم وتحرير تجارة الخدمات وتوسيع تجارتها بين الدول، وتشمل هذه المجموعة تجارة كافة القطاعات الخدمية مثل الخدمات المصرفية والإتصالات والسياحة والنقل والإستثمارات وغيرها من الخدمات المساعدة لشؤون التجارة والإستثمار والتنمية.

وتعد جولة مفاوضات الأورغواي من أهم وأكبر الجولات التي سبقتها حيث بدأت في عام 1986 بمشاركة 108 دولة وانتهت في عام 1994 بحضور ممثلين عن 118 دولة منها 87 من الدول النامية، وكان من المفروض أن تنتهي مفاوضات هذه الجولة في عام 1991 غير أن الأطراف الرئيسية في المفاوضات لم تقر مشروع الوثيقة بسبب إختلاف الأراء بين مجموعة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حول نسب تخفيض الدعم الحكومي لإنتاج وتصدير السلع الزراعية وحول تخفيض الرسوم الجمركية على هذه السلع، واختلفت الأطراف الرئيسية في المفاوضات أيضا في موضوع تجارة الإنتاج الفني السمعي البصري وغيرها من القضايا التي لم تحظى بموافقة أغلبية الأصوات مما أدى إلى تمديد مفاوضات جولة الأورغواي إلى حين تسوية الخلافات ، إلى أن تم الإتفاق أخيرا على انعقاد مؤتمر مراكش في المغرب في 1994/04/15 الذي أعلن فيه نهاية جولة مفاوضات الأوروغواي رسميا بحضور ممثلين عن كافة الدول المشاركة (118 دولة) وافق منها 97 دولة على إنشاء منظمة التجارة العالمية W.T.O .وتقرر أن تحل هذه المنظمة محل اتفاقية الغات.

وتتولى منظمة التجارة العالمية الإشراف على تنفيذ كافة الإتفاقيات والبروتوكولات والقرارات الوزارية التي تم التوصل إليهامن خلال جولات المفاوضات السابقة وبخاصة الإتفاقيات التي أقرها مؤتمر مراكش، والتي بلغ عددها 28 إتفاقا وتم تحديد مهلة للدول إلى نهاية عام 1994 لإستكمال الإجراءات الدستورية في بلدانها بالموافقة على نتائج جولة الأوروغواي وتصديق الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية لتبدأ عملها في أول كانون الثاني 1995.

3.4.1. نتائج جولة الاورغواي

اعتمدت نتائج جولة الأوروغواي رسميا في اجتماع مراكش من جانب الدول المشاركة في الجولة ومن أهم هذه النتائج[19] :

- ✓ إنشاء منظمة التجارة العالمية لتكون الإطار المؤسسي لجميع الإتفاقيات التي أبرمت خلال جولة الأوروغواي وقد تضمنت اتفاقية ونتائج الأورغواي إدماج الإتفاقيات السابقة للغات التي لم تبلغ أو تعدل ضمن إطار الترتيبات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية.
- ✓ توسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، وهي جوانب لم يسبق التطرق إليها من خلال المفاوضات متعددة الأطراف في الجولات السابقة وشملت القواعد الجديدة لهذا النظام أيضا حقوق الملكية الفردية ذات الصلة بالتجارة ،وتدابير الإستثمارات المتعلقة بالتجارة.
- ✓ توسيع وتعميق تحرير التجارة عن طريق إجراء تخفيضات إيضافية في التعريفات الجمركية وتثبيت الرسوم الجمركية عند سقوف معينة لا يمكن رفعها إلا من خلال التفاوض والإلتزام بالتعويض وكذلك تخفيض القيود الجمركية.
- ✓ إيجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية ،وإقامة نظام لمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية بما يحقق شفافية الأنظمة التجارية الدولية.
- ✓ إعطاء الفرصة للدول النامية والأقل نموا للمزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد وذلك من خلال الوزن المتساوي للأصوات للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بغض النظر عن أوزانهم التجارية والإقتصادية بصفةعامة.
- ✓ التأكيد على التزام الدول المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية بصفة عامة، والأقل نمو على وجه الخصوص، بطريقة أكثر وضوحا تضمنتها بنودا معينة في معظم الإتفاقيات.

4.4.1. اتفاقيات جولة الأورغواي:

يغطي النظام التجاري الجديد كل قطاعات التجارة العالمية تقريبا ،فقد امتد تطبيق القواعد الدولية ليشمل ليس فقط تجارة السلع الرئيسية التي لم تكن مغطاة في الغات 1994

---

[19] ناصر دادي ومتناوي محمد، (2003)، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص ص : 36، 37.

كالسلع الزراعية والمنسوجات والملابس، بل أيضا التجارة في الخدمات والقضايا التجارية المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية الفكرية. وفيمايلي أهم الإتفاقيات الجديدة أو المجددة وما تضمنته من أحكام.

أولا) اتفاقية التجارة في السلع الزراعية:

يعتبر اتفاق التجارة في السلع الزراعية خطوة كبيرة عن طريق تحرير هذا القطاع من الدعم والحماية وخصوصا في الدول الصناعية الأوروبية التي تعتبر من أكبر الدول الداعمة والحامية لمنتوجاتها وصادراتها الزراعية إلى درجة أصبحت العقبة الوحيدة التي تعيق تحرير السلع الزراعية، وجاء الإهتمام بهذا القطاع نتيجة الغموض الذي يكتنف سوق هذه السلع.

وتوضح الإحصائيات أن حجم الدعم الذي تقدمه دول أوروبا للسلع الزراعية يقدر بـــ 70 مليار دولار سنويا في حين يصل الدعم الأمريكي 60 مليار دولار سنويا، إلا أنها تعاني من منافسة المنتوجات الأوروبية كما أن إعانتها هي واليابان لا تتعارض مع قواعد التجارة الدولية.

وبعد مفاوضات طويلة ومضنية توصلت الدول المجتمعة لإتفاق بشان السلع الزراعية وينص هدا الإتفاق على مايلي[20]:

- ✓ تحويل القيود الغير التعريفية على السلع الزراعية إلى قيود مكافئة، من حيث ما تنطوي عليه من حماية، مع التعهد بعدم الرجوع إلى فرض قيود غير تعريفية بعد إتمام عملية التمويل.

على أن يتم خفض هذه الرسوم بنسبة 36 % من قبل الدول المتقدمة خلال 06 سنوات و 24% بالنسبة للدول النامية خلال 10 سنوات.

- ✓ فتح أسواق الدول الأعضاء أمام الواردات الخاضعة حاليا لقيود غير جمركية.
- ✓ خفض الدعم المحلي، ويقصد به الدعم الموجه للإنتاج الزراعي وفي حالة ما إذا كان الدعم المحلي أقل من 0.5 % فإن الدولة لا تلتزم بتطبيق أي تخفيضات.
- ✓ تتبنى الدول الأعضاء قواعد خاصة بالوقاية الصحية وحماية النباتات بشرط ألا تتحول فيما بعد إلى سلاح حمائي.

[20] عبد الناصر نزال العبادي، (1999)، مرجع سبق ذكره، ص: 64

ثانيا) اتفاقية المنسوجات والملابس:

لم يكن قطاع المنسوجات والملابس يخضع لأحكام الإتفاقية حيث كانت التجارة في هذا القطاع تخضع لإتفاقية خاصة تعرف بإسم "اتفاقية الألياف المتعددة"، أي أنها تخضع لنظام الحصص الثنائية التي يتم الإتفاق عليها بين الأطراف المعنية.[21]

وكان هدف المفاوضات في هذا المجال هو تأمين إدماج قطاع المنسوجات والملابس في الإتفاقية،والتخلص من نظام الحصص لهذا الغرض جاء في نص الإتفاقية مايلي:

- ✓ إلغاء اتفاق الألياف المتعددة، خلال أربعة مراحل على مدى عشرة سنوات وفي نهاية تلك الفترة تصبح خاضعة لقواعد الغات، أو بالأحرى منظمة التجارة العالمية.
- ✓ تفادي الإنحياز ضد الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة، عند وضع السياسات التجارية.
- ✓ تحسين فرص دخول المنتجات من منسوجات وملابس جاهزة للأسواق عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية، وإلغاء القيود غير الجمركية وتسهيل اجراءتها.
- ✓ تطبيق القواعد الخاصة بالعدالة والمساواة في تجارة المنسوجات، في مجالات الإغراق ومكافحته والإعانات والرسوم التعويضية.

ثالثا) إتفاقية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة:

ويقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب التي تتعلق بالناتج الذهني والفكري، شاملة الأعمال الأدبية والفنية والإبتكارات والإختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري.وقد كان الهدف الرئيسي الذي تم الإتفاق عليه في جولة الأورغواي فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وهو وضع وتطوير القواعد اللازمة لحمياتها من خلال بعض الإجراءات التي نلخصها في مايلي [22]:

- ✓ تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ،وذلك عن طريق الإلتزام بمبدا الدولة الأولى بالرعاية مع استثناء اي ميزة أو حصانة تم منحها من قبل العضو استنادا إلى الإتفاقيات الدولية المتعلقة بتطبيق القوانين ذات الطبيعة العامة غير المقتصرة بصفة خاصة على حماية حقوق الملكية الفكرية.

---

[21] ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، (2003)، مرجع سبق ذكره، ص : 40.

[22] عبد الواحد العفوري، (2000)، العولمة والجات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ص : 95، 96.

- ✓ تنطلق الإتفاقية من أن حماية حقوق الملكية الفكرية سوف تسهم في تحفيز روح الإبتكار التقني وتنمية القدرات التقنية الوطنية.
- ✓ تسمح الإتفاقية للأعضاء بإتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والأمن الغذائي، وبصفة عامة تعطي الإتفاقية للأعضاء الحق في تنظيم الممارسات التي تقف في وجه المنافسة، من خلال التنسيق والتشاور بين الدول الأعضاء.
- ✓ وقد تم الإتفاق على أن يبدا العمل بهذه الإتفاقية بعد مرور سنة من إنشاء منظمة التجارة العالمية، أما بالنسبة للدول النامية والدول التي في مرحلة التحول الإقتصادي فقد سمح لها بأن تبدأ في تطبيق الإتفاقية بعد خمس سنوات من إنشاء منظمة التجارة العالمية.

رابعا) اتفاقية الخدمات:

لقد جاءت نصوص هذه الإتفاقية بنوعين من الإلتزامات وهما [23]:

- ✓ إلتزامات عامة وهي ملزمة لجميع الأعضاء من دون استثناء وهي خاصة بأحكام ومبادئ الإتفاقية
- ✓ التزامات محددة، وهي المتضمنة في جداول العروض المقدمة من كل دولة عضو، والتي تلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة.

ولقد ركزت المفاوضات في هذا المجال على ثلاث نقاط هي :

- ✓ وضع قواعد مناسبة لتجارة الخدمات بين الدول الأعضاء وذلك بعد تحديد الخدمات التي يتم الإتفاق عليها، حيث أن هذه القواعد تشمل كيفية تعامل الدول مع تجارة الخدمات.
- ✓ تحديد المجال الذي يغطيه الإتفاق، وخصوصا أن هناك العديد من الإتفاقيات الثنائية بين عدة دول في هذا المجال، كما أن هناك أنواعا من الخدمات تسيطر عليها الدولة وخصوصا في الدول النامية، لهذا يجب الإتفاق بين الدول الأعضاء على الخدمات التي يشملها الإتفاق.
- ✓ مواجهة الإستفادة بالمنافع دون تحمل التكاليف، وأصبحت مواجهة تلك الإستفادة من القضايا المطروحة للنقاش، وبالنسبة للدول النامية فقد تم الإعتراف بالوضع الخاص لهذه الدول، لذلك جاء في نص الإتفاق مايلي:

[23] عبد الواحد العفوري، (2000)، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

✓ تلتزم الدول المتقدمة بإنشاء مراكز اتصال بهدف تسهيل حصول الدول النامية على معلومات عن أسواق الخدمات في الدول المتقدمة والتي تحتاج إليها لتطوير صادراتها من الخدمات.

✓ يسمح للدول النامية من فرض قيود مؤقتة على المدفوعات والتحويلات الخاصة بأنشطة الخدمات التي تلتزم الدول النامية بتحريرها من أجل مواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها.

✓ يسمح الإتفاق للدول النامية بإبرام اتفاقات لتحرير قطاع الخدمات مع دولة أخرى نامية أو متقدمة، حيث يمنح للدول النامية معاملة أفضل من تلك الممنوحة للدول المتقدمة.

خامسا) اتفاقية اجراءات الإستثمار:

وقد تم الإتفاق في هذا المجال على أنه من حق المستثمر الأجنبي أن يقوم بإستراد كافة احتياجاته من مستلزمات العملية الإنتاجية وفقا لتقديراته ودون قيود، وكذلك يتمتع بالحرية التامة في تصدير منتجاته دون الإلتزام بتخصيص حصة محددة للسوق المحلي أو للتصدير.

كما يلتزم الأعضاء بإحترام مبدأ الشفافية، بالإعلان عن كافة إجراءات الإستثمار التي لها علاقة بالتجارة ويتم ذلك عن طريق إخطار منظمة التجارة العالمية بكل التدابير والإجراءات التي تطبقها الحكومات والسلطات داخل أراضيها، وذلك حتى تكون معروفة لكافة الدول الأعضاء.

من جهة أخرى يلتزم الأعضاء بإلغاء كافة الإجراءات المحضورة المتفق عليها خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، بينما تصل المدة المحددة للدول النامية إلى خمس سنوات.[24]

5.1. المنظمة العالمية للتجارة:

شكل إنشاء منظمة التجارة العالمية حدثا هاما في تاريخ العلاقات الإقتصادية الدولية بإعتبارها الدعامة الثالثة للنظام الإقتصادي العالمي الجديد، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبإعتبارها أيضا الأداة والآلية الأساسية للعولمة.

1.5.1. تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

قبل تعريف منظمة التجارة العالمية لا بد أن نعرف المنظمة الدولية "بأنها هيئة تقوم بإنشائها مجموعة من الدول لتحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها، وتكون لها إدارة ذاتية

[24] محمد عمر حماد أبو دوح، (2003)، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 84.

مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء فيها بواسطة أجهزة دائمة خاصة بها"

ولكي نعرف مدى انطباق هذا التعريف على منظمة التجارة العالمية لابد أن نحدد أركان المنظمة الدولية ومدى إنطباقها على منظمة التجارة العالمية وطبقا للتعريف المذكور يمكن أن نحدد أركان المنظمة الدولية بما ياتي[25]:

أولا) مجموعة من الدول:

المنظمة الدولية تمثل مجموعة من الدول، وهذا يعني أنه ليس لدولة واحدة انشاء منظمة دولية. لأن قيام دول بإنشاء منظمة يعني أنها تمثل تلك الدول وبالتالي تتحمل الدول مسؤولية تلك المنظمة فتكون جزءا منها، وتصبح شخصية المنظمة الدولية هي الشخصية القانونية للدولة التي أنشأتها، لهذا لا يمكن أن تنشا منظمة دولية إلا بإتفاق مجموعة من الدول.

ومنظمة التجارة العالمية منظمة تظم مجموعة من الدول ،والإتفاقيات التي عقدت في ظل المنظمة كانت بين الدول ولهذا فإن الصفة القانونية لأعضاء منظمة التجارة العالمية متوفرة في المنظمة.

ثانيا) صفة الدوام:

المنظمات الدولية هيئات تتمتع بصفة الدوام فهي تهدف إلى تنظيم حالة دائمة، وليس لتحقيق غرض معين تنتهي بإنتهائه. ويقصد بالدوام توافر صفة الإستمرار فلايتصور وجود منظمة مؤقتة، والهدف من استمرار المنظمة وعدم توقيتها يعود إلى رعاية المصالح المشتركة والمستمرة لأعضائها، كما أن هذا الإستمرار وحده كفيل بتحقيق إستقلال المنظمة في مواجهة أعضائها.

وأنشأت منظمة التجارة العالمية على اساس أنها دائمة وليست منظمة مؤقتة، فلم يرد توقيتها بمدة معينة بل أكدت ديباجة اتفاقية منظمة التجارة العالمية على دوامها فنصت على : وإذ تعتزم لذلك إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف متكامل وأكثر قدرة على البقاء والدوام

[25] سهيل حسن الفتلاوي، (2009)، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص ص:40-42.

ثالثا)الإرادة الخاصة بالمنظمة:

تتميز المنظمة بكونها تتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء وبهذا تتميز المنظمة الدولية عن المؤتمرات الدولية التي تقوم على ارادة الدول فحسب، بينما تملك المنظمة الدولية ارادة قانونية مستقلة خاصة بها.

وطبقا لإتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية فإن المجلس الوزاري يتولى إدارتها واتخاذ القرارات الخاصة بها، وهي تملك لجانا عدة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء وأمانة عامة تتولى إدارة شؤونها الإدارية والمالية، كما لا تشير نصوص اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية إلى منح دولة معينة صلاحية الهيمنة على المنظمة.

رابعا) الصفة الدولية :

يقصد بالصفة الدولية أن تنظم المنظمة العلاقات بين أشخاص قانونية دولية، ويمثل هذه الأشخاص اشخاص طبيعيون في المنظمة، وتخضع المنظمات الدولية لقواعد القانون الدولي.ولما كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد عقدت بين دول متعددة فإنها تتمتع بالصفة القانونية الدولية.

خامسا) الصفة الرسمية للمنظمة الدولية :

على الرغم من أن منظمة التجارة العالمية تعمل من أجل حرية التجارة بين الدول والسماح للشركات الخاصة بالعمل فإن طابعها العام هو الطابع الرسمي وليس الخاص. وهي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، فقد نصت اتفاقية المنظمة على تمتعها بالشخصية القانونية الدوليةوكل عضو من أعضائها أن يمنحها الأهلية القانونية اللازمة لمباشرة مهامها.

وبعد استعراض تعريف المنظمة الدولية وبيان أركانها بصورة عامة يمكن أن نعرف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال إنتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب على ذلك من اثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية. ولقد أنشئت المنظمة العالمية للتجارة في مراكش يوم 1994/04/15، حيث تم التوقيع على أكبر إتفاق خاص بالتجارة من طرف 107 دول من أصل 125 دولة وكيان، وتم توقيع 81 دولة بدون مناقشة و 26 دولة بعد المناقشات، وامتنعت 18 دولة عن التوقيع، وقد صادقت كل الدول التي شاركت في اتفاقية إنشاء المنظمة فيما بعد، ودخلت حيز التطبيق في1995/01/01.

2.5.1. أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

للمنظمة جملة من المهام التي ترتبط ممارستها بمدى احترام اسس الشرعية الدولية التجارية بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها.

أولا) أهداف المنظمة العالمية للتجارة :

إن ما يستدعي الانتباه هو أن أهداف المنظمة العالمية للتجارة قد وردت بشكل عام في نصوص القواعد التجارية لاتفاقيات جولة الأورجواي وفي نص ديباجة اتفاقية تأسيس المنظمة

إن أول وأكبر هدف تسعى إليه المنظمة هو تحرير التجارة العالمية، والذي يعد الركن الأساسي والمهم لقواعد المنظمة العالمية للتجارة. ويقصد به إزالة جميع الحواجز أمام حركة التجارة العالمية في السلع والخدمات. وبذلك تكمل ما جاء في الاتفاق العام (جات 1947) من حيث[26]:

- ✓ توسيع دائرة السلع من مجرد السلع الصناعية إلى مجالات السلع الزراعية، وإدخال السلع التي كانت تعد ترتيباتها خاصة مثل المنسوجات والملابس.
- ✓ إدخال قطاع الخدمات وجميع أنواع التجارة غير السلعية إلى قوائم التجارة الخاصة بالاتفاقيات الملحقة، مثل: التأمين، النقل والخدمات المصرفية.
- ✓ فتح المجال أمام العقود الحكومية للمنافسة العالمية على أساس مبدأ عدم التمييز.
- ✓ إدماج موضوع حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع لقواعد التعامل في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

بالرغم من وجود اتفاقيات دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ أكثر من مئة سنة، وعلى الرغم من تأسيس منظمة عالمية للملكية الفكرية (WIPO) منذ سنة 1967، وبدلا من إضافة ملحق لاتفاقية WIPO، ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي باتجاه إدراج هذا الموضوع في مفاوضات جولة الأورجواي، وذلك استجابة لضغوطات أصحاب شركات الأدوية وصناعات تصميم الملابس في هذه الدول، من أجل تأمين مستوى أعلى من الحماية ضد العلامات والسلع المقلدة.

---

[26] مصطفى سلامة،(2008)، منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ص:15.

بالإضافة إلى ما سبق، تسعى المنظمة إلى تحقيق بعض الأهداف الأساسية المتمثلة في:

- ✓ زيادة الإنتاج من السلع والخدمات والاتجار فيها، وكذلك العمل من أجل استخدام أمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- ✓ رفع مستوى المعيشة، وتحقيق التشغيل الأمثل والكامل للعمالة مع زيادة فرص التشغيل، واستمرار كبير في نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي.
- ✓ ضرورة بذل جهود إيجابية من أجل ضمان حصول البلدان النامية – خاصة الأقل نموا منها – على حصة كافية في التجارة الدولية، تتناسب واحتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية بها، من خلال تقديم مزايا خاصة وفترات انتقالية كافية لمساعدتها على تقييم أوضاعها والتكيف مع النظام التجاري الجديد.
- ✓ إلغاء التمييز في العلاقات التجارية وإزالة الحواجز الجمركية، مع تطوير نظام تجاري متعدد الأطراف، متكامل وأكثر قدرة على البقاء والاستمرار.
- ✓ توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي من حيث إقرار معايير دولية لضبط مقاييس جودة الإنتاج، وتحديد السلع المعروضة في الأسواق العالمية، حيث تعتمد المنظمة العالمية للتجارة في ذلك على نظرية الميزة النسبية، التي تسمح لكل دولة عضو في المنظمة بإنتاج السلع والخدمات بأسعار وجودة أحسن من غيرها بما لديها من متاحات ومقومات اقتصادية. إضافة إلى الحرية التجارية التي تنادي بها المنظمة، تسمح للسلع والخدمات – سالفة الذكر – باقتحام أسواق جميع الدول الأعضاء دون حواجز أو عراقيل، والتصدي لظاهرة التقليد، وبالذات فيما يخص موضوع حقوق الملكية الفكرية من براءات الاختراع وحقوق الطبع والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية والأسرار الصناعية.

لقد كان إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من أهم إنجازات جولة مفاوضات الأورجواي، إذ انتظر العالم قرابة 46 عاما قبل تمكنه من إقامة هذه المنظمة. وكان قد أقر إنشاؤها في مؤتمر هافانا باسم "هيئة التجارة الدولية" عام 1947، غير أنه بسبب عدم تصديق الكونغرس الأمريكي على إحداثها، حرصا على إبقاء مجال تتحرك فيه الولايات المتحدة الأمريكية بحرية في فرض عقوبات تجارية، بموجب قانون التجارة الأمريكي. مما جعل الدول المشاركة تكتفي بالإبقاء على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة. هذه الأخيرة التي اقتصرت اتفاقياتها بالدرجة الأولى على التجارة السلعية قبل أن تتوسع في الجولة الأخيرة.

تسعى إذن المنظمة إلى تحقيق عدة أهداف من خلال إرساء نظام تجاري متعدد الأطراف، وللوصول إلى بلوغ هذه الأهداف حددت اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وظائف وأغراض المنظمة، والمتمثلة فيما يلي[27]:

- ✓ تشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها أو للشروع في أية جولات مستقبلية للمفاوضات، لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية وتوفير المناخ الدولي الملائم لمنافسة دولية عادلة.
- ✓ نظرا لما قد يرد من اختلاف أو منازعات بين أطراف الاتفاقيات الدولية المتعددة، تشرف المنظمة على مسألة تسوية المنازعات بين الأعضاء بأسلوب المشاورات والتوفيق والتحكيم، ويتم ذلك عن طريق آلية تسوية المنازعات التي تم إنشاؤها في ضوء اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، وتعمل تحت إشراف المؤتمر الوزاري للمنظمة.
- ✓ تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية التي تقوم بدورها بمتابعة ومراقبة هذه السياسات للدول الأعضاء، بما يتوافق مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة. وفي ذلك تضمنت الاتفاقيات التجارية شروط أخطار رسمية تلزم كل عضو بالمنظمة العالمية للتجارة بتقديم تفاصيل بشأن سياسة عدم الإغراق الجديدة، وتشريعات التعويض، او المستويات الفنية الجديدة التي تؤثر على حركة التجارة بوجه عام، وكذلك ترتيبات التراخيص الجديدة الخاصة بالاستيراد.

وتختص أجهزة المنظمة المختلفة الأخرى من ناحية ثانية بدراسة الوسائل التجارية التي تتخذها الدول الصناعية الكبرى والتي تؤثر بدورها بشكل أو بآخر على صادرات الدول النامية. وكذلك الوسائل التجارية التي تتخذها الدول في حالة ظهور عجز حاد في ميزان مدفوعاتها، والقيود التجارية على المنسوجات والأقمشة التي توضع بمقتضى اتفاقية النسيج المتعددة الأطراف.

من أجل تحقيق أكبر قدر من التنافس في وضع السياسات الاقتصادية العالمية، تتعاون المنظمة مع المنظمات الدولية الأخرى وخاصة التي تعمل في النشاط الاقتصادي

---

[27] سمير اللقماني،(2004)، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والايجابية على أعمالها الحالية والمستقبلية، المكتبة الوطنية،الرياض، ص ص:43،42.

والتجاري مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ثانيا) المبادئ العامة للمنظمة العالمية للتجارة

للمنظمة العالمية للتجارة مبادئ تقوم عليها – كأي منظمة دولية – وتلتزم الدول الأعضاء بتنفيذها. وتتضمن المبادئ العامة للمنظمات الدولية – بصفة عامة – على الأسس المشتركة التالية:

1.المبادئ المشتركة

يمكن حصر المبادئ المشتركة للمنظمة العالمية للتجارة على النحو التالي[28]:

1. المبادئ التي تنظم العلاقة ما بين المنظمة وأعضائها هناك بعض المبادئ يقوم عليها النظام القانوني الدولي، والتي تقوم عليها العلاقة ما بين المنظمة والدول الأعضاء، وكذلك الالتزامات الأساسية الملقاة على عاتق هذه الدول. وتشمل هذه المبادئ:

- ✓ **مبدأ إعتراف المنظمة بسيادة الدول:**

كانت تعتبر الدول في القديم أعلى سلطة، ولا تتحكم في سيادتها أي هيئة أو منظمة كانت، ولكن مع ظهور المنظمات الدولية ومبادئها الملزمة على الدول الأعضاء بها، بدأت فكرة سيادة الدولة تختفي بالتدريج مع تقدم القانون الدولي العام ورسوخ قواعده.

وقد لاحظنا أنه على الدول الأعضاء الالتزام بقرارات وتوصيات المنظمات، وذلك ما يقلل من سيادتها (فيما يخص استقلالية تسيير علاقتها التجارية الخارجية مثلا).

غير أن تدخل المنظمات في الشؤون الاقتصادية والسياسية التي تخص السلطات الداخلية للدول الأعضاء يكون محدودا، وقد يكون خارج نطاق تدخلها.

- ✓ **مبدأ المساواة التامة بين جميع الدول الأعضاء:**

يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تتمتع به الدول الأعضاء في المنظمة، فتستفيد من نفس الحقوق التي تعطيها لها المنظمة في الحدود التي رسمها القانون الدولي، وذلك بغض النظر عن السياسة الخاصة بها. بمعنى آخر تكون جميع الدول متساوية أمام القانون في المنظمة.

---

[28] حسن عمر، (1993)، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي،القاهرة، ص:30.

✓ **مبادئ تلتزم بها الدول الأعضاء وفقا لوثائق تأسيس المنظمة** بناءً على أحكام المواثيق التي تؤسس بها المنظمات، على الدول الأعضاء الالتزام بتطبيق المبادئ التي تمثل التعليمات والقواعد التي يجب احترامها ومراعاتها من أجل توفير المناخ اللازم للوصول إلى تحقيق أهداف المنظمة.

2. المبادئ التي تحدد العلاقة ما بين المنظمة والدول غير الأعضاء يقتضي المبدأ العام في القانون الدولي بأن الدول الأطراف في المنظمة هي وحدهاالتي تتقيد بأحكامها، ومع ذلك فإن لبعض المنظمات الدولية – في الواقع – تأثيرا في مواجهة الدول غير الأطراف.

وفيما يخص اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، فلم تتضمن أي نصوص لتنظيم العلاقة مع الدول غير الأعضاء. هذا التجاهل لا يترك خيارا لهذه الدول إلا بالانضمام إلى المنظمة، إما طمعا في المكاسب والمزايا الممنوحة في إطار ما جاء في الاتفاقيات التجارية في جولة الأورجواي أو خوفا من مخاطر العزلة التجارية، بالإضافة إلى ما سوف يطبق عليها من قيود – من قبل الدول الأطراف – لا تستطيع مواجهتها في مجال التعامل التجاري في السوق الدولية في حالة البقاء خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة، خاصة وأن المنظمة تسيطر على أكثر من 95% من حجم التجارة العالمية.

فمن المتوقع أن يزيد عدد الدول المنضمة إليها، غير أن عملية الانضمام لم تعد سهلة كما في السابق، حيث تطالب الدول الراغبة في الانضمام بالالتزام بإجراء تعديلات هيكلية على أوضاعها الاقتصادية، ومطابقة لوائحها وقوانينها مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية جات 1994.ويبقى أمر الخروج من المنظمة بدون قيود.

ب. المبادئ الخاصة التي تقوم عليها اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة

من المبادئ الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة التي يضفي تطبيقها في المجال الاقتصادي أو التجاري خصائص معينة، نذكر مايلي[29]:

تحرير التجارة الدولية

إن تحرير التجارة الدولية يترتب عنه إيجابيات وسلبيات على اقتصاديات دول العالم، ولكن يجب أن لا نستثني المبدأ الرئيسي من تحرير التجارة الدولية حتى تتمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدول الأخرى. فكما سلف الذكر، يعد تحرير التجارة الدولية

[29] حسن عمر،(1993) مرجع سبق ذكرهص ص:34،33.

الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة، نظرا لأن السعي وراء الاكتفاء الذاتي أصبح هدفا صعب التحقيق إن لم نقل مستحيلا في عصرنا هذا، فمهما توفرت الموارد في الدولة فهذا لا يعني أنها تستطيع أن تعيش بمعزل عن باقي دول العالم، بل بالعكس.

1. مبدأ المنظمة بسلطة فعلية في مواجهة جميع الدول الأعضاء

تتميز المنظمة العالمية للتجارة بسلطة في مواجهة جميع الدول الأعضاء، إذ تلتزم جميع الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بتعديل كل لوائحها وقوانينها التجارية، كما تلتزم هي الأخرى بسلوكها وتعاملها مع الدول الأعضاء.

والهدف من ذلك تعزيز مبدأ المساواة التامة بين جميع هذه الدول من أجل تقليل مخاوف الدول الصغرى من محاولة سيطرة الدول الكبرى داخل المنظمة، وذلك لتفادي ما جاء في ميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي يعطي الحق للدول الخمس الأعضاء في معارضة أو نقد أي قرار صادر من باقي الدول الأعضاء.

يعتبر هذا الإجراء وضعية طبيعية في نظر البعض من أجل ضمان نشاط

واستمرار المنظمة، لأن محاولة الدول الكبرى تنفيذ قرار دون إرادة بقية الدول ربما يقودها إلى الانسحاب من المنظمة كما جرى لليابان وألمانيا أثناء عصبة الأمم.

هذا الأمر يذكرنا بما قامت به مؤسسات بريلون وودز المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث قامت بفرض سياسات معينة على الدول النامية الطالبة لقروض التمويل، أو توضيح سياساتها لمنظمات دولية متخصصة تسيطر على هذه المؤسسات الدولية موصولة بالأمم المتحدة.

فالدور الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة يكون مرهونا بمدى تنفيذ هذه الأخيرة للخيارات المطروحة، وأن تكون هذه المنظمة قادرة على القيام بخيارات جديدة وفرض تنفيذ على جميع الدول الأعضاء من أجل تهيئة الظروف لإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ومما سبق فإن اتفاقيات جولة الأورجواي قد أخذت سياقاً جديداً، حيث أصبحت تشكل سياسة صراع الدول والتكتلات الاقتصادية لتأمين المصالح. كما أشارت إلى القوة الاقتصادية والوزن الدولي الذي تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الضغط على قبول حكم أو قرار صادر من المنظمة العالمية للتجارة إذا كان ذلك يتوافق مع مصالحها الاقتصادية. لأن التشريعات التي تصدر من المنظمة صادرة من الكونغرس الأمريكي.

كما أن احتمالات مخالفة أو تفادي تطبيق العقاب على كل من الدول المتقدمة والنامية تجاه الالتزامات غير متكافئة.

2. مبدأ احترام قواعد المنظمة وتنفيذها بحسن نية

يعد مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية من المبادئ الأساسية في كل نظام قانوني وقاعدة أساسية لكل القواعد الذي يصعب تحديد مضمونه على وجه الدقة، وإن كان يدعو جميع الأطراف إلى عدم التعمد بالتخلي عن التزاماتهم وحسن المعاملة وتحقيق مستوى معقول من العدالة والأمانة من أجل تبني عامل الثقة بين الأطراف.

وبالتالي فإن كل معاهدة يجب تنفيذها من قبل أطرافها بحسن نية.

3.5.1. الهيكل التنظيمي للمنظمة

إن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية يعكس المهام والأهداف التي أنشات من أجلها، ويشرف على نشاط منظمة التجارة العالمية جهاز يتكون من مؤتمر وزاري ومجلس عام ومجالس متخصصة ولجان سكرتارية [30].

أولا) المؤتمر الوزاري :

ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء بمستوى وزير، ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين على الأقل وهو أعلى سلطة في المنظمة ويشرف على تنفيذ مهامها واتخاذ الإجراءات وقرارات الأزمة لتسيير جميع الإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف.

ثانيا) المجلس العام :

ويتالف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ويقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته.

ويقوم هذا المجلس بمراجعة ومتابعة السياسة التجارية للدول الأعضاء وشروط تنفيذها.

ثالثا المجالس المتخصصة :

وهي عبارة عن ثلاثة مجالس يتخصص كل منها في مهمة محددة :

- ✓ مجلس لشؤون التجارة الدولية في السلع.
- ✓ مجلس الشؤون التجارية الدولية في الخدمات

---

[30] سمير محمد عبد العزيز، (1997)، التجارة العالمية والغات 1994، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص ص : 69، 71.

✓ مجلس لشؤون حماية الملكية الفكرية

وتعمل هذه المجالس تحت غشراف المجلس العام وتقوم بكافة المهام التي تحددها الإتفاقيات الخاصة بكل مجلس وكذلك المهام التي تحددها الإتفاقيات الخاصة بكل مجلس وكذلك المهام التي يحددها المجلس الأعلى، وتكون عضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الأعضاء التي ترغب بالمشاركة بها

رابعا) اللجان الفرعية:

لقد قرر المؤتمر الوزاري إنشاء عدد من الليجان الفرعية هي :

✓ لجنة التجارة والتنمية وتقوم بدراسة دورية لتطبيق أحكام اتفاقية التجارة لصالح الدول النامية لمتابعتها.

✓ لجنة قيود ميزان المدفوعات.

✓ لجنة الميزانية والمالية والإدارة.

وتقوم هذه الليجان بكافة المهامات التي حددتها لها الإتفاقيات التي تم التوقيع عليها وبخاصة الإتفاقيات متعددة الأطراف، كما تقوم بكافة المهامات الإضافية التي يعهد إليها بها المجلس العام، وقد أقر المؤتمر الوزاري امكانية إنشاء لجان فرعية أخرى كلما دعت الحاجة لذلك، وتكون عضوية اللجان الفرعية مفتوحة لكل من يرغب من الدول الأعضاء.

خامسا) السكرتارية:

وتتضمن جميع الموظفين في المنظمة إضافة غلى المدير العام الذي يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وصلاحياته، ولا يجوز للمدير العام أو الموظفين أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم اي تعليمات من اي حكومة أو جهة خارج المنظمة، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

شكل رقم (1-2) :الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

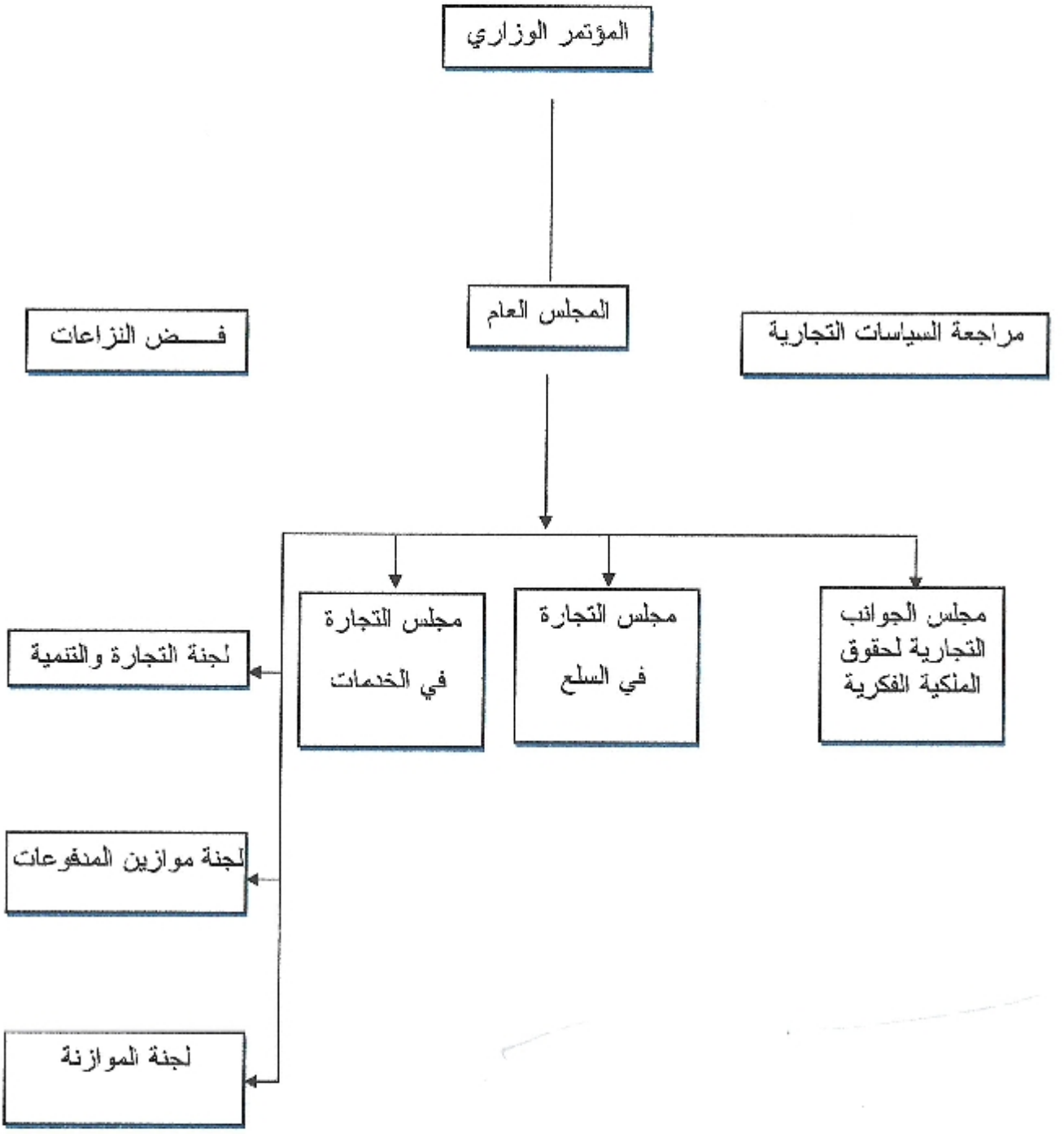

المصدر: سمير محمد عبد العزيز، (1997)، **التجارة العالمية والغات 1944**، مكتب الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 73

4.5.1. آلية عمل المنظمة:

لعل أهم آليات المنظمة هي تلك المتعلقة بإتخاذ القرار وحل النزاعات.[31]

أولا) آلية اتخاذ القرار:

يتم اتخاذ القرار في المنظمة أساسا بالتراضي وطبقا للمادة (9) من الإتفاق المنشىء للمنظمة، وفي حالة عدم الوصول إلى قرار بالتراضي، يتم اللجوء إلى التصويت حيث يتمتع كل عضو بصوت واحد في اجتماعات المؤتمر الوزاري والمجلس العام، وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات ونشترط أغلبية ثلاثة ارباع عدد الأصوات على الأقل فيما يتعلق بإتخاذ القرارات حول تفسير اي اتفاقية ونفس الأغلبية تشترط في الحالات الإستثنائية الخاصة بإعفاء عضو من الأعضاء من احد الإلتزامات المقررة في الإتفاقية.

ثانيا) آلية فض النزاعات:

تتولى المنظمة عن طريق مجلسها العام مهمة فض النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء وطبقا لنصوص الإتفاق في هذا الشأن، فإنه يحق لأي عضو متضرر من خرق لنصوص الإتفاقيات رفع شكوى إلى المنظمة وذلك بعد استنفاد فرص التوصل إلى حل ودي يتلائم والإتفاقيات القائمة، وفي هذه الحالة يتم تعيين لجنة للتحقيق في الموضوع واقتراح الحل المناسب.

وقد نص اتفاق الأوروغواي على كيفية ومراحل عملية تسوية النزاعات، ويمكن تلخيصها فيمايلي :

أ.التشاور والمصالحة : حيث تطلب الدولة المتضررة عقد مشاورات ثنائية من الطرف الثاني وفي حالة عدم رد الطرف المدعي عليه خلال شهر بالإيجاب، تلجأ الدولة المتضررة للمنظمة العالمية للتجارة لطلب تشكيل هيئة لحل النزاع.

ب.إصدار القرار: تصدر الهيئة قراراتها وفقا لقوانين (الغات) وعلى الطرف الخاسر تنفيذ تلك القرارات ويحق للدولة الخاسرة طلب استئناف.

ج.التعويض: في حال عدم التزام الدولة الخاسرة بقرارات الهيئة بعدج الإستئناف يمكن للدولة المتضررة أن تعود إلى المنظمة وذلك لتلقي التعويض من الدولة الخاسرة ، أو السماح لها بفرض رد انتقامي ضد تلك الدولة.

---

[31] علي عبدالفتاح أبو شرار،(2007)، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص80.

5.5.1. شروط ومعوقات العضوية في المنظمة :

لقد تم كسب العضوية الاصلية من طرف الدول المؤسسة للإتفاق العام وتم تعديل هذا الإتفاق عدة مرات، كما تم تعديله وتنقيحه خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في جولة الأورغواي

أولا) شروط العضوية في المنظمة العالمية للتجارة:

من خلال القاعدة العامة في القانون الدولي، لا تستطيع دولة ما الانضمام إلى معاهدة دولية ما لم تتضمن هذه المعاهدة نصا يجيز ذلك، وحينما تتضمن ذلك تسمى تلك المعاهدات بالمعاهدات المفتوحة عكس المعاهدات المقفلة التي لا تتضمن نصا يجيز الدخول إليها ، وتنطبق هذه القاعدة على كل المنظمات العالمية بما فيها المنظمة العالمية للتجارة. وتنقسم شروط عضوية المنظمة العالمية للتجارة إلى شروط موضوعية وأخرى شكلية.[32]

أ. الشروط الموضوعية:

هي تلك الشروط التي يجب أن تتوفر في الدولة التي تريد الانضمام إلى أية منظمة دولية. وتختلف هذه الشروط من منظمة إلى أخرى حسب اختصاص كل منها؛ فالشروط تكون سياسية في حالة منظمة سياسية مثل الأمم المتحدة، أو شروط جغرافية مثل منظمة الوحدة الإفريقية، أو شروط إقتصادية مثل ما هو الحال في المنظمة العالمية للتجارة. وبالتالي على كل من تريد أن تكون عضوا في المنظمة العالمية للتجارة أن تلتزم بتطبيق علاقات تجارية خارجية وفق ما جاء في اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى الاتفاقيات اللاحقة والمكملة.

وللانضمام هناك شروط موضوعية سياسية وتجارية تتضمن:

- ✓ أن تكون الدولة عضوا في الجات.
- ✓ أن توافق على الإعلان النهائي لجولة الأورجواي الذي صدر في مدينة مراكش المغربية في 1994/04/15 وهذا يعني الموافقة على الاتفاقيات الملحقة بها، حيث لا يجوز عدم تطبيق أي منها، وهناك إستثناء لأربع اتفاقيات، للدول الحرية في

---

[32] بن موسى كمال،(2004)،منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة،تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، ص:113.

الانضمام إليها أولا، وهذه الاتفاقيات الأربع لها شروطها وقواعدها الخاصة والمتعلقة بالاتفاقات الجامعة تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة.

- ✓ يجب على الدول التي تريد الانضمام تكييف تشريعاتها الداخلية وفقا لقانون المنظمة وقواعدها التجارية.
- ✓ عدم التفرقة بين الدول في المعاملة التجارية.
- ✓ فتح أسواقها أمام التجارة العالمية.
- ✓ تقديم تنازلات تجارية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية أو تخفيض رسومها الجمركية، وتخفيف الإجراءات الأخرى غير الجمركية.

ب. الشروط الشكلية:

الشروط الشكلية هي الإجراءات المتبعة للدخول في المنظمة. وتختلف الشروط الشكلية للدخول لأية منظمة ما، والمنظمة العالمية للتجارة لها شروطها الشكلية لقبول أعضاء جدد على الرغم من أنها عبارة عن معاهدة مفتوحة، أي تسمح للدول غير الأعضاء أن تنضم للمنظمة بالشروط المتفق عليها، وهذه الشروط الشكلية تتمثل في التقدم إلى مدير عام المنظمة، والدخول في مفاوضات شاقة والالتزام بقبول جميع شروط المنظمة، وهي شروط صعبة جدا، وهذا ما تبين في إجراءات انضمام بعض الدول كالصين، حيث أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية شرط إحترام حقوق الإنسان، كما أن شروط الانضمام صعبة على الدول النامية، حيث يتم قبول العضو الجديد من خلال المؤتمر الوزاري الذي يمثل السلطة العليا في تنفيذ وظائف المنظمة كما له سلطة اتخاذ القرار، وهو يجتمع مرة واحدة في كل عامين. وطريقة قبول العضوية تتم بالتصويت، حيث يتم الحصول عليها بموافقة ثلثي أعضاء المنظمة على الأقل، وهذا ما جاءت به المادة 12 الفقرة 2 من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا) حقوق وواجبات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة

نجد في اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة أنّ كل أعضائها متساوون في الحقوق والواجبات، أما الاستثناءات فتخص المزايا التفضيلية للدول النامية والدول الأعضاء المصنفة أقل نموا (PMA) وهذا وفق ما يأتي:

أ. **حقوق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة:** تتمتع كل دولة عضو في المنظمة بالمزايا التالية[33]:

- ✓ التمثيل في كافة الأجهزة الرئيسية للمنظمة بما فيها عضوية المجالس واللجان الفرعية، كما يحق لها المشاركة في مختلف اجتماعات المنظمة، التي من خلالها تستطيع الدفاع عن مصالحها، ويتم في هذه الاجتماعات صياغة قواعد التجارة العالمية في التجارة السلعية وتجارة الخدمات.
- ✓ تتمتع كل دولة عضو بالمنظمة بصوت واحد تساهم به في اتخاذ قرارات المؤتمر الوزاري والمجلس العام بأغلبية الأصوات الحاضرين.
- ✓ تستطيع كل دولة عضو طلب تغيير أو تعديل أحكام اتفاقية تأسيس المنظمة، والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، التي شملتها جولة الأورجواي.
- ✓ تستطيع أي دولة عضو في المنظمة أن ترشح مواطنيها للعمل في مختلف أجهزة وفروع ولجان المنظمة كموظفين دوليين.
- ✓ من حق الدول الأعضاء بالمنظمة أن يحصلوا على الوثائق والمستندات الرسمية الخاصة بالمنظمة.
- ✓ إذا رأت أي دولة عضو وجود تعارض بين الالتزامات المترتبة على العضوية مع سياستها التجارية وتوجهاتها المستقبلية، تستطيع الانسحاب الإداري من عضوية المنظمة، وهذا وفق الشروط والأحكام المحددة في المادة 15.
- ✓ تستطيع الدول الأعضاء أن تستفيد من القنوات والإجراءات والآليات التي تتاح للمنظمة والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف التي تنتج عنها لتسوية المنازعات التجارية والاقتصادية، وهذا من خلال المفاوضات التي تراعي المساواة التامة بين الدول النامية والمتقدمة، حسب القواعد المحددة التي تسري على جميع الدول، والاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية.
- ✓ من مزايا الانضمام إلى المنظمة كذلك، الاستفادة من التخفيضات والتسهيلات الجمركية التي تطبق بين الدول الأعضاء، وكذا الاستثمار في الأسواق العالمية وفقا للقواعد الأساسية التي تقوم عليها المنظمة.

---

[33] مرير جمعة سعيد،(2002)،النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية،الدار الجماهيرية للنشر والإعلان،طرابلس ،ص:435.

ب. **التزامات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة:** مثلما تتمتع به الدولة العضو في المنظمة العالمية للتجارة من مزايا فعليها التزامات محددة في اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات المتعددة الأطراف تلتزم بتطبيقها ولا تعتدي عليها. وتتمثل هذه الالتزامات في ما يلي[34]:

- ✓ واجب على كل دولة عضو أن تكيف قوانينها وتشريعاتها الوطنية الخاصة بالتجارة الخارجية وفق التزاماتها في المنظمة وذلك بأن تتنازل عن جزء من حريتها في سن وتشريع هذه القوانين، ومن هنا تلتزم الدولة العضو بعدم فرض قيود على وارداتها أو فرض رسوم أخرى أو زيادات كبيرة في العروض التي تقدمت بها للمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، وإذافعلت ذلك فالأسباب يجب أن تكون جوهرية ولفترة زمنية محدودة، على أن تتفاوض مع الأطراف المتضررة للوصول إلى حل ودي.
- ✓ واجب على أي دولة تريد الانضمام إلى المنظمة أن تطور تجارتها الخارجية وتكيف قوانينها ولوائحها وإجراءاتها الإدارية وفق الجهود الدولية لتحرير التجارة العالمية، وكذا وفق نتائج جولة الأورجواي (كما جاء في المادة 16- الفقرة 5-من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة).
- ✓ لا تستطيع أي دولة راغبة في الانضمام إلى المنظمة إبداء تحفظات على أي حكم من أحكام اتفاقية تأسيس المنظمة ولا على القواعد التجارية أو أي حكم متعلق بالاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، إلا في الحدود التي تنص عليها هذه الاتفاقيات، على أن تخضع هذه التحفظات لأحكام اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما نصت عليه المادة 16- الفقرة 5- من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ من واجب الأعضاء في المنظمة الامتناع عن ممارسة أي ضغط أو نفوذ على موظفي المنظمة وممثلي الدول الأعضاء، من خلال التكفل باستقلالية ممارسة وظائفهم المتعلقة بنشاط المنظمة (حسب ما جاء في المادة 8- الفقرة 3- من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة).

---

[34] مزيد جمعة سعيد،(2002)، مرجع سبق ذكره، ص:437.

ثالثا) معوقات العضوية في المنظمة العالمية للتجارة:

هناك معوقات في المنظمات الدولية تجبر الدول الأعضاء على الانسحاب من هذه المنظمات، وهذه المعوقات ترجع أحيانا للمنظمة ذاتها مثل حل المنظمة وتصفية نشاطها، وأحيانا يرجع إلى الدولة ذاتها كحالة الانسحاب الإرادي من المنظمة لأسباب عديدة أو الانسحاب الإجباري في حالة الفصل من المنظمة، أو تثبيت العضوية لمدة معينة.

أ. **الانسحاب الإرادي من عضوية المنظمة العالمية للتجارة:** من أهم مبادئ القانون الدولي هو عدم إمكانية انسحاب أي دولة من معاهدة دولية إلتزمت بها، ومن هنا نجد أن بعض المنظمات الدولية لا تسمح بانسحاب أي عضو إلا بعد انقضاء فترة زمنية محددة وهذا حفاظا على هيكل المنظمة واستقرارها، وفي حالة المنظمة العالمية للتجارة يستطيع العضو الانسحاب منها، وبالتالي يسري هذا الانسحاب على الاتفاقيات المتعددة الأطراف، ويتم هذا الانسحاب بعد ستة أشهر من الإخطار بالانسحاب إلى مدير عام المنظمة. وهناك ثلاث إجراءات للانسحاب كما جاء في الفقرة الأولى من المادة 15 من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة[35]:

- ✓ يتم الإخطار الكتابي بالانسحاب من طرف الدولة أو الإقليم الجمركي إلى مدير عام المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ الانسحاب من المنظمة يوازي الانسحاب من جميع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف الملحقة باتفاقية التأسيس.
- ✓ يصبح الانسحاب نهائيا بعد 6 أشهر من الإخطار بالانسحاب إلى مدير عام المنظمة.

مقابل الإجراءات والمفاوضات الصعبة والشاقة التي وضعت للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة نلاحظ عدم وضع أية شروط للانسحاب، وهذا نظريا يهدد كيان المنظمة العالمية للتجارة بالانهيار خاصة في حالة انسحاب الأعضاء الذين يحملون الجزء الأكبر من ميزانية المنظمة كالمجموعة الأوروبية أو اليابان أو الدولة المضيفة للمنظمة سويسرا، وتبقى الحكمة من بساطة إجراءات الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة مقابل المفاوضات والإجراءات الصعبة للانضمام إليها مثار تساؤل واستغراب.

---

[35] بن موسى كمال،(2004)، مرجع سبق ذكره، ص:134.

ب.**الإيقاف والفصل من عضوية المنظمة العالمية للتجارة:**يكون فصل العضو أو إيقاف عضوية الدولة في المنظمة العالمية للتجارة كما يلي[36]:

1. **وقف العضوية:**في كثير من وثائق تأسيس المنظمات الدولية تجيز بعض هذه المنظمات حرمان بعض الأعضاء مؤقتا من الاستفادة من مزايا العضوية، وهو نوع من العقوبة لسبب أو لآخر، وفي المنظمة العالمية للتجارة لم تتطرق اتفاقية التأسيس لمسألة إيقاف أو الفصل من العضوية للمنظمة، وهذا يشبه حالة منظمات أخرى مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية، ويمكن أخذ ما هو معمول به في ميثاق الدول العربية على اعتبار كل دولة عضو منفصلة من الجامعة إذا أخلت بواجباتها وذلك بقرار يصدر بإجماع من الدول الأعضاء، ومن ثم فلابد أن يكون من صلاحيات المجلس الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة إيقاف عضوية أي دولة بناء على طلب الدول الأعضاء، وهذا في حالة مخالفة هذه الدولة لالتزاماتها متعمدة. وحتى لا يتم التعسف في استعمال هذا الإجراء فإن القانونيين قد أحاطوه بشروط تجعل من الصعوبة تطبيقه وبالتالي معاقبة أي دولة عضو، وهذه الشروط هي:

- ✓ تقدير إخلال الدولة لالتزاماتها – المراد معاقبتها – يكون من طرف جميع أعضاء المنظمة.
- ✓ يتم صدور قرار الفصل من الهيئة العليا بالمنظمة وبأغلبية آراء الدول الأعضاء.

2. **لفصل من عضوية المنظمة العالمية للتجارة:**إن الفصل من عضوية المنظمة لهو أقصى عقوبة تصل إليها المنظمة، ويتم هذا الإجراء نتيجة تمادي الدولة العضو في الإخلال بمبادئ المنظمة، وقد طبقت هذا الإجراء العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، ونجد في مواثيق هذه المنظمات العديد من القوانين الخاصة بعقوبة الفصل من عضويتها مثل عصبة الأمم التي طبقت هذه العقوبة على بعض أعضائها.

لقد تعرضت هذه العقوبات للنقد الشديد من العديد من الدول نظرا لعدم فائدتها في علاج المخالفات المرتكبة في حق هذه المنظمات، ففي الكثير من الأحيان ترجع مثل هذه العقوبات بالسلب على المنظمات المطبقة لها.

---

[36] بن موسى كمال،(2004)، مرجع سبق ذكره ، ص:135

6.1 . خلاصـــة الفصل:

لقد شهدت التجارة الدولية عدة تغيرات هذا ما اثر على تطورها خلال السنوات الماضية وهذا ما ادى غلى ظهور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك جولات الجات التي كانت نتيجة لتلاقي مصالح الدول الصناعية الكبرى المتقدمة ومع ذلك ظهرت خلافات وتناقضات بين الأطراف الرئيسية منذ الإجتماعات الأولى في الجولة كافة، وتفاقمت هذه الخلافات حتى طفحت على السطح وأنذرت بحرب اقتصادية ساخنة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والمجموعة الأوروبية من جهة أخرى وكانت الخلافات تدور حول مسالتين : الاولى حول السلع الزراعية والثانية حول الإبداع الفني والفكري ونظرا لتباعد وجهات النظر بين الطرفين تدخلت الأمانة العامة للغات لفض النزاع وهكذا تحولت اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأصبحت تتساوى في وضعها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكل إدارة إقتصادية للعام واكتملت عناصر النظام العالمي الذي يخدم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائه.

مع ذلك أن المتفق عليه أن تنفيذ اتفاقية الأورجواي يترتب عليه مكاسب وتكاليف تتوزع بتفاوت بين الدول استنادا لطبيعة اقتصادياتها.

الفصل الثاني:

العولمة الاقتصادية :معالم آليات أدوات

الفصل الثاني:العولمة الاقتصادية معالم آليات و أدوات

1.2. مدخل

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا في عقد التسعينيات العديد من المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالإقتصاد العالمي تحول بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثروة التكنولوجية والمعلوماتية، وقد نتج عن ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق من حيث تحديد مفهومه وأبعاده ألا وهو العولمة. حيث تعتبر العولمة حدث غزى عقول ملايين البشر فمنهم من يرجو من العولمة إنقاذ البشرية من الشرور التي لحقت بها ومنهم من يخشى أن تكون العولمة أسلوبا جديدا من فرض النهب والحرمان على الأمم الضعيفة تحت شعار" الاعتماد المتبادل والتخصيص الأمثل للموارد".

وقد تعددت أنواع العولمة ومجالات تطبيقها، فهناك العولمة الإقتصادية التي تبقى هي الأساس المتبع لكل الأنواع.

2.2. عموميات عن العولمة

لم تحظ قضية بإهتمام الشرق والغرب على المستوى الرسمي والشعبي مثل قضية العولمة التي انتشرت على كافة المستويات الإدارية والإنتاجية والمالية.

1.2.2. النشأة و المفهوم.

بما أن العولمة من ابرز الظواهر الاقتصادية فان الإلمام بها يتطلب التطرق إلى:

أولا) السياق التاريخي للعولمة:

ويكون ذلك من خلال بيان مختلف المراحل التاريخية للعولمة وكيفية ظهورها بالمميزات الحالية:

١. الأصول الدولية للرأسمالية التجارية :

إن نهوض المبادلات الدولية امتداد طبيعي لنمو الاقتصاديات الوطنية، كما أن التاريخ ليس سوى تاريخ حركة متقدمة لتكامل الأسواق بدءا من قاعدة محلية ريفية وصولا إلى السوق العالمية، واتساع التجارة الدولية ليس سوى تجسيد لانتشار مبدأ تقسيم العمل على الصعيد العالمي، ويلعب في ذلك انخفاض تكاليف النقل دورا مساعدا.

كما أن توسيع مدى المبادلات يسمح بزيادة الإنتاجية الإجمالية في الاقتصاد ليس فقط بفضل تعدد المهن وفروع النشاط المتخصصة، وإنما بفضل التقسيم الفني للعمل داخل كل مؤسسة ومنه فإن "آدام سميث" يؤكد بأن لتقسيم العمل مدى يحدد اتساع السوق". [1]

فتحويل الاقتصاديات ليس سوى استمرار لعملية النمو العفوية التي ابتدأت على المستوى المحلي والتي يشكل تقسيم العمل العامل الرئيس فيها.إذن تسلسل الترابطات التي قادت إلى تشكيل اقتصاد دولي يمكن تلخيصها على نحو منتظم كما يلي : في الأساس كانت الوحدات الاقتصادية القاعدية"الأسرة ، الفردية"تعيش متعلقة على ذاتها وتعتمد على الاكتفاء الذاتي، وهذا التنظيم يوفر مع هذا حيز المبادلات في حالة ظهور الفائض، الذي يمكن مقايضته بحوزات منتجة أدى إلى وجود وحدات أخرى، وهكذا تتشكل الأسواق لتتداول فيها الفوائض التي تظهر فيها النقود بسرعة لتحل محل المقايضة، وبذلك تتضاعف إمكانية التبادل أكثر فأكثر، وهكذا تحول الإنتاج نحو السوق يحفزه إلى ذلك دافع الربح.منذ ذلك التاريخ ما انفك تقسيم العمل يتعمق أكثر فأكثر مع تقدم وتيرة انتقال المجال التجاري ليغطي تدريجيا مجمل الأنشطة ويمد سلعته إلى ما وراء الحدود لتشكل سوق عالمية واحدة على مستوى الكرة الأرضية".

وفي ما يتعلق بتطور التجارة فإنه لا يمكن الاستدلال عليه من أي ازدهار للمبادلات مع الجوار أو في الأسواق المحلية المترابطة فيما بينها لأنه لم يلاحظ تدريجيا مثل هذا الاتجاه لا في أوروبا ولا في أي مكان آخر من العالم.

اعتمادا على دراسات قدمها 'ماكس ويبر' و"هنري سيرين' حول الاقتصاديات الأوروبية في القرون الوسطى. فإن الأسواق المحلية لم يكن يرتادها إلا بمكان الجوار ولم تتوفر لها اتجاهات التوسع خلافا للمعارض الإقليمية حيث كان يتواجد التجار في جنوب وشمال أوروبا.

وعن التجارة البعيدة الناتجة عن الأوضاع الجغرافية للخيرات وندت الأسواق هناك، حيث كان الناقلون يتوقفون للاستراحة في المعابر وفي الموانئ البحرية، عند منابع الأنهار هناك، حيث كانت تلتقي مسارات الحملات في الطرق البرية،ولعل المهم الإشارة إلى أن الأسواق المشار إليها كانت أمكنة تلاقي التجار أنفسهم وليست أماكن تلاقي الطلب النهائي والإنتاج النهائي كما هو الحال في الأسواق المحلية.

---

[1] جاك آدا،(1998)،عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة حبيب مطانيوس، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق،ص:9.

كما أن المعاملات التجارية تقوم على أساس التكامل وتنوع المنافسة، فلا هذه التجارة المحلية والدولية يمكن أن تقود مباشرة إلى النظام التنافسي للسوق العفوي ، حيث كل شئ يتحول إلى بضاعة يتحدد سعرها نتيجة مقابلة العرض مع الطلب مما ينعكس ارتدادا على تغيرات الأسعار.

إن إقامة اقتصاد سوق حقيقي كانت من عمل الدولة وخاصة في أوربا الغربية بدءا من القرن التاسع عشر، حققت الاتصال بين الأسواق المحلية المتعددة وبين التجارة الخارجية، بإقامتها تدريجيا سوقا محلية موحدة مندمجة وتنافسية.

فازدهار التجارة لم يؤد ذلك صعود قوة التجارة بحيث أدى إلى تغيير النظام الاجتماعي برمته بصورة تدريجية، وبالتالي يمكن الخروج بجملة من النتائج والتي كانت بادرة أولى للعولمة:

1. تشتت السلطة السياسية : السمة الأولى للحضارة التي ظهرت على بقايا الإمبراطورية الرومانية تتمثل في التناقض بين تجانسها الثقافي والتشتت الكبير في سلطتها السياسية، فأوروبا في القرن الخامس وحتى العاشر الميلاديين كانت قلعة محاصرة، تواجه بين الفينة والأخرى هجمات مختلفة من أطراف مختلفة"الهنغاري والمسلمين..الخ" مما أدى إلى توزيعها إلى إمارات متعددة صغير مشكلة وحدة سياسية واقتصادية ذات استغلال ذاتي ليس بالإمكان إخضاعها بفضل حصونها واستحكاماتها.وبنهج اقتصادي إقطاعي تارة وعبودي تارة أخرى.

2. الاستقلال الذاتي للمدن : إن الاهتمام بالزراعة ينتج عنه تقلص النشاطات في المدن، لكنها سرعان ما عادت إلى الحياة الاقتصادية على السواحل البحرية في أوربا، وعلى الخصوص في البحر الأبيض المتوسط، بفضل التجارة مع البيزنطيين والمسلمين، وهكذا أظهرت الأصالة المطلقة للمدن الغربية. هذه الأصالة في تكون هذه المدن من جماعة الأشخاص الأحرار، هذه الخصوصية التي ترجع إلى ضعف سلطة الدولة التي يمكنها ضم المدن وتملك قوة كافية، والتي ظهرت في أوربا في القرون الوسطى عند تفكك الإمبراطورية الرومانية، وفي كل الحالات فإن تعدد الاتجاهات السياسية؛ إضافة إلى عدم تشكل هذه المدن في إمبراطوريات بيروقراطية هي التي جعلت ازدهار التجارة بين المدن المستقلة ممكنا، هذا الازدهار الذي شكل النواة الأولى لميلاد التجارة الدولية.[2]

---

[2] جاك أدا ،(1998)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

3.الاتصال بين البحر المتوسط وبحر البطليق : لقد تحقق الاتصال بين البحار بداية بالبطليق عبر ممرات جبال الألب، وظهرت دورة المعارض الإقليمية التي كانت معارض منطقة أسبانيا أكثرها شهرة في القرن الثاني عشر للميلاد.وهذه المعارض التي شكلت سوقا متميزة يلتقي فيها التجار من شمال أوربا وجنوبها من إيطاليا إلى هولندا ومن ألمانيا بشبة الجزيرة الأسبانية، تجري فيها مبادلة المنتوجات الصوفية من الشمال بالخمور الفرنسية والأقمشة والتوابل التي يأتي بها الإيطاليون من تجارتهم مع الشرق.

واجتاز الانفتاح الاقتصادي الأوربي مرحلة حاسمة باستيلاء أسطول قشتالة سنة 1292 على مضيق جبل طارق مما سمح بتقدم النقل البحري باستثماره بسرعة.

4. تطور المعاملات المالية: مع ازدهار التجارة تطورت التقنيات المالية التي تسهل انسياب البضائع من مكان لآخر، فقد سمحت الأوراق التجارية الأولى التي ظهرت مع نهاية القرن الثاني عشر الميلادي "الكمبيالات" إلى تلافي نقل الأموال وذلك بتسليم البائع كتاب اعتماد قابل للدفع بعملة أخرى وفي مكان آخر أيضا. فوسائل الدفع تحولت بسرعة إلى وسائل اعتماد وحتى إلى وسائل للمضاربة، كما أصبحت مهل الدفع وأسعار العملات موضوعات لصفقات تبادل خاصة.

في بداية القرن الرابع عشر الميلادي أقام المصرفيون الإيطاليون فروعا في كل الأسواق الأوربية الكبيرة، ومازالت أسماء الشوارع شواهد على تواجدهم هناك 'شارع اللومبرديين في باريس، لندن'.لقد أضحى البائعون والمشترون على علاقات مثمرة مما مكنهم من تجاوز خدمات الوسطاء العارضين الذين أخذ دورهم بالانحسار.

ما دام التجار هم عملاء الائتمان التجاري فلم تتأخر المصاريف بالظهور، هذه البنوك ذاتها كانت نتيجة ظهور العمليات الدولية والخاصة إلى تبادل العملات وليس نتيجة لظهور المراباة عبر بنية عمليات البورصة بنسب هشة وهذا ما تشهد عليه الافلاسات الكبيرة المتسلسلة للبنوك الإيطالية في القرن الرابع عشر.

5. ظهور الاقتصاد العالمي :

على مدى قرن من الزمن تقريبا ما بين 1430 إلى 1540 استكتشف التجار البحارة الفاتحون الأوربيون الشواطئ الإفريقية التي التفوا حولها، وسيطروا على التجارة العربية الهندية عبر المحيط الهندي مندفعين في تقدمهم حتى الصين واليابان، إضافة إلى ذلك فقد اكتشفوا القارة الأمريكية واكملوا غزوها في الوسط والجنوب والشمال.لقد جندت أوربا نتيجة استيلائها على هذه المواقع العالمية ثروات مذهلة. فبالإضافة إلى تدفق الذهب والفضة

حصلت أوربا على كميات من المواد الغذائية لم تكن معروفة في السابق والتي أدت إلى ثورة في النظام الغذائي' البن، الكاكاو، السكر، والبندورة...الخ"، إضافة إلى المنتجات الصناعية (القطن، الخشب، ...وغيرها)،مما حقق أرباحا أسطورية للتجار الذين استطاعوا السيطرة على الدارات التجارية الجديدة من مختلف القارات.

6. تشكل الاقتصاد في العالم الأوربي :

لم يتسم ظهور الاقتصاد في العالم الأوربي بين 1450–1650 بأية اختراعات تقنية معتبرة، كان الإنتاج الصناعي يتم بمجموعة من القوى : القوى المحركة البشرية، والقوى المحركة الحيوانية إضافة إلى قوة الرياح والمياه والخشب. فمع تحسين التقنيات المالية وولادة السفتجة التي ظهرت فيها بعد ممارسة عملية التظهير عليها. كما أصبحت هيكلة الشركات أكثر مرونة بظهور الشركات ذات الفروع المستقلة التي تسمح بتلافي سقوط المجموعة بكاملها إذ أفلس أحد مراكزها،

وقد أفادت التجارة البحرية من تطور التأمين البحري في ظل الموانئ الأوربية الكبيرة، وأصبح التمركز المالي مذهلا إلى حد كبير جدا.هذا التمركز الذي يمكن أن تعطي صورة Fugger واضحة عنه الذين كانوا يديرون أكبر شركة تجارية مصرفية في ذلك الزمن، وكانوا يمولون مؤسسات شارل الخامس.

لقد تكون الاقتصاد الأوربي من دوائر متعددة ذات مركز مشترك، يكون وزن كل منهما الاقتصادي متناقصا، في حين تكون درجة ارتباطها بالعلاقة مع المركز متزايدة.
كما أن درجة الحرية السياسية تتناقص بمقدار الابتعاد عن المركز ،في الوقت الذي تكون فيه علاقات الإنتاج أكثر قدما ومهجورة، ففي المستعمرات كان النظام الاقتصادي يتصف بالعبودية، أوبالمقابل كان الرخاء الاقتصادي مترافقا مع الحريات السياسية في المراكز، ومنذ ذلك الحين كانت قد ظهرت بعض الفوارق التي ستتسم بطابعها العميق العلاقات الدولية خلال القرون التي ستلي.

ب. ارتقاء مذهب الحرية الاقتصادية

رافق التوسع التجاري الاستعماري لأوربا الغربية منذ منتصف القرن الخامس عشر، مع انقلاب في الهياكل السياسية والاجتماعية، وكان النهوض القوي للدول الأكثر

مظاهر بروزا، وهذا التطور بلغ ذروته في القرن التاسع عشر، فعلى الصعيد الاقتصادي برز من خلال[3]:

- ✓ التدخل المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية.
- ✓ نشأة علم مستقلا بذاته متمثلا في الاقتصاد السياسي ابتداء ا من سنة 1615.
- ✓ ظهور التدفقات التجارية والمالية الدولية على الثروة الوطنية.
- ✓ ظهور مذهب الحرية الاقتصادية في كندا.
- ✓ ظهور أنصار القومية الاقتصادية في ألمانيا.

إن ارتقاء مذهب الحرية الاقتصادية مر بعدة مراحل :

- ✓ التجارة في خدمة القوة.
- ✓ تفكك النظام الإقطاعي.
- ✓ تحالف الدول والتجار.
- ✓ ولادة الاقتصادات الوطنية.
- ✓ ازدهار الفكر الاقتصادي وظهور مختلف المدارس الاقتصادية.

1. التجارة في خدمة القوة :

_كان انتشار الاقتصادي الأوربي ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي من صنع طبيعة التجار المتحررين من سلطة مركزية ضعيفة في المدن الساحلية، ولكن ما دامت المدن المستغلة تزدهر على حساب التجارة الدولية كانت تهيئ المناخ لتغيير أجزاء أكثر أهمية في النظام الاقتصادي، لقد كانت مرحلة الكساد الاقتصادي الطويلة والنزاعات العسكرية في نهاية القرون الوسطى (1350–1450) من أولى بوادر استخدام التجارة في خدمة القوة فعلى سبيل المثال: في أسبانيا والبرتغال تشتت السلطة المركزية وتراجع المد الإسلامي أدى إلى قيام المماليك المركزية وظهور الكيان القومي.وفي القرن السابع عشر تم التجاوز إلى مرحلة جديدة،ففي هذه المرحلة أيضا تسارع التمركز السياسي بسبب حدوث أزمة دولية عظمى تمثلت في حرب الثلاثين عاما (1618–1648) هذه الصراعات التي أرست فيما بعد الهيمنة البريطانية منذ بداية القرن التاسع عشر.اتصفت هذه المرحلة على الصعيد الاقتصادي بتراجع المبادلات والنشاطات على حد سواء وانتشار الاقتصاد العالمي.

---

[3] خباية عبد الله،(2006)،سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، ص:83–85.

2. تفكك النظام الإقطاعي :

إن انحلال النظام الإقطاعي باعتباره مرحلة حتمية في سيرورة قيام الملكيات المركزية، بدأ منذ مطلع القرن الرابع عشر، حيث كان الاقتصاد الإقطاعي يسيطر على العالم الريفي، وذلك أن المدن بفضل المداخيل العالية التي توزعها تمارس تأثير جذب قوى العمل الزراعية، كما تساهم في انتشار النفوذ في الأرياف وفي تحويل علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي.

إضافة إلى هذا فإن ثورة الأسعار التي تضاعفت ثلاث مرات خلال قرن واحد، تجسدت في الواقع بتضخم الأرباح، حيث أن الأسعار ترتفع بمعدلات أعلى من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذه الظاهرة استمرت قرنا من الزمن مشكلة حافزا قويا للإنتاج الصناعي معرقلا في المدن بسبب احتكار الطوائف الحرفية، وجاء الحل بالنسبة لطبقة التجار من الأرياف من أجل الحصول على قوة عمل ذات مطالب أقل من مطالب الحرفيين ،لجأوا إلى استخدام آلاف من عمال الغزل والنسيج ولهذا الغرض؛ وكذلك من أجل توظيف أموالها اشترت البورجوازية التجارية بثمن بخس أراضي الإقطاعيين المفلسين.كما أن الرأسمالية التي تغلغلت في الريف هاجمت الزراعة وخاصة في بريطانيا. كما أن الاقتصاد التجاري الذي ولد من العلاقات الدولية بين المدن الحرة تغلغل أيضا في العالم الريفي مطوقا المدن التي أصبحت عقبة أمام توسعه، وهكذا تم القضاء على النظام الإقطاعي.

3. تحالف الدول والتجار :

كانت الحرب في القرن التاسع عشر بكل تأكيد الحافز الرئيسي لانطلاق عملية التمركز السياسي، فالزيادة الضخمة في الإنفاق أجبر الدولة على تعبئة الأموال بكل الوسائل، ولكي يحصلوا على ذلك، لم يكن أمام الملوك خيار سوى الاعتماد على الوسطاء الماليين ورجال الأعمال الذين يوردون للملوك السلاح والقروض، كما كانوا يسهمون بمعارفهم حول حالة الأسواق وكذلك بشبكة اتصالاتهم الدولية.

إن الدولة لا تستطيع البقاء معلقة على إيرادات الضرائب، كان يجب عليها أن تتجه إلى أصحاب البنوك الخاصة لتمويل نفقاتها، حيث لجأت إلى المصرفيين لتسحب عليهم كمبيالات في الأسواق المالية الكبرى لدفع ديونها الخارجية.

وهكذا تغلغل التجار والماليون في كل مستويات جهاز الدولة مستفيدين من تبعية السلطة الملكية المالية، مما جعلهم يكونون في وضع يمكنهم من تطبيق وجهات نظرهم في

إدارة السياسة الاقتصادية والاستفادة من أفضل الفرص "المزايا الاحتكارية "،إضافة إلى حماية أنفسهم من ملاحقات العدالة ومصلحة الضرائب .

4. ميلاد الاقتصاديات الوطنية :

إن تحالف الدولة مع التجار ينطوي في إطار لعبة المنافسة المعقدة بين القوى الكبرى في القرن السابع عشر لعب دورا حاسما في إزالة الحواجز الداخلية في الاقتصاديات الوطنية فقد ورثت التجارة الداخلية من العهد الإقطاعي مجموعة من العراقيل الداخلية في وجه المبادلات مثل (بعض الرسوم، تعدد الوحدات النقدية بكل مدينة على حدي).من بداية القرن السابع عشر بدأت تتشكل الاتحادات الجمركية، ومنه تشكل المجالات الاقتصادية المتجانسة على أساس المجالات السياسية حسب أنواع التوزيع الهيكلي للدول، وبالتالي فرض لغة واحدة، وديانة قومية واحدة بالقوة، وتنظيم السكان في إدارات مركزية قوميه وقمعيه ،وبكلام أخر تحقيق التحولات البنيوية التي وصفها "ميشل فوكو" قوله على نحو دقيق ومؤثر.

كان لظهور التركز الصناعي وانتقال الأنشطة الصناعية من المدن إلى الأرياف ومن المدن الكبيرة إلى الصغيرة دور في مساعدة التجار على انتشار مراكز صناعية ضخمة حول المدن ، وهكذا ظهرت الاقتصادات الوطنية.

5. ازدهار الفكر الاقتصادي وظهور مختلف المدارس الاقتصادية:

في بداية القرن الثامن عشر تضافرت في فرنسا جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والفكرية لتسبغ على هذا البلد المزدحم بالسكان والغني وضعا مميزا من الناحية الإيديولوجية عن بقية الدول الأوربية، بظهور مدرسة الفيزيوقراط بزعامة فرنسوا كينه (1664–1774)أي سيادة دور الطبيعة وبشعاره (دعه يعمل–دعه يمر) .[4]

هذه الكلمات الأربعة أعظم تراث الفيزيوقراطيين، ومبادئهم تركزت على اعتبار القطاع الزراعي، القطاع الوحيد المنتج للثروة، بينما القطاعات الأخرى تعمل على تداول الثروة'جدول فرنسوا كينه"، الذي كان نقطة الطلاق فيما بعد في ثلاثيات القرن العشرين لفاسلي لوينتيف، بصياغة جدول المستخدم المنتج Input output أصبح فيما بعد حجر الأساس للنماذج المبسطة الحديثة، والمريحة أيضا للتنبؤ بالآفاق الاقتصادية للأسعار والأجور، وأسعار الفائدة والضرائب، ، ويتأثر ما يطرأ عليها من تغيرات لكونها تنعكس على الصناعات المختلفة .

---

[4] جالبرايت ،(2000)،تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،سلسلة عالم المعرفة ،الكويت ، ص :62- 63.

إن الثورة الصناعية التي دقت أبواب إنجلترا وجنوب اسكتلندا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، كان لها تأثير مباشر على الفكر الاقتصادي وخاصة ظهور المدرسة الكلاسيكية بقيادة آدم سميث، ودافيد ديكاردو .....وغيرهم.فكتاب ثورة الأمم لآدم سميث الذي صدر سنة 1766 يعتبر النواة الرئيسية للفكر الرأسمالي المعاصر، حيث تطرقت إلى جملة من الظواهر منها :

- ✓ طبيعة النظام الاقتصادي.
- ✓ كيفية تحديد الأسعار عن طريق اليد الخفية.
- ✓ القوى الأساسية التي تحرك الحياة والجهود الاقتصادية "حرية التجارة".

كما كان "لدافيد ديكاردو" دور كبير في تشجيع المبادلات بين الدول من خلال نظرية المزايا النسبية.كل هذه الأفكار والمبادئ تعتبر النواة الأولى لنشوء العولمة.

ج. سوق العالم بأسره.

عشية الحرب العالمية الأولى كانت سيطرة اقتصاد العالم الأوربي تامة على مجمل الكرة الأرضية، إذ أصبح يملك بين يديه مصيرها سواء بشبكته التجارية التي أصبحت شبكة عالمية أو بقوته المالية أو بممتلكاته الاستعمارية وخاصة بمستوطناته ذات المساحات الواسعة في أمريكا الشمالية وأستراليا وإفريقيا وآسيا،في إطار مستقر اقتصاديا ومحمى عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف الأطلسي تحول اقتصاد العالم الرأسمالي إلى اقتصاد عالمي بالمعنى الكامل للكلمة.

خلافا للرأي السائد فإن عولمة الاقتصاد الرأسمالي ليست نتاجا للقواعد النقدية والمالية والتجارية التي توضعت بعد الحرب العالمية الثانية.إن اتفاقية بريتون وودز لم تتسع لتبسيط حرية انتقال رؤوس الأموال التي عدت مسؤولة عن حالة الفوضى النقدية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

فالقواعد النولية الموضوعية بعد الحرب تتدرج في إطار المنطق التقليدي القائم بين الدول، وحتى أنه يمكن القول بأن هذه القواعد لم تمثل ذروة هذا النظام لأنه ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي أصبحت العلاقات النقدية والمالية منظمة على أساس متعدد الأطراف .

يمكن أن تكون العولمة مرتبطة على نحو أوثق بسيرورة الالتفاف حول هذه القواعد "المالية النقدية التجارية"هذه السيرورة التي تعد المسؤولة أكثر عن تفسخ هذه القواعد وفي النهاية عن تفككها.[5]

---

[5]جاك اذا ،مرجع سابق ذكره ، ص:83.

إن العولمة تلجأ إلى فسخ أحلاف الدول والتجار التي ترسخت في عهد التجاريين، وتفكيك كل التسويات القومية التي وضعت في عصر "كينز" واتجاه العولمة كان من أجل إعادة تفعيل حكم الحرية الاقتصادية في قيام سوق عالمية موحدة متخلصة من أي صفة أمام حرية المبادلات، وخاضعة فقط لقانون العرض والطلب، وبمعنى آخر قيام "سوق للعالم بأسره"تمتاز بجملة من الخصوصيات:

- ✓ التخصص والمنافسة.
- ✓ تعزيز حقل المنافسة وتوسيعه.
- ✓ شبكات التبادل.
- ✓ معالم مقاربة جديدة.

1. التخصص والمنافسة:

يخضع التبادل الدولي إلى تفاعل مبدأ بين متناقضين مبدأ التخصص الذي يولد التكاملية ومبدأ المنافسة. فالمبدأ الأول كان موضوع تطوير نظري في إطار المدرسة الكلاسيكية، وبالأحرى في مقولة التقسيم الدولي، والتي يعود عيبها الرئيسي أنها أفسحت المجال أمام الاعتقاد بأن الاختيارات العقلانية والمنافسة تنظم تخصص الموارد على المستوى العالمي.

أما المبدأ الثاني فيشير إلى أنه في معظم المجالات يكون التبادل قبل كل شيء وقبل أن يؤسس لتكامل محتمل، المجال الذي يتصارع فيه الكل ضد الكل من أجل الحصول على أقسام الإنتاج الأكثر ربحية.وما نسميه تخصصا دوليا ليس على وجه العموم سوى موافقة مسبقة على هذه الصراعات التجارية والتي تتغير نتائجها على نحو مستمر مع متابعة لعبة المنافسة.

أن المبادلات التكاملية لم تختف ولن تختف عن العالم، لأنها تتعلق بمنتجات الأرض وباطنها، والتي تلعب الطبيعة الدور الرئيسي فيها، غير أن هذه المبادلات تمثل جزء متناقصا باستمرار في الحياة التجارية العالمية، خلال مدة أقل من قرن 1913-1992، انخفض نصيب المنتجات الزراعية والمنجمية والطاقوية من ثلثي التجارة العالمية إلى ربعها مع زيادة نسبة المنتوجات المصنعة.

2. تعزيز حقل المنافسة وتوسيعه :

يستمر مبدأ التكاملية يلعب دور هاما في المبادلات بين المناطق التي تتمتع بموارد طبيعية وبعوامل إنتاج على نحو متباين، ومع هذا لا تستمد التجارة الدولية حركتها أو نشاطها

من التكامل بل من مبدأ المنافسة وتشهد على هذا غلبة تبادل المنتجات الصناعية بين الدول المتقدمة.

إن تشديد المنافسة لا يقتصر فقط على المواد الصناعية، فهو يتناول بدرجة اقل المواد الزراعية والتي قضت دورة الأورغواي سنة 1994 إلى تحريرها، ومثل هذا التشديد لا يلاحظ بالمقابل في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك موارد الطاقة، حيث أن تجارتها الدولية تنمو بوتيرة نمو الإنتاج نفسها.

كما تتركز المنافسة الدولية في مجال الخدمات مثل "الأنشطة التقليدية، والسياحية، أجور النقل والتأمين الدولي، وتجارة التكنولوجيا" والمداخيل المتأتية من رؤوس الأموال الموظفة أو المستثمرة أو الدائنة إلى الخارج علاوة على تمويل العمال المهاجرين لأوطانهم.فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن نصيب تجارة الخدمات ارتفع من 3.4%من الناتج الداخلي الخام العالمي عام 1967 إلى 7.7% عام 1989، ويرجع القسم الأكبر من الأرباح في الوقت ذاته إلى دخل رأس المال، وهذا ما يقودنا إلى منطق عولمة الإنتاج والعولمة المالية (سنبينه لاحقا).

3. شبكات التبادل :

يترافق تشديد المنافسة على الصعيد العالمي بإعادة مستمرة في تشكيل شبكات التبادل، فهذه الشبكات تتأثر باختلاف النمو بين مختلف الأسواق،وكذلك باستراتيجيات مركزة " للأنشطة الإنتاجية التي تعتمدها الشركات "مبدأ التخصص".يمكننا التمييز بين اتجاهات تبادل المنتجات الصناعية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين[6]

.الاتجاه الأول : يتعلق بالاستقطاب الإقليمي في التجارة الدولية، فبعدما كانت التجارة الدولية لمدة طويلة متمركزة في أوروبا، أصبحت ثنائية القطب بعد تأكد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وارتقاء دول آسيا مثل: اليابان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية،سنغافورة.

الاتجاه الثاني : يتمثل في انتقال مركز التجارة الدولية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، والذي يعبر عن ارتقاء الشرق الأقصى إلى موقعه كقوة، إضافة إلى علاقاته المتميزة مع سوق أمريكا الشمالية.

إذ هذا التحرك يتم على حساب أوروبا الغربية التي هبطت صادراتها من المواد الصناعية إلى خارج الإقليم من 20% من التجارة العالمية سنة 1979 إلى 15% عام 1993، ليرتفع

---

[6] جالبرايت،(2000)،مرجع سبق ذكره، ص:65.

نصيب الشرق الأقصى، الذي بلغ نصيبه 28% من الصادرات الصناعة العالمية عام 1993 في حين كان نصيبه في الواردات 20% فقط.

الاتجاه الثالث : يتعلق بتشكيل مناطق نفوذ خاصة بكل من القوى الاقتصادية العالمية الثلاثة "الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، واليابان"، ويتجلى ذلك واضحا من خلال التوجه الجغرافي للاستثمارات المباشرة والتدفقات المالية من الشمال إلى الجنوب، الذي يحمل بداخله خطر تقسيم المجال الدولي في حالة حدوث أزمة كبرى بين القوى الاقتصادية الكبرى.

4. معالم مقاربة جديدة :

إن الإطار الواقعي للتجارة الدولية يقوم على حركية متزايدة لعوامل الإنتاج وخاصة رأس المال "بشكليه المالي والمادي"والمنافسة الاحتكارية والمردود المتزايد.

كما أن المقاربات المعاصرة تؤكد على الدور الرئيسي لتكييف الهياكل الاقتصادية للعرض بما يتوافق مع اتجاهات الطلب العالمي، وعلى أهمية التحركات المالية في تطور شروط المنافسة الدولية، كما تصر على الدور الرئيسي للابتكارات والاستثمار، في برامج البحوث والتنمية من أجل تخفيف التنافسية في الأمد الطويل، وأخيرا فإن المقاربات المعاصرة تؤكد شرعية وفعالية بعض تدخلات الدولة في سياق منافسة غير تامة ومردودات متزايدة.

د. الإنتاج في إطار العولمة .

بعد انقطاع بسبب الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن العشرين عادت عملية التكامل في المجال الاقتصادي العالمي لتنشط من جديد بعد 1945 في ظروف نمو متماسك للنشاط الاقتصادي، سواء في الدول الصناعية أو في الدول المتحررة من السيطرة الاستعمارية .

هذا النمو المتسارع قاد إلى تشكيل مجموعات صناعية كبرى نتيجة لموجات التركيز المتتالية في الاقتصادات الأكثر تقدما، هذه المجموعات من خلال توسعها في الخارج بلغت أبعادا دولية من حيث ولدت الشركات المتعددة الجنسيات.

إن شبكات الإنتاج التي نسجتها الشركات المتعددة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية توطنت على نحو رئيسي في الدول الصناعية. يضاف إلى ذلك أن تدفق الاستثمارات المقابلة الناتجة عن الشركات المتعددة الجنسيات كانت متناظرة، وتركزت بالدرجة الأولى في الثالوث "أوربا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان".

إذ ارتفعت الاستثمارات الدولية المباشرة في الثمانينات من القرن العشرين من 50 مليار $ سنة 1983 إلى 200 مليار $ سنة 1991 إي بمعدل نمو 17% سنويا

كما أن الثمانينات من القرن العشرين تميزت بانخفاض كبير في نفقات الاتصال والنقل، إضافة إلى تحرير الأسواق المالية، وإزالة القيود والخوصصة، هاتان الظاهرتان الأخيرتان وفرتا للمجموعات الاقتصادية الدولية الكبرى فرصا متعددة لاختراق أسواق عديدة بمجرد امتلاك موجودات "نمو خارجي" أكثر من إقامة وحدات إنتاجية جديدة أكثر عرضة للمخاطرة. وهدا يقودنا إلى بيان من يقود العولمة.

1. قيادة العولمة على نحو جوهري من قبل الغرب:

أول من تحرك في فلكه مثل اليابان ودول جنوب شرق اسيا، يتجسد هذا المفهوم في التقدم العلمي والتقني والتنظيمي الذي أحرزته على نحو جوهري الدول الصناعية الكبرى، وانطلاقا من هذا فإن من الواضح جدا أن براءات الإختراع والتجديدات التقنية، إضافة إلى الثروات الهائلة ورؤوس الأموال الضخمة ليست متوطنة في العالم النامي او العالم الإسلامي، بل في أوربا وأمريكا واليابان فعلى سبيل المثال 40 ألف شركة متعددة الجنسيات وأن أكثر من 90 % منها يتمركز في الدول أنفة الذكر وهذه الشركات هي التي تخطط للعولمة .[7]

إذن من الناحية النظرية سيكون في امكان كل الشعوب أن تسهم في حركة العولمة والتأثير في مسارها، أما على المستوى العملي فالذين يقودون العولمة هم الذين يعرفون ويصنعون ويملكون.

2. إن امريكا هي أكبر دولة غربية مساهمة في حركة العولمة:

إن كثيرا من الباحثين يرون أن ما يسمي "العولمة" ينبغي أن يسمي "أمركة"، حيث إن الذين يسيطرون على قرارات المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية هي الولايات الأمريكية فصوتها هو الأعلى، وما تمليه ينفذ.كما أن الثقافة الشعبية الأمريكية هي الأقوى والأسرع انتشارا في العالم.

كما أن المركز الأساسي لعمليات العولمة هو الاقتصاد ،وأن للولايات المتحدة شركاء أقوياء في المجال الاقتصادي، فالناتج الوطني لأوربا الغربية أكبر من الناتج الوطني للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن اليابان تتمتع بمركز اقتصادي متقدم جدا، واقتصادها مع اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا أضخم من الاقتصاد الأمريكي.وهناك عجز في الميزان التجاري بين أمريكا واليابان لصالح الأخيرة، وتقترض من البنوك اليابانية لتمويل العجز.والصين "العملاق القادم" تحقق نمو اقتصاديا عاليا. فالعوامل التي أعطيت أمريكا تلك المكانة في قيادة العولمة كثيرة ومتنوعة وهي :

---

[7] عبد الكريم بكار، (2000)، العولمة، دار الإعلام للنشر والتوزيع، عمان، ص:24.

المجال السياسي والعسكري :

اعتمدت الولايات المتحدة سياسة التحالفات بعد الحرب العالمية الثانية مع بريطانيا، ألمانيا، اليابان، والهدف من هذه التحالفات هو :

- ✓ منع قيام قوة تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ البحث عن خصوم القوة التي تتوقع منها تهديدا في المستقبل وتدعيمهم كما فعلت إبان الحرب الباردة عندما دعمت حلف شمال الأطلسي ضد الاتحاد السوفياتي، زرعت اليهود في فلسطين ليكونوا في مواجهة العرب.
- ✓ استخدام موارد ضخمة لإيجاد حلفاء جدد لها.
- ✓ الاستثمارات الضخمة في جنوب شرق آسيا، والمساعدات الخارجية للدول الصديقة نماذج على ذلك "مصر، الأردن، إسرائيل".

ما كان للسياسة الأمريكية أن تكون بهذه القوة والهيمنة لولا قيادتها العسكرية الهائلة والضاربة.حيث يقدر تعداد جيشها بحوالي 1.5 مليون ، ويبلغ حجم الإنفاق السنوي على الجيش قرابة 270 مليار دولار، إضافة إلى موقع استراتيجي هام يطل على ثلاث محيطات، وأنفقت أموالا ضخمة على البحث والتطوير العسكري، قد أظهرت بعض الحروب التي خاضتها أمريكا في العقد الأخير مدى الفارق بين تقنيتها وتقنيات خصومها، وما خير دليل عملية غزو العراق في مارس 2003، فهي تقاتل بالكمبيوتر والفيديو، والقنابل الذكية وأشعة الليزر .

يمكن القول أن أمريكا تتفرد بالمشهد السياسي والعسكري اليوم مع التفكير بأخطار تهدد مصالحها وأمنها وخاصة بعد أحداث 2001/09/11، إذ انتهجت سياسة مكافحة الإرهاب وقامت بغزو أفغانستان والعراق وفرضت أنظمة حكم موالية لها.

المجال الاقتصادي :

خلال الثمانينات من القرن العشرين تقهقرت الشيوعية، وتباطأ النمو الاقتصادي في دول حلف وارسو، وفي معظم الدول التي كانت تدور في فلكها. فمع بداية التسعينات من القرن الماضي سيطرت الرأسمالية على العالم بدون منازع، وكان نظرا خاصا لأمريكا التي بذلت جهودا كبيرة في دعم الرأسمالية، مما دعا واحدا مثل "فرانسيس فوكوياما" إلى القول في كتابه (نهاية التاريخ).إنه بعد قرنين من الخلاف والتناحر بين الرأسمالية والاشتراكية بدت الرأسمالية فائزة بالصراع حاسمة بذلك الجدل التاريخي حول النظام الأنسب للبشرية، حسب زعمه.

إن الولايات المتحدة استطاعت المساهمة بشكل كبير في إقامة مؤسسات اقتصادية رأسمالية على نطاق واسع لخدمة مصالحها مثل(FMI، BIRD، OMC)، لتوضيح أكثر الدور الاقتصادي لأمريكا هو ضخامة ناتجها الوطني فعلى سبيل المثال عام 1997 بلغ الناتج الوطني الأمريكي 7100 مليار$، في حين اليابان 4964 مليار$.فرنسا1451 مليار$ ، بينما مصر 46 مليار$، إن أمريكا بلد الخيرات والثروات، فسكانها الذين يناهزون 280 مليون نسمة، يأكلون وراء جهد 3% فقط يشتغلون في قطاع الزراعة، ولديها شركات عملاقة يزيد حجم مبيعات بعضها سنويا عن 130 مليار دولار في السنة، وليس في العالم اليوم أي عملة أكسبت الصفة الدولية في المعاملات كما فعل الدولار رغم المنافسة الشديدة في السنوات الأخيرة من قبل الأورو.

فرغم معاناة الاقتصاد الأمريكي من أثقال العجز في الميزان التجاري، والديون الخارجية، وشيخوخة البنى التحتية، وضعف نسبة الادخار والاستثمار. فإن الخبراء يقرون أن يظل لحقبة غير قصيرة مؤثرا في الاقتصاد العالمي، ذا مكانة خاصة في قيادة العولمة الاقتصادية.

المجال الثقافي :

إن العولمة في الثقافة هي أوضح ما يلمسه الإنسان العادي، وربما كان أوضح ما يلمسه ما يلمس الثقافة الأمريكية الشعبية، فالنمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة "humberger" والغناء والطرب والرغيف، والاستهلاك والتسوق...انتشر على نحو واسع جدا في أنحاء المعمورة، ولا سيما بين الشباب، إضافة إلى هذا أن اللغة الإنجليزية قاربت أن تصبح لغة عالمية، "إذ تحتل المرتبة الأولى عالميا". إن هذا الانتشار يعود إلى جملة من الأسباب :

- ✓ إن السوق الأمريكية واسعة جدا، وأمريكا صادراتها كثيرة ومتنوعة .كما أن شركات الدعاية والإعلان الأمريكية تسيطر على التسويق كبيرة ومتنوعة ،تخلق الأذواق وتنوع الحاجيات، وتقولب الثقافات بما يتلاءم مع منتجات وأنماط العيش الأمريكية.
- ✓ التفوق الواضح للولايات المتحدة الأمريكية على منافسيها في مجالات الثقافة الشعبية، وبالتحديد في مجال الأفلام والموسيقى، فحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن أمريكا تصدر إلى أوروبا سنويا مليونان ومائتي ألف ساعة من البرامج التلفزيونية، كافية لتشغيل أكثر من 3200 محطة تلفازيه على مدار الساعة.وفي دراسة لليونسكو تبين أن بث الإنتاج الأمريكي في تلفازات العالم يتجاوز 75%، بينما تتوزع النسبة

الباقية على هيئات الإنتاج الأوروبي وغيره، وفي القطاع السينمائي الأمريكي فهو يمثل 85% من الإنتاج العالمي. وفي تقرير لأحد الباحثين أن 88% من المعلومات التي تبث عن طريق الانترنيت تبث باللغة الإنجليزية مقابل 9% بالألمانية، 2% بالفرنسية، 1% يتوزع على باقي اللغات، ويصنع الأمريكيون 60% من مجموع أدوات الإعلام الآلي وبرامجه المختلفة .وقد أدرك الأمريكيون في وقت مبكر أن الثقافة الراقية محدودة الأسواق ،و لذا فإن المنتجات الثقافية الأمريكية لاتعكس إلا الثقافة السوقية المبتذلة ، وقد تركت حكومات الولايات المتحدة الأميريكية (هوليود) وإلى وكالات الإعلان في نيويورك تقريرا : ما هي المنتجات الثقافية الأكثر قابلية للتسوق في العالم، وبعد دراسة تحليلية وإحصائية وجدوا أن المنتجات التي تتوجه إلى المراهقين والشباب هي القابلة للتزويج والانتشار ومن ثمة فإنها ارتكزت عليها على نحو كبير.

إن انتشار الثقافة الأمريكية ليس معزولا عن تدخلات أمريكا في سياسات أمم الأرض، كما أنه ليس معزولا عن قوتها الاقتصادية وعن نجاحها في جعل نفسها بوتقة تصهر الوافدين إليها من كل بقاع العالم، وذلك نجاح شديد التأثير على الناس ويضفي على أي ثقافة تحقق نجاحا كبيرا فيه جاذبية خاصة إن كثير من الباحثين يرون أن ما يسمى العولمة ينبغي أن يسمى أمركة، حيث أن الذين يسيطرون على قرارات المنظمات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الدولية هي الولايات المتحدة الأمريكية كما أن الثقافة الشعبية الأمريكية هي الأقوى والأسرع انتشارا في العالم. كما أن المركز الأساسي لعمليات العولمة هو الاقتصاد وأن للولايات المتحدة شركاء أقوياء في المجال الإقتصادي.[8]

ج.الخلفية المادية العلمانية:

إن العقيدة الفكرية والتاريخية والثقافية للدول والشعوب التي تقود العولمة خلفية مادية دنيوية علمانية، فمهما اختلف اليابانيون مع الأمريكيين أو الكنديين أو الأوروبيين، فإن الذي يجمع هؤلاء جميعا أنهم يتحركون بوحي من العقائد وأخلاق وصفي مادية، والإيمان الذي يشيد به بعضهم في بعض المناسبات لا يعدو أن يكون نوع من ترطيب المشاعر.[9]

---

[8] خبابة عبد الله: (2006)، مرجع سبق ذكره، ص:95.

[9] نفسه ، ص:96.

ثانيا) مفهوم العولمة :

إن مفهوم العولمة واسع وذلك لتعدد آراء الباحثين حول هذا المفهوم وفيمايلي محاولة لإستعراض الإتجاهات الرئيسية بصدد تعريفها:

ا.العولمة لغة :

لقد استقرت مجموعة من الكلمات في المعجم العربي عرفت جدلا ونقاشا حادا بين مختلف التيارات قبل أن تستقر بمعناها المحدد. [10]

إذ نلاحظ أن العولمة على وزن "فولبة" وكلمة عولمة نسبة إلى العالم، فالعولمة كلمة مشتقة من الفعل "عولم" على صيغة فوعل كما أن كلمة العولمة ترجمة لكلمة mondialisation وكلمة الفرنسية المذكورة هي ترجمة لكلمة أنجليزية globalisation التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ، أولا بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته حتى يشمل العالم كله.

كما تعني اصطباع العالم والأرض بصيغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها وتوحيد انشطتها الإقتصادية والإجتماعية والفكرية من غير لإختلاف الأديان والثقافات والأجناس والأعراق.

ولم يلتقي الكتاب العرب على اسم واحد لظاهرة كثر حديثهم عنها، فقد اسماها البعض "العولمة" وقال البعض الأخر "الكونية" وهو مقابل العالم وذهب البعض الأخر بإعتبارها "الكوكبة" بمعنى الكرة الأرضية.

ب.العولمة اصطلاحا:

إن مصطلح العولمة قد شاع بسرعة واصبح من ابرز الضواهر في التطور العالمي على جميع المستويات، قد بين الأدب الإقتصادي تباين اراء حول تحديد مفهومها وذلك على النحو الأتي:

- ✓ يرى "waters" العولمة على أنها العمليات الإجتماعية التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية والإجتماعية ويتزايد في نفس الوقت إدراك الأفراد لذلك التراجع. [11]
- ✓ أما bayliset Smith : فيعرفان العولمة بأنها عملية الترابط المتزايد فيما بين المجتمعات بحيث أن الأحداث التي تقع في مكان ما من العالم لها على نحو متزايد انعكاسات على شعوب ومجتمعات نائية عنها.

---

[10] عصار حبدل وآخرون، (2002)، العولمة من منظور شرعي، مكتبة الحامد، عمان، ص : 33.

[11] : waters, (1996), **globalisation**, kontdge, london, p : 03

- ✓ العولمة بمعنى التغريب والأمركة :إن العولمة هي حركة يتم بواسطتها فرض الهياكل الإجتماعية من المنظور الغربي عبر العالم بما يتضمنه ذلك من مخاطر القضاء على الثقافات الأخرى وعلى حق الشعوب في تقرير مصائرها وحقها في المشاركة في هذه العملية.
- ✓ وقد ارتبطت العولمة بمشروع سياسي امريكي في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة وقد عبر R kcohone عن ذلك بقوله: ان الهيمنة تخلق الإستقرار بواسطة احترام مجموعة من قواعد اللعب. [12]
- ✓ العولمة بمعنى الإستعمار أو الهيمنة :يمثل هذا الإتجاه وجهة نظر السائدة في دول الجنوب اتجاه ظاهرة العولمة حيث يمثل العولمة صورة الأمبرالية الحديثة .
- ✓ -أما وجهة نظر "UNCTAD" ان العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل المرحلة الأولى في التجارة الدولية أما المرحلة الثانية التي بدأت في التسعينيات فقد تمثلت في الإندماج المالي الدولي وفي بداية الثمانينيات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة التي أصبحت سائدة في العصر الحالي. [13]
- ✓ أما صندوق النقد الدولي فقد عرف العولمة في تقرير افاق الاقتصاد العالمي : بأنها تزايد الإعتماد الإقتصادي المبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدوث والتدفقات الرأسمالية للسلع وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا. [14]

2.2.2. أهداف العولمة :

في الحديث عن اهداف العولمة ومراميها يتضح أن لها وجهتين مختلفتين تماما فهناك الرافضين لها وهناك المؤيدون وفي مايلي عرض لأهداف كل الطرفين.

أولا) أهداف العولمة كما يراها مؤيدوها:

تتمثل في مايلي :

- ✓ إزالة الحواجز والحدود التي تفصل بين دول العالم وانهاء التوجيهات الجزئية والإقتصاد المحلي والإنعزال القومي، لأن كل هذا يعتبر عبئا ثقيلا على كاهل عملية

---

[12] ممدوح محمود منصور،(2007)،العولمة دراسة في المفهوم والمظاهر والأبعاد، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية، ص:12.

[13] Uncted, (1991), **globalisation and liberalization** ، Effects of International،Economic rdation،new yourk، p:01.

[14] عمر صقر، (2003)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ص: 8.

العولمة، أي أن ايجاد تصور لتعولم لم يعد كافيا بدون إزالة العقابات والحواجز التي تحول دون العولمة والتي تضع عراقيل امام التعولم وتكبله بقيود.

- ✓ اقتراب الإتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال وزيادة الإنتاج المحلي والعالمي والتوسع على مدى العالم في بنى الإنتاج وإنشاء فرص للنمو الإقتصادي على المستوى العالمي. [15]
- ✓ بناء هياكل انتاجية مثلى لإنتاج السلع وتقديم الخدمات والأفكار على مستوى حجم الإقتصاد الكبير الذي يفرض على الأطراف المختلفة والإعتراف به، بإعتباره واقعا جديدا وقائما على امتلاك مزايا تنافسية تميزه عن الأخرين ، وبإعتباره الأفضل والأحسن على مستوى العالم كله.
- ✓ التسريع في دوارات رأس المال حول العالم من خلال الإستخدام الأمثل للعمالة المكثفة عالية المردود. [16]
- ✓ إيجاد الإستقرار في العالم والسعي إلى توحيد وفتح ابواب التنافس الحر ونشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات العالمية الهامة من خلال الإستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة.
- ✓ حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم حتى اليوم مثل انتشار اسلحة الدمار الشامل.
- ✓ الإنطلاق إلى أفاق شاسعة وإلى نطاقات واسعة وإلى مجالات غير مسبوقة تضفي قدرا كبيرا من التقدم والرقي.

ثانيا)أهداف العولمة كما يراها معارضوها:

إن الأهداف التي يراها الفريق المعارض و غير المتحمس للعولمة كثيرة ومتشعبة تعطي إنطباعا سيئا جدا وصورة قاتمة وهي كالأتي :

- ✓ السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى تمارس سطوتها وتأثيرها على الكيانات المحلية الضعيفة، تسحقها وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها.

---

[15] الشاذلي العياري، (1997)، الوطن العربي وظاهرة العولمة الوهم والحقيقة، مجلة منتدى الفكر العربي، عمان ، العدد 140 ، ص: 04.

[16] سياره جميل ، (2002)، العولمة ومستقبل استراتيجية الفكر، الأهلية للنشر، عمان، ص: 20.

- ✓ اختراق القوميات والقيام بتجزئة بعض الدول والكيانات والهيمنة على اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السعي لسيطرة الإحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد الدولة.
- ✓ القضاء على الهوية الثقافية والقومية وعلى تراث الأمم والشعوب الفكرية والحضارية وإلغاء النسيج الحضاري الإجتماعي للشعوب.
- ✓ التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح وما يسمى بالأمن الأمريكي على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية.
- ✓ تعميق التناقض بين المجتمعات البشرية ومضاعفة فرض المجموعات القومية التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة الإقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية.
- ✓ زيادة الدول القوية غنا بينما تزداد الدول الفقيرة فقرا، اي أن هناك دولا ظالمة ودولا مضلومة. [17]
- ✓ فرض السيطرة السياسية والإقتصادية والثقافية والعسكرية على الشعوب بقصد استغلالها ونهب ثرواتها، أي بروز نوع جديد من الإستعمار في القرن الحادي والعشرون أبشع لونا وأشد خطرا وأبلغ ضررا مما سبق من أنواع الإستعمار التي عرفها العالم.
- ✓ احكام سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاديات العالم بشكل عام وعلى اقتصاديات الوطن العربي بشكل خاص.
- ✓ ابقاء العالم ولاسيما الوطن العربي في حالة عدم استقرار واثاره الفتن والحروب والخلافات الحدودية بين الدول. [18]

3.2.2. أثار العولمة :

يمكن إجمال القول أن للعولمة نوعان من الأثار هما أثار ايجابية وأخرى سلبية ذات مخاوف كبيرة.

اولا)الأثار الإيجابية :

للعولمة العديد من الجوانب التي تؤثر على العالم بأكمله بعدة طرق مختلفة منها[19] :

---

[17] نايف علي عبيد ، (1997)، العرب والعولمة مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 228، ص 05.

[18] فلاح كاظم المنحة ، (2003)، العولمة الجدل الدائر حولها، مؤسسة الوراق، عمان ، ص 40.

[19] www.ahewar.org:

أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة. أثارها. وتحليلاتها، في 11-04-2011، 12:00.

- ✓ على المستوى الصناعي : إنشاء أسواق انتاج عالمية وتوفير المزيد من السهولة بصدد الوصول إلى عدد كبير من المنتجات الأجنبية بالنسبة للمستهلكين والشركات، فضلا عن سهولة انتقال الخدمات والسلع داخل الحدود القومية وبين الدول بعضها البعض.
- ✓ على المستوى المالي : انشاء الأسواق المالية العالمية وإتاحة مزيد من السهولة واليسر بصدد حصول المقترض على التمويل الخارجي.
- ✓ على المستوى الإقتصادي : إنشاء سوق عالمية مشتركة تعتمد على حرية تبادل السلع ورؤوس الأموال، وعلى الرغم من ذلك فإن ترابط هذه الأسواق يعني أن حدوث أي انهيار اقتصادي من أية دولة قد لا يمكن احتواؤه.
- ✓ على المستوى السياسي : استخدام بعض الأشخاص مصطلح "العولمة" للإشارة إلى تشكيل حوكمة عالمية تعمل على تنظيم العلاقات بين الحكومات وتضمن الحقوق المترتبة على تطبيق العولمة الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ على المستوى المعلوماتي : زيادة كم المعلومات الذي يمكن انتقاله بين المناطق البعيدة من الناحية الجغرافية ومع أن هذا الأمر يعد مثار الجدل والنقاش ،فإنه يعتبر بمثابة تغير تكنولوجي مصحوبا بظهور وسائل الإتصال المعتمدة على الألياف البصرية والأقمار الصناعية وإتاحة التواصل عن طريق الهاتف والأنترنيت بشكل كبير.
- ✓ على المستوى اللغوي : تعتبر اللغة الأنجليزية هي الأكثر انتشارا وتداولا في العالم أجمع حيث يتم تدفق حوالي 50 % من البيانات عبر الشبكة باللغة الأنجليزية.
- ✓ على المستوى الثقافي : تطورات قنوات الإتصال الثقافية المشتركة بين الدول وظهرت صور جديدة من التأكيد على الوعي والهوية التي تجسد مدى انتشار التيار الثقافي والرغبة مستوى المعيشة والتمتع بالمنتجات والأفكار الأجنبية والمشاركة في الثقافة العالمية.
- ✓ على المستوى الإجتماعي : تطوير المنظمات الغير حكومية كممثلين رئيسيين للسياسة العامة الدولية المتضمنة الجهود التنموية والمساعدات الإنسانية.
- ✓ على المستوى التقني والفني : زيادة عدد المعايير التي يتم تطبيقها عالميا مثل : قوانين حقوق الطبع والنسخ وبراءات الإختراع واتفاقيات التجارة ، تطوير البنية التحتية لوسائل الإتصالات العالمية السلكية واللاسلكية.

- ✓ على المستوى القانوني / الأخلاقي : إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وقيام حركات تدعو لنشر العدل على مستوى العالم منها حركة العدالة الدولية ، سن القانون الإداري الدولي.

ثانيا)الآثار السلبية :

كما أن للعولمة آثار سلبية نذكرمنها[20]:

- ✓ تهديد النظام الديمقراطي في المجتمعات الليبيرالية وخضوع معظم الدول النامية لسيطرة المنظمات المالية الدولية وانشغال رجال السلطة فيها بمكافحة البطالة والأوبئة القاتلة.
- ✓ إهمال البيئة والتضحية بها ، غمن المتوقع أن ترتفع كمية الغازات الملوثة للبيئة بمقدار يتراوح 45 و 90 % .
- ✓ هيمنة الثقافة الإستهلاكية وتهميش الثقافات الأخرى ومحاولة طمس الهوية الثقافية للشعوب.
- ✓ ازدياد نزاعات العنف والتطرف وتنامي الجماعات ذات التوجهات النازية في التجمعات الفكرية الموجهة ضد المهاجرين الأجانب وخاصة من الدول الإسلامية والدول الفقيرة.
- ✓ ويرى كثيرون من سلبياتها أن العولمة تقوم بالترويج لمصالح شركات وهي عازمة على تقليص حريات الأفراد في سبيل الربح، وتدعي أيضا أن زيادة استقلالية وقوة الشركات على نحو متزايد في السياسة وتشكيل سياسات الدول.
- ✓ ويرى البعض أيضا من سلبياتها مناهضة العولمة مجموعات القول بأن العولمة هي ضرورة نشر الأمبريالية هو أحد الأسباب الدافعة وراء حرب العراق بحيث يجبر ويضطر إلى تدفق المخدرات إلى الولايات المتحدة بدلا من الدول النامية ، لذا يمكن القول بأن العولمة هي تعبير أخر عن نوع من الأسركة، إذ يعتقد بعض المراقبين أن الولايات المتحدة يمكن أن تكون واحدة من البلدان القليلة "إن لم تكن الوحيدة" بحق الإستفادة من العولمة.
- ✓ والبعض يقول، أن العولمة تفترض وتخلق أزمات اقتصادية مما يحدم مصالحها ومما يمكن من نمو الديون والأزمات.

---

[20] www.sawdistret.com:

مصطفى الديب، إيجابيات وسلبيات العولمة، في 10-04-2011، 14:00.

3.2. العولمة الإقتصادية معالم واتجاهات :

لقد انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ومن ناحية أخرى تعددت أنواعها ومجالات تطبيقها، فهناك العولمة الإقتصادية التي تبقى هي الأساس المتبع لكل الأنواع.

1.2.3. مفاهيم عامة حول العولمة الإقتصادية :

والتي تتضمن مايلي :

أولا) مفهوم العولمة الإقتصادية :

عند محاولة الإقتراب من مفهوم العولمة فإن المرء منا يجد سيلا هائلا من التعريفات التي كثرت ولم تتفق على تعريف واحد شامل وجامع لهذا المصطلح الذي تداول في المنطقة العربية تحتى مسمى العولمة globalisation نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم. ورغم ذلك فمن الضروري طرح أهم التعريفات التي وردت للعولمة. [21]

- ✓ يشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الإعتماد المتبادل interdépendance بين الفاعلين في الإقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الإقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الإقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الإقتصادية الدولية في الإقتصاد العالمي يتعاضم دورها بالمقارنة مع النشاط الإقتصادي على الصعيد المحلي.
- ✓ وهناك تعريف صندوق النقد الدولي للعولمة حيث يرى أن العولمة الإقتصادية تتمثل في زيادة الإعتماد المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود ، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم.
- ✓ ويرى أخرون أن العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية المعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق

---

[21] عبد المطلب عبد الحميد، (2006)، العولمة الإقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص : 17-19.

واحدة، الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية ليس فقط في سوق السلع بل في سوق العمل ورأس المال أيضا.

- ✓ و هناك تعريف يركز على العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية ، و تتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق و الخصخصة و انسحاب الدول من النشاط الاقتصادي و أداء بعض وظائفها و خصوصا في مجال الرعاية الاجتماعية و تغير نمط التكنولوجيا و التوزيع العابر للقرارات للإنتاج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و التكامل بين الأسواق الرأسمالية.
- ✓ و يصف البعض في تعريفه للعولمة بأنها العملية التي تنطوي على التوسع المتزايد المطرد في تحويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات و المعلومات التي جعلت البعض يتصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة.
- ✓ و يرى آخرون أن العولمة هي تعبير عن الآداة التحليلية التي يمكن من خلالها تحليل التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي والتقدن التكنولوجي والاتصالات الحديثة والتي تتبلور كميا في زيادة التجارة الدولية وتحركات رأس المال والعمال من خلال عبور القوميات والاعتماد المتبادل .
- ✓ و لكن يبقى تعريفنا نحن للعولمة Globalisation في ضوء كل هده التعريفات ،فالعولمة في راينا لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين ،والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقية تحرير التجرة العالمية و التحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.

ثانيا)أنواع العولمة الاقتصادية :

تكتشف التطورات المتلاحقة للعولمة والتغيرات العالمية المصاحبة لها عن وجود نوعين رئيسيين للعولمة :

أ. عولمة الإنتاج :

وقد لوحظ أن عولمة الإنتاج تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتم بدون وجود أزمات مأساوية كما حدث بالنسبة للعولمة المالية وما صحبها من أزمات أهمها الأزمة المالية لدول جنوب شرق أسيا في عام 1997 . [22]

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عولمة الإنتاج بدأت تقرر لنا أنماطا جديدة من تقسيم العمل الدولي، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح من خلال التامل في طبيعة المنتج الصناعي حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها لا تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل والأمثلة على ذلك كثيرة ، فالسيارة يتم تجميعها في أكثر من دولة والجهزة الكهربائية يحدث لها نفس الشيء مثل هذه المنتجات الصناعية يتم تجميعها في اكثر من دولة بحيث تقوم كل دولة من هذه الدول بالتخصيص في صنع أحد المكونات الرئيسية فقط .

ومن هنا ظهر التخصص و تقسيم العمل الدولي بين الدول المختلفة في نفس السلعة و أصبح من الطبيعي بالنسبة لعدد كبير من السلع القابلة للتجارة الدولية أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات وكذلك قائمة الواردات لنفس الدولة ، وهذا ما يعرف بالتخصص وتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة ، بل أصبح من الأمور العادية في ظل عولمة الإنتاج أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة ، ومن هنا أصبح في ظل عولمة الإنتاج تخصصا جديدا وانماطا جديدة لتقسيم العمل الدولي لم تكن معروفة من قبل بل أصبح هذا النوع من التخصص والتقسيم هو النمط السائد بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية الحديثة التصنيع

وفي هذا الإطار اصبحت قرارات الإنتاج ومن ثم قرارات الاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد ، وقد أتاح ذلك فرصا هائلة للكثير من الدول النامية يمكنها اقتناصها وبالتالي اختراق السوق العالمي في الكثير من المنتجات في ظل ما يسمى بعولمة الإنتاج التي هي جزء أساسي من العولمة الاقتصادية،وعلى كل دولة نامية في ظل عولمة الإنتاج استيعاب ما تحمله من تحولات وأن تحدد بشكل دقيق وقاطع ما هي الأجزاء من السلع القابلة للتجارة الدولية التي يمكن لها ميزة تنافسية حالية أو مكتسبة مستقبلا لكي تنتجها بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة و بأعلى إنتاجية ومن ثم تبيعها بسعر تنافسي في أقل وقت ممكن حتى تستطيع أن تقتنص ما تطرحه عولمة

[22] عبد المطلب عبد الحميد، (2001)، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعية، الإسكندرية، ص: 32.

الإنتاج من فرص وهو ما يعود عليها بآثار إيجابية في مسيرتها الاقتصادية عند التعامل مع عولمة الإنتاج بالصورة التي طرحت في هذا التحليل .

عولمة الإنتاج يغذيها اتجاهين أساسيين [23]:

- ✓ **الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية** :حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو للناتج المحلي الإجمالي العالمي .

  فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 9% عام 1995 ، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5% فقط ، و بالطبع زاد نصيب التجارة العالمية ، فالشركات متعددة الجنسيات تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي و يضاف إلى ذلك أن 90% من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير .

- ✓ **الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر** :ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته ، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية و تقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة .

ب. العولمة المالية :

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التجول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود و لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا .

و يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما[24]:

المؤشر الأول: الخاص بتطوير حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة .

---

[23] فرحان غول، (2006)، مؤشرات تنافسية المؤسسات الإقتصادية في ظل العولمة الإقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير، قسم العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص : 100.

[24] عبد المطلب عبد الحميد، (2006)، العولمة الإقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص:30.

أما المؤشر الثاني: و الخاص بتطوير تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي .

و من ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال و يقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظة المالية و الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية و تحرير رأس المال ، و من ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ، ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات .

و تفصيلا فإن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية :

- ✓ المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم و السندات و الأوراق الاستثماري و المشتقات .
- ✓ المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير مقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين .
- ✓ المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري و المالي و الضمانات و الكفالات و التسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج .
- ✓ المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية و هي تشمل الودائع المقيمة و على اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل و على القروض و الودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج .
- ✓ المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية و تشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو تسوية الديون .
- ✓ المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و هي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو متجه للخارج أو على تصفية الاستثمار و تحويلات الأرباح عبر الحدود .

ثالثا) أهداف العولمة الاقتصادية :

تنقسم أهداف العولمة الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين هما أهداف معلنة و أهداف خفية.[25]

---

[25] نعيم إبراهيم الظاهر ، (2006)، إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتب الحديث، أربد، ص ص:80-82.

أ. **أهداف معلنة** : تتميز بأنها جذابة ، مما جعل بعض مفكري الدول النامية يؤيدها و يتحمس لها و من بينها :

- ✓ تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة و رأس المال .
- ✓ زيادة الإنتاج و تهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي و العالمي .
- ✓ زيادة حجم التجارة العالمية ،مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي .
- ✓ زيادة رأس المال في العالم بالاستعمال الأفضل للعمال ذوي الإنتاج المرتفع .
- ✓ حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها مثل :انتشار المخدرات ، أسلحة الدمار الشامل .

ب. **أهداف خفية** : في نظرهم فهي كما يلي :

- ✓ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي بوسائل منها الاحتكارات و الشركات الكبرى .
- ✓ التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم لتحقيق المصالح الأمريكية و الأوروبية.
- ✓ تعميق الخلاف بين الدول و الحضارات و المجموعات البشرية المختلفة و الاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح .
- ✓ فرض السيطرة العسكرية و الثقافية الغربية على الشعوب النامية بقصد نهب مواردها و ثرواتها الوطنية ، و حقبة الاستعمار الغربي للبلدان النامية قديما و حديثا شاهدة بذلك .
- ✓ القضاء على المشاعر الوطنية و الهوية الثقافية وربط الانسان بالعالم لا بالدولة ، لإسقاط هيبة الدولة.
- ✓ و تظهر الأهداف الخفية للعولمة الاقتصادية من خلال عمل منظمات العولمة الاقتصادية في الدول النامية على الأهداف المعلنة منها ما يلي :
- ✓ أنه لو كانت أهداف العولمة كما هو معلن لما رأينا المظاهرات تنطلق في كل بلد تتبع فيه سياسات منظمات العولمة الاقتصادية بل و في كل بلد تعقد فيه مؤتمرات أو ندوات العولمة و سياساتها حتى إن هذه المظاهرات قد انطلقت من البلدان المصدرة للعولمة نفسها مما يعني أن العولمة الاقتصادية إنما تسعى إلى تحقيق مصالح أصحاب رؤوس الأموال و الشركات الكبرى و بخاصة متعددة الجنسيات و ليست لتحقيق مصالح المواطن العربي دعك من تحقيق مصالح مواطني البلدان النامية .

- ✓ إن الأهداف المعلنة تعارض سياسات منظمات العولمة الاقتصادية عند التنفيذ فرفع مستوى المعيشة و زيادة الدخل من اهداف العولمة الاقتصادية المعلنة يعارض سياسة إزالة دعم السلع المعيشية أو زيادة الضرائب أو الخصخصة و ما يترتب عليها بطالة لأن هذه السياسات يترتب عليها انخفاض دخول بعض الفئات الاجتماعية و الدخول القومية و ليس زيادتها .
- ✓ إن السياسات المنفذة مبنية على النموذج الغربي في التنمية النابع من النظريات الاقتصادية الغربية هو أمر يفرض على الدول النامية فرضا و لا يؤخذ رايها فيه ، مما يؤكد الأهداف الخفية المتمثلة بعولمة اقتصاديات الدول النامية و ربطها بالنموذج الراسمالي الغربي .
- ✓ أن تحرير الأسواق مطلقا ليس من مصلحة الدول النامية لتفاوت أوضاعها و اختلافها عن أوضاع الدول المتقدمة ، و لأن هذا التحرير يؤدي إلى زيادة العجز الخارجي و ليس إلى تخفيضه ، فالعدل يقتضي مراعاة أحوال الدول النامية و ليس فتح الباب على مصراعيه في الدول النامية أمام طوفان السلع و الخدمات الغربية المتطورة .

2.3.2. معالم و سمات العولمة الاقتصادية :

عند التأمل في المرحلة الحالية ، يجد المرء أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي له من المعالم و الخصائص ما يميزه عن المراحل السابقة و إن كانت بعضها استمدت جذورها من الماضي و يمكن تلخيص هذه المعالم و الخصائص كما يلي :

أولا) القطبية الاقتصادية :

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات و الأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت القوى الشيوعية و أصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الواحدة ، أي سيادة نموذج اقتصاد و آليات السوق بانتصار المعسكر الراسمالي و بالتالي فإن تلك المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق و الحرية الاقتصادية و التخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر .

إلا أن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها ، بل تدور السيناريوهات حول أن العالم بسبيله لأن يشهد نوعا من

تعددية الأقطاب Multi-polar systn ، و الأقطاب الثلاثة المرشحة لذلك هي الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا واليابان. [26]

ووفقا لهذا السيناريو فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة و يسمح هذا السيناريو بان تتوحد فيما بينها بحيث تغلب على علاقتها عوامل التجانس و الاعتماد المتبادل على عوامل التنافر و الانفراط مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها و خاصة من الناحية التجارية و الاقتصادية و اقتسام أسواق العالم الثالث ولكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا و اليابان و خاصة مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي و العشرين ويتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي و اليابان في التربع على القمة الهرمية و إدارة و قيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ثانيا) الاعتماد الاقتصادي المتبادل :

لعل وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع و رؤوس الأموال الدولية قد يساعد بشكل واضح على الترابط و التشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق و ينجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين، وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، و تشير هذه الاتجاهات إلى تغيير موازين القوى الاقتصادية و هناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينات، في إطار اتجاه أطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة و القدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية بل اصبحت الركيزة الأساسية في ذلك هي امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي والتي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل.

وبالتالي كان من شأن كل هذه التغيرات زيادة درجة الاعتماد المتبادل Interdépendance بين دول العالم المختلفة و ينطوي هذا المفهوم على معنى تعاظم التشابك بين البلاد المتاجرة . [27]

---

[26] Jaques adds, (1998). **mondialisation de l'eccosloh**, alger, p : 05.

[27] سعيد النجار ، (1991): الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينيات، دار الشروق، القاهرة ، ص 15.

ثالثا) تقسيم جديد للعمل الدولي :

اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديـــدة لتقسيـــم العمـــل لم تكن معروفـــة، حيـــث كانت الصـــورة التقليديـــة لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في الموارد الأولية و السلع الغذائية و تخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية و كان الافتراض أن البـــلاد النامية تتمتـــع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعيـــــــة .[28]

وقد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع والمسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص ، و يرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التلفزيون أو الحاسب الآلي، وإنما هناك أنواع متعددة و ما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر ومن هنا نظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المألوف بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلعالاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد .

وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة intra-industries، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء منها أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة intra-firme وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والنامية .

وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ منظور عالمي، ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، بل وأصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع ولعل تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك .

رابعا) الثورة التكنولوجية و تعميق العولمة الاقتصادية .

يشهد العالم حاليا ثورة عالمية جديدة في المعلومات و المعلوماتية و الاتصالات و المواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة

---

[28] www.ahewar.org :
حميد هيمة، العولمة : المفهوم والخصائص الجوهرية، في 07-04-2011، 15:15.

الاقتصادية من حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة (الأدمغة) وأصبحت لهذه الثورة التكنولوجية بالخصوص في جانبها المعلوماتي دورا محوريا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث ترتب عنها العديد من النتائج لعل من بينها [29] :

- ✓ ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة intra –firme بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية
- ✓ نتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات وما ترتب عنها من ثورة في التسويق فقد أصبح أمرا حتميا لضمان الاستمرار، وقد يفسر ذلك جزئيا الاتجاه إلى تكون التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي، بل وقيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال، وفي دائرة هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة حيث اتضح أن 92% من أصل 4200 تحالف استراتيجي بين الشركات العالمية النشاط تمت منذ بداية عقد التسعينات بين الثلاث الكبار في قمة الهرم القطبي الممثل في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية .

خامسا) تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات :

أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط وعابرة للقارات أو القوميات من إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل تكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في تشكيل وتكوين وأداء الإقتصاد العالمي الجديدمن بينه[30]ا:

- ✓ إن إيرادات سنة 1995 لأكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم وصل إلى 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتستحوذ الشركات المتعدد الجنسيات في

---

[29] عبد المطلب عبد الحميد، (2006)، العولمة الإقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص:40.

[30] محمد إبراهيم عبد الرحيم، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص:18

مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية ومعظم الاستثمار الأجنبية المباشر في أنحاء العالم. ولذلك تلعب دورا مؤثرا في التمويل الدولي .

- ✓ أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات المتعددة الجنسيات و هو يوضح مركزها في التسويق الدولي و أن إنتاج أكبر 600 شركة متعددة الجنسيات وحدها يتراوح بين 25-20% من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا .
- ✓ كذلك تجاوزت الأصول السائلة من الذهب و الاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي .
- ✓ يضاف إلى ذلك دور القائد الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في الثورة التكنولوجية ، فهي RSD مسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي ترجع معظمها لجهو البحث والتطور التي قامت بها هذه الشركات .

سادسا) الترتيبات الإقليمية الجديدة :

لعل وجود ترتيبات جديدة في اتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية وتعميق المصالح الاقتصادية المشتركة المكونة لهذه الترتيبات الإقليمية، وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تشكل أو تشكلت هي من أهم الخصائص للنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

وللدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي تشير إلى أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل 75 من دول العالم، وحوالي 80من سكان العالم وتسيطر على 85 من التجارة العالمية .

من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة التي اكتملت تقريبا، نجد الاتحاد الأوروبي قد اكتمل ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية والتكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية الذي ظهر منذ يناير 1989 وتطور فبراير 1991 ليضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك محاولات لمد جسر التعاون الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية.[31]

---

[31] محمد إبراهيم عبد الرحيم، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص:20.

وهناك التكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك، حيث توجد ثلاثة محاور رئيسية للتجمع الاقتصادي في تلك المنطقة، والذي يبرز دور النمور الأسيوية ومعهم اليابان في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

سابعا) ديناميكية نظام العولمة الاقتصادية :

تشير هذه الخاصية إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بترتيبات الأوضاع الاقتصادية العالمية السابقة له قبل هذا التاريخ بل تشير أيضا إلى ما ستكون عليه تلك الترتيبات والأوضاع في المستقبل القريب والبعيد .

ولعل محاولة تحديد مفهوم النظام الاقتصادي العالمي في إطار ديناميكي هو الذي يمكن أن تضفي عليه صفة الجديد منذ أن بدأ هذا النظام يتكون ويتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية و بالتحديد عام 1944 وحتى النصف الأول من التسعينات وما بعدها إلى وقتنا الحاضر .[32]

3.3.2. الاتجاهات العامة للعولمة :

أصبح العالم يتحكم في اتجاهان مترابطان وإن كانا منفصلين، هما : العولمة و التحرير الاقتصادي، وهذان الاتجاهان ماضيان في تبديل الظروف، وتشكيل السلوك الاقتصادي على مستوى الأعمال والتجارة في العالم وعبره، وأصبحا أكثر التصاقا وتأثيرا لمسارات الاقتصاد الوطني والإقليمي والعالم بحيث أصبح نجاح وتقدم الدول والتكتلات يقاس بل يرتبط بمدى المشاركة أو الانخراط بمسارات هذين الاتجاهين .

أولا) لا بد في الإشارة هنا إلى أن اتجاه العولمة الذي أصبح سائدا بل يسيطر على العالم حاليا، لم يكن وليد الصدفة، وإن عولمة الحلم الذي رافق الإنسان المهيء والمتطلع والساعي منذ القدم لتوسيع مداه في التنقل والاتجاه والاستثمار والاستغلال والاستفادة والإقامة ، و نقل الثروات و تأمين الأسواق .... أصبح ممكنا نتيجة لتفكك مجموعة الدول الاشتراكية و تراجع مفهوم الاقتصاد المركز أو الموجه ليحل مفهوم اقتصاد السوق و اعتماده كأداة أساسية للتنمية و بكل مكوناته و أدواته و مؤسساته و أهدافه و نشاطاته المعتمدة . و هذا المفهوم الذي تمدد في مجمل الأرجاء اصبح ينظر إلى العالم على أنه سوق واحدة ، و بالتالي يحق له التجول في كل أجزائها و الاستفادة منها .

---

[32] عبد المطلب عبد الحميد، (2006)، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص:42.

و هو بذلك يمثل و يجسد تصورا معتمدا و طموحا أكيد لدى شريحة كبيرة من الدول التي كانت تقود و تدافع على مبادئ الاقتصاد الحر ، و تعطي للقطاع الخاص دوره الرائد و الحساس .

ثانيا) انهيار الاتحاد السوفياتي السابق ، و ما له من دلالة اقتصادية في وجود قطبية اقتصادية واحدة خاصة بعد انضمام معظم دول المعسكر الاشتراكي سابقا إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية و الاتجاه إلى غلبة ايديولوجية اقتصادية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بانتصار المعسكر الراسمالي و بالتالي انتصار اقتصاد السوق و آليات السوق و الليبرالية السياسية .[33]

ثالثا) الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا و الاتصالات ، و تتمثل العولمة في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقومياتيؤدي إلى عولمة الاقتصاد ، مما في ذلك الدفع نحو توحيد و تنافس أسواق السلع و الخدمات و أسواق رأس المال و أسواق التكنولوجيا و الخدمات الحديثة . و بالتالي تحول العالم إلى كيان موحد لإلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات و المعلومات .

رابعا) من خلال إلقاء نظرة شاملة على الأوضاع العالمية ، يمكن القول و الملاحظة أن العالم أصبح أكثر غنى من ذي قبل ، و أن الرقي التقني أصبح أكبر من ذي قبل و أكثر انتشارا و إن الفروقات الاقتصادية أصبحت أكثر حدة و شدة مما كانت عليه و إن توزيع الدخل العالمي أصبح أقل توازنا و أقل عدلا . في مقابل ذلك يمكن الملاحظة أن بلدان العالم أصبحت تتوزع بشكل عام على النحو التالي:

- ✓ الدول الصناعية المتقدمة التي التزمت بمبادئ الاقتصاد الحر سابقا و دافعت عنه و عملت على نشره هذه الدول هي التي تقود التطورات العالمية و تصيغها بالشكل الذي يتناسب معها .
- ✓ الدول الصناعية الجديدة التي تمكنت من إقامة قاعدة صناعية تصديرية هامة و أحرزت تطورات عديدة بفضل عوامل عديدة و كثيرة ، هذه الدول استوعبت خلقيات العولمة و هي تعمل لتأمين مكاسب إضافية من خلال الانخلاط و المشاركة الواسعة

---

[33] سليمان ناصر، (11 -12 جوان 2005)، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مداخلة في اعمال الملتقى الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة، المكتبة الوطنية، الجزائر.

بالتطورات العالمية الجارية ، و هي الآن تواجه منافسة قوية من الدول السابقة كما أنها تمثل منافسا هاما لها .

- ✓ الدول التي كانت تعرف بالدول الاشتراكية أو صاحبة فكر الاقتصاد الموجه أو المركز . و هذه الدول في مرحلة انتقالية و تحول مستمر في الغالب ، و رغم القاعدة التقنية التي تمتلكها هذه الدول ، فإن غالبيتها تعاني من مشاكل اقتصادية و اجتماعية عديدة ، نظرا للانقلاب السريع الذي أصاب اقتصادها و أدخلها في متاهات عديدة .
- ✓ الدول النامية في معظمها ما تزال تصارع و تتأثر بالتطورات العالمية المتسارعة .

و كل هذه القوى و الاتجاهات شكلت هي و غيرها عملية انتقال للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

4.2. آليات العولمة الاقتصادية :

لعل المتأمل للتحو لات الاقتصادية العميقة الحالية يلاحظ أن هناك اتجاهات جديدة أصبحت تتحكم في أداء منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد فإن كان هذا النظام يعمل بنفس الآليات السابقة ما عدا التحول الذي طرأ على النظام التجاري حيث حلت المنظمة العالمية للتجارة محل الغات ، فإن الاتجاهات أدت إلى تحولات في وظائف هذه الآليات و خلق وظائف جديدة.

1.2.4. أركان العولمة الاقتصادية :

يرتكز النظام الاقتصادي العالمي الراهن على ثلاث أضلاع أساسية يأتي في مقدمتها النظام النقدي الدولي متمثلا بصندوق النقد الدولي و النظام المالي الدولي المتمثل بالبنك الدولي ثم النظام التجاري ممثلا في المنظمة العالمية للتجارة .

أولا) صندوق النقد الدولي :

تأسس سنة 1944 و بدأ مزاولة نشاطه عام 1947 ، و يعتبر الصندوق الحارس و القائم على إدارة النظام النقدي الدولي لإذ تترتكز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي و تيسير نمو التجارة الدولية نموا متوازنا و العمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية و تحقيق استقرار أسعار الصرف و تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات لدول الأعضاء .

تقوم منهجية صندوق النقد الدولي على جملة من الإجراءات التي غالبا ما توجد بشكل ملفت في حزمة متكاملة تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل المالية للدول و تتألف هذه الحزمة من[34]:

- ✓ تخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي و تخفيض الدعم و رفع الضرائب.
- ✓ تخفيض قيمة العملة القومية و إيجاد سوق حر للنقد الأجنبي دون أي رقابة بين الدول المعنية.
- ✓ تخفيض الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية و المحلية و وضع سقوف محددة للمبالغ المقترضة .
- ✓ تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية .
- ✓ سياسة إدارة الطلب و التي تتركز على تحقيق الأجور الحقيقية خاصة في القطاع العام و تحرير الأسعار .

ثانيا) البنك الدولي :

في عام 1944 اجتمع ممثلون عن أربع و أربعون دولة في بريتن وودز بالولايات المتحدة لبحث أسس نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية و إيجاد قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول و أسفرت تلك الاجتماعات عن توقيع اتفاقية بريتن وودز متضمنة إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي و بدأ البنك الدولي أعماله في عام 1946.

و كان من أبرز أهداف البنك الدولي تنمية و تعمير أقاليم الدول الأعضاء من خلال انتقال رؤوس الأموال و تشجيع الاستثمارات فيها و تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية إضافة إلى المحافظة على توازن موازين المدفوعات للدول الأعضاء و تقديم المساعدات الفنية في إعداد و تنفيذ برامج القروض ، و قد استحوذت الدول الصناعية الكبرى على نصيب الأسد من حصص الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي مما سهل عليها مهمة سيطرة الكاملة على هاتين المنظمتين و في المقابل باتت حصة الدول النامية متواضعة جدا حيث أصرت الدول المتقدمة و باستمرار على رفض إعادة النظر حول توزيع حصص الأعضاء في كل من هاتين المنظمتين الماليتين.[35]

---

[34] فليح حسين خلف، (2010)، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، أربد، ص : 248.

[35] شهاب محمد محمود، (1990)، المنظمات الدولية، دار الشروق، القاهرة، ص : 30.

ثالثا) منظمة التجارة الدولية (WTO):

شهد العالم مع مطلع عام 1995 وضع أسس النظام التجاري العالمي الجديد موضع التنفيذ حيث نصت اتفاقية الجات الأخيره على تحويل الاتفاقية العامة التعريفات إلى منظمة التجارة العالمية و يكون لها طابع المؤسسة (GATT) و التجارة و التي تعرف اختصار الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الصندوق النقد الدولي ، كما تتولى المنظمة الإشراف على تطبيق القرارات حوله أورجواي و حل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء و تعتبر المنظمة التجارة الدولية حاليا المرجع التجاري الاقتصادي الأغلى الذي يحدد طبيعة العلاقات التجارية و الاقتصادية لمعظم الدول.[36]

2.4.2. التحول في وظائف آليات العولمة الاقتصادية :

يلاحظ في النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحولات على مستوى آلياته نتيجة الاتجاهات الجديدة للعولمة الاقتصادية .

اولا) التحول في النظام النقدي الدولي :

تتمثل أهم التحولات فيما يلي [37]:

- ✓ منذ انهيار نظام النقد الدولي الذي اتفق عليه في بريتن وودز عام 1971 و تقنين نظام التعويم للعملات الرئيسية في 16 مارس 1973 و تحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة ، أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة و هي مسألة تحتاج إلى علاج و إصلاح قد تجيب عليها الإصلاحات النقدية المتوقعة في السنوات القادمة و خاصة في ظل نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة .
- ✓ حيث يلاحظ أنه قد حدث تحول في نظام تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم فأخذت بنظام أسعار الصرف العائمة بدلا من أسعار الصرف الثابتة و هذا التحول الواسع النطاق ترجع جذوره إلى إيقاف و.م.أ تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971 معلنة انهيار أساس الذي قامت عليه الاتفاقية المعروفة بنظام بريتن وودز ذلك بعد الهبوط السريع في احتياطات الذهب الأمريكية بسبب حرب الفيتنام و تزايد العجز الفيدرالي الأمريكي .

---

[36] سليم بن يوسف، (24-25 أفريل 2006) ، الإتحاد الجديد للنظام المصرفي الجزائري في ظل العولمة، مداخلة في أعمال الملتقى الوطني حول الملظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والإقتصادية، جامعة باتنة.

[37] سعيد النجار، (1996) ، النظام الإقتصادي العالمي على عتبة قرن 21، رسائل النداء الجديد، القاهرة، ص: 23.

- ✓ بالتالي أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر 1973 هو نظام أسعار الصرف العائمة أي تعويم سعر الصرف .
- ✓ من ناحية أخرى يؤخذ على نظام أسعار الصرف العائمة أنه كثيرا ما يؤدي إلى الانحراف أسعار الصرف و يقصد بالانحراف اختلاف في سعر السائد في السوق و بين سعر التوازن و الأخير يعني بالنسبة لبلد العجز بأنه ذلك السعر الذي يحقق التساوي بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية و الفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية و العكس في حالة بلد الفائض و يشترط في كل الأحوال أن يتحقق التساوي دون مستويات عالية للبطالة و دون اللجوء إلى فرض قيود على التجارة الدولية .
- ✓ الاعتماد على عملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية و هي الدولار أصبح مصدرا للتقلبات الأشد في أسعار الصرف للعملات الرئيسية المؤشرة على الاقتصاد العالمي استدعى الدعوة لإصلاح هذا النظام و العمل بنظام الرقابة الجماعية على الآثار الدولية للسياسة النقدية و المالية و التجارية ، لهذا فإن النظام النقدي الدولي في حاجة إلى تغيير هذه الأوضاع النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب ، سيما في ظل تعاظم الوضع النسبي للين الياباني و اليورو الأوروبي .
- ✓ تزايد استخدام الصندوق النقد الدولي المشروطية و منها أنه يشترط اتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال عجز ميزان المدفوعات و عجز الموازنة و تخفيض معدلات التضخم و إصلاح سعر الصرف و تحرير الأسعار و تحرير التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي يغلب عليها إدارة الطلب و خاصة في الأجل القصير و المتوسط بالتالي تميل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يضعها الصندوق في برامجه إلى أن تكون سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة نظر و إجراء التحسينات عليها بناء على ما أسفرت عنه التجارب في هذا المجال ، خاصة أن من الجوانب الخاصة بالمشروطية أن الدول النامية صارت بعد أزمة المكسيك 1982 لا تستطيع الحصول على المساعدات و القروض من جهات أخرى إلا بعد الرجوع للصندوق و إبرام الاتفاقيات المناسبة معه.

ثانيا) التحول في النظام المالي الدولي :

لعل التغيير الهام في النظام المالي الدولي و الذي بدأ يؤثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد و هو ذلك التغيير الذي حدث في نمط التمويل الدولي و

خاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف 1982 فبعد هذا التاريخ بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر في مصادر التمويل الدولي و خاصة بالنسبة للدول النامية ذلك ليتقدم و يحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية بالتالي يكون في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر البديل عن الديون الخارجية بآثارها مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك الدول ، و لعل الدليل على ذلك أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في أطار التحويل إلى اقتصاديات المشاركة الدولية قد أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الاموال الاجنبية للغالبية العظمى من الدول النامية مع نهاية الثمانينات, ومثلت تلك الاستثمارات حوالي 75% من أجمالي التدفقات الرأسمالية من المصادر الخاصة التي تشمل الاستثمارات الاجنبية و القروض المضمونة .ذلك بالنسبة لحوالي 93دولة نامية خلال الفترة 1986ـ1990.[38]

بينما تتجاوز تلك النسبة 30بين الفترة 1980ـ198 وقد أكد البنك الدولي على تحبيذ الاستثمار الاجنبي المباشر في تقاريره وخاصة عامي 1991ـ1992 من منظور أن الاستثمارات الدولية افظل للدول المستقبلية لرأس الما ل من المديونية الدولية.

وبرجع التحول الى تحبيذ الاستثمارات الأجنبية الباشرة في التمويل الدولي الى النمو الظخم في حركة رؤوس الاموال ,بحيث فاقت بمعدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية ,ومن ناحية أخرى فإن تفاقم المديونية الخارجية قد ترك بصماته على النظام المالي الدولي وكان أول أثر مباشر لتلك الأزمة هو الإنكماش الفجائي الكبير في حجم الأقراض الدولي لأن الأزمة المتفجرة جعلتها تترنح,وتوشك أن تضل إلى حافة الإنهيار,ولولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي والغتفاق على مايسمى رابطة الإنقاذ بالتعاون الوثيق بين جميع الاطراف المعنية.

لإنهيار بعض البنوك الدائنة .وجرّت معها مئات البنوك الأخرى في أنحاء العالم و لذلك لم يكن غريبا أن تنسحب في هذا الميدان ,مما أدى إلى إنكماش حجم القروض التجارية الصافية الإختبارية إلى نسبة ضئيلة من أحجامها السابقة , وليس من المنتظر أن تعود لإقراض البلاد النامية على نطاق كبير بعد هذه التجربة المريرة .

وهذا التحول أدى إلى تعاظم أهمية الإستثمارات الاجنبية المباشرة كمصدر مصادر التمويل الدولي وخاصة للبلدان النامية ,فالقروض التجارية لم تعد متاحة بيسر أو بالنطاق التي كانت عليه من قبل ,أما المساعدات والقروض الإنمائية أصبحت تخضع هي الأخرى

[38]سعيد النجار،(1996)، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

للمشروطية الدولية الشديدة التي أدت إلى عزوف عدد ليس بقليل من البلدان النامية عن الإقتراض وتفضيل الإستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل .

ثالثا)التحويل في النظام التجاري الدولي :

إن أهم مايميزالتحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه بعد عام 1994وبداية عام 1995 و بإنشاء منظمة التجارة العالمية قد شمل تحرير التجارة ليس فقط في مجال السلع الصناعية ,بل شمل أيظا السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس .وهذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحوّل في العلاقات الإقتصادية الدولية , ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي وتشمل تجارة الخدمات على الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة والإتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الإستشارات الفنية والخدمات المهنية .[39]

وبالإضافة إلى تحرير الخدمات , فقدشمل التحوّل في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم والحماية لملكية الأدبية والفنية والصناعية , وكذلك تحرير قوانين الإستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية .

وبالتالي كان التحول نحو نظام حرية التجارة الدولية بعد جولة الأرجواي 1994 وإنشاء منظمة التجارة العالمية أكثر شمولا في كثير من الاوضاع قبل هذا التاريخ حيث يمكن القول إن ماتحقق في جولة الأرجواي يفوق بكثير ماتحقق قبل ذلك في السبع جولات الخاصة بالجات منذ عام 1947 , بالتالي فإن التحول الكبير يؤكد تحول النظام التجاري الدولي بالفعل إلى نظام الحرية التجارية والذي من المتوقع أن يحدث تغييرا كبيرا وزيادة هائلة في التجارة الدولية والنشاط الإقتصادي العالمي .

رابعا) التحول في استراتيجية التنمية :

إن التحول في استراتجية التنمية ذات التوجه الداخلي أي إحلال الواردات إلى الإنتاج من أجل التصدير هو نتيجة الإتجاهات الجديدة للعولمة و الفرص الكبيرة التي تتيحها السوق العلمية , ويأتي هذا التحول بصفة خاصة في عددكبير من الدول النامية , نتيجة لأن البلاد النامية استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية هي البلاد التي انتهجت استراتجية للتنمية ذات توجه تصديري تقوم على استغلال إمكانات السوق العالمية إلى أبعد الحدود الممكنة .حيث أثبتت بلاد شرق أسيا ومعها عدد متزايد من البلاد النامية الأخرى مثل المكسيك

---

[39] شهاب محمد محمود،(1990)،مرجع سبق ذكره، ص:32.

والشيلي والأرجنتين والبرازيل وغيرها أن السوق الدولية تتسع لكل من توافرت لديه الإرادة لاختراقها والمهم ان تكتمل مقومات استراتيجية الوجه التصديري والتي تعمل على تشجيع التوسع في الصادرات من المنتجات التي تتمتع الدول محل البحث فيها بميزة نسبية أو ميزة تنافسية في الأسواق الدولية .

وهي المنتجات التي يتميز انتاجها أو يمكن أن يتم انتاجها حاضرا أو مستقبلا بتكلفة منخفضة نسبيا بالمقارنة بباقي الدول الأخرى و التي تتيح الإستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي وأنماطه الجديدة بما يعود بالفائدة على الإقتصاد القومي حيث تتزايد الصادرات بمعدلات نمو تزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

مع ملاحظة أن قيام إقتصاد تصديري غير تقليدي عملية تنموية طويلة الأجل ,تتمثل في وضع ركلنز للتحول تكون قادرة على احداثالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي , التي تؤدي إلى خلق هيكل انتاج مركب يسمح باتساع قاعدة هيكل الصادرات .تدعمه قاعدة تكنولوجية متقدمة تحقق للمنتجات المطورة والمصدرة مزايا تنافسية مكتسبة .حيث تصبح ذات قوة وقدرة تنافسية عالية .وينتهي هذا الإتجاه إلى إعادة هيكلة الصادرات بما يصحح من موضع الدول النامية في أنماط التخصص, وتقسيم العمل الدولي وقد أثبتت تجربة جنوب أسيا ذلك.

5.2. أدوات العولمة الاقتصادية :

تتمثل أدوات العولمة الاقتصادية التي تحقق بها أهدافها في :

1.5.2. الشركات متعددة الجنسيات :

إن من أهم خصائص العولمة الاقتصادية هي تلك الخاصية المتعلقة بتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات و هذا يعني أنها تؤثر بشكل متزايد على العولمة الاقتصادية .

أولا) مفهوم الشركات متعددة الجنسيات :

يرى "فيرنون" أن الشركة متعددة الجنسيات هي المنظمة التي تزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار ، و التي تمتلك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر.[40]

في حين يرى البعض أن الشركات المتعددة الجنسيات هي منشأة أعمل دولية ذات مراكز إنتاجية تتوطن في أكثر من دولة واحدة و الفروع الأجنبية التابعة للمنشأة متعددة القوميات يجب أن لا تكون مملوكة فقط للشركة الأم التي يكون مركزها الرئيسي في أرض

[40] عبد السلام أبو قحف، (2002) ، الإدارة المالية، مكتبة الإشعاع، بيروت، ص: 149.

الوطن ، و لكن يجب أيضا أن تكون عمليات الفرع محكومة بالكامل و موجهة عن طريق الشركة الأم.[41]

لكن التقدم التقني قد فاق كل الخيال قرب المسافة و أزال الحواجز و أتاح صور مدهشة عن التوصل العالمي مما أتاح لكل ذي قوة إمكانات مضاعفة و أغرى كل ذي طموح بأن يندفع باتجاه ما يريد بشهية لا تعرف الارتواء ، و هو ما فهمته الشركات متعددة الجنسيات جيدا و أحسنت استغلاله للتحكم في العديد من الأنشطة عبر العالم إن لم نقل التحكم في العالم باسره و تقرير حاضر للاقتصاد و مستقبله ، و أصبحت بذلك شركات و مؤسسات شبكية ، كما أولت اهتماما واسعا للبحث العلمي الذي صار بشكل عمودها الفقري فهي تنفق من 80 إلى 85% من جملة افنفاق على البحث و التطوير ففي مرحلة ما قبل العولمة تركز معظم نشاطها داخل إطار إمبراطوريتها الاستعمارية ، و كانت ترفع شعار الوطنية و تبذل كل جهد في نمو الاقتصاد القومي على حساب اقتصاديات المستعمر ، كما كانت مرتبطة بصناعة محددة تشكل نشاطها السياسي، في حين نجدها في عهد العولمة لم تعد تركز على فضاء قومي قار ، و لا على صناعة واحدة نظرا لما تحمله من سمات و مميزات كان لها دورا بارزا بظهور و نشأة العولمة.[42]

ثانيا) خصائص شركات متعددة الجنسيات :

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص و السمات المميزة لها و التي تتمثل أهمها فيما يلي[43] :

أ. **التركيز على النشاط الاستثماري:**حيث تشير البيانات و المعلومات المتاحة إلى أن الشركات متعددة الجنسات تتميز بالتركز في النشاط الاستثماري الضخم الذي تقوم به فبالرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها تلك الشركات و التي تتعدى في المتوسط حوالي 200 مليار دولار سنويا ، فإن استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة ألى اليابان حيث تتوطن أكثر من ثلثي استثمارات هذه الشركات في تلك الدول .

---

[41] www.shatharat.net.

نوازد عبد الرحمان الهيتي، **الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الإقتصاد العالمي**، في 08-04-2011، 12:50

[42] يحي اليحياوي، (1999)، **العولمة أية عولمة**، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، ص 43.

[43] www.alquads-st.com.

كريم نعمة، **الشركات متعددة الجنسيات** ، في 08-04-2011، 13:05

ب. **تأخذ شكل الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات معدلات النمو المرتفعة** :فالشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالضخامة و تمثل كيانات اقتصادية عملاقة و تدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال و الاستثمارات التي تقوم بها و أرقام المبيعات و الإيرادات التي تحققها و الشبكات التسويقية التي تملكها ،و الهياكل التنظيمية المعقدة التي تنظمها و تعمل على إدارتها بدرجة عالية من الكفاءة يساعدها في ذلك نظم المعلومات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تسهل لها اتخاذ قراراتها في أسرع وقت ممكن و بأكبر درجة من الدقة و اليقين و تقليل مخاطر عدم التأكد .

ج.**ازدياد درجة تنوع الأنشطة و التكامل الرأسي الأفقي** :إن الشركات متعددة الجنسيات تتميز بوجود تنوع كبير في أنشطتها الافتتاحية ، فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسية .

د.**كبر مساحة أسواقها و امتدادها الجغرافي** :تتميز الشركات متعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها و امتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم ، بما لها من إمكانيات تسويقية هائلة و فروع و شركات تابعة تجوب معظم أنحاء العالم في الكثير من أحيان .

ذ. **القدرة على تحويل الإنتاج و الاستثمار على مستوى العالم** :شركات متعددة الجنسيات لها قدرة كبيرة على تحويل الإنتاج و كذلك الاستثمار من دولة لأخرى على مستوى العالم ، و خاصة مع استهدافها تحقيق ما يسمى بعولمة الإنتاج .

هـ.**السعي إلى إقامة التحالفات الاستراتيجية** :تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى إقامة التحالفات الاستراتيجية فيما بينها ، و في إطار تحقيق المصلحة الاقتصادية المشتركة لأعضاء التحالف و إكسابها قدرات تنافسية و تسويقية أعلى من مثيلاتها للشركات الأخرى غير الأعضاء.

و. **توافر مجموعة من المزايا الاحتكارية** :لعل سيطرة السمة الاحتكارية على الشركات متعددة الجنسيات يرجع إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم.

ك.**الانتماء غالبا إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا** :ينتمي المركز الرئيسي أو الشركة الأم للشركات متعددة الجنسيات في معظم الحالات إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنه رغم ذلك بدأت تظهر الدول النامية كدول أم للشركات متعددة الجنسيات حيث تمثل استثماراتها حوالي 3% من إجمالي الاستثمار العالمي .

ل.تعبئة المدخرات العالمية :ويأتي ذلك من أن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة و من ثم تسعى كل شركة من هذه الشركات إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق .

ي.التخطيط الاستراتيجي و الإدارة الاستراتيجية :تتبنى الشركات متعددة الجنسيات التخطيط الاستراتيجي كأداة لإدارة هذه الشركات من منظور أنه المنهج الملائم الذي يضمن و يؤدي إلى تحقيق رسالة الشركة متعدية الجنسيات .

2.5.2. المنظمات الاقتصادية الدولية :

أدرك العالم الغربي القوي و المتنفذ بعد الحرب العالمية الثانية أن الاستعمار العسكري قد فات أوانه ، حيث نشأت في العالم مفاهيم جديدة لاستثمار القوة ، و انتقل حقل استخدام القوة من السياسة و استخدام السلاح إلى المال و الأعمال و الاستثمار و التنمية الاقتصادية ، و حتى يحافظ الغرب على مواطئ أقدامه و على رعاية مصالحه ، شرع في إنشاء الأطر و المؤسسات الدولية على مستويات القانونية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية وقد أنشأ على مستوى التمويل للأنشطة و المشروعات الدولية مؤسستين مهمتين هما: صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و تلى ذلك إنشاء منظمة التجارة الدولية ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي ، و قد استغرقت المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقية "الجات" نحوا من نصف قرن تقريبا ، حيث عقد في نطاق هذه الاتفاقية ثماني جولات من المفاوضات منها خمس أجريت بين عامي 1947-1961 و عقدت السابعة في طوكيو و الأخيرة في " الأرجواي" و قد استغرقت الجولة الأخيرة المدة الواقعة بين عامي 1986- 1993 و قد اشتركت في المفاوضات في هذه الجولة خمس عشرة مجموعة تفاوضية لتغطية جوانب مختلفة سلعية و خدمية .

و تضم منظمة التجارة العالمية الآن أكثر من 125 دولة منها 88 دولة مما كان يسمى بـــ "العالم الثالث" 26 دولة مصنفة مع الدول الأقل نموا في العالم و قد صيغت اتفاقية " الجات" بطريقة تخدم الأقوياء ، و الخيار أمام الدول الضعيفة و اللاخيار و كان روح الاتفاقية توحي للفقراء و الضعفاء بالمقولة التالية : " اتفاقية الجات السابقة تتيح للدول أن تتحفظ على بعض البنود ، و توافق على أخرى ، أما الاتفاقية الأخيرة ، فليس لها خيار ، فإما أن توافق على مجمل الاتفاقيات و إما أن تعد خارجها . [44]

---

[44] محمد إبراهيم عبد الرحيم، (2009)، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 16.

و هكذا تم رسم إطار القانوني لعولمة الاقتصاد العالم بما يزيد الأقوياء قوة و الفقراء ضعفا ، و لا ريب أن هناك استثناءات ، لكنها قليلة .

3.5.2. العقوبات الدولية :

إن العولمة لا تعمل على تسهيل تدفق الاستثمارات الغربية إلى أرجاء الأرض فحسب و إنما تعمل كذلك على تعميم الرؤى و المعايير الغربية ، و حمل العالم على الانصياع لها ، و من الواضح أن القوي –و لاسيما أمريكا– يفضل استخدام المنظمات الدولية لتحقيق ذلك فإذا لم يكن ذلك ممكنا فلا مانع من سن العقوبات على نحو منفرد . و بما أن أمريكا هي الدولة الأكثر تأثيرا في العالم اليوم ، فإنها في الغالب هي التي تقوم بفرض العقوبات حتى ولو أضرت بها أحيانا و قد قال رئيس جمعية الصناعيين الوطنية في أمريكا عن هذه العقوبات الفردية ، ثمة فكرة تصدر عن شخص تنتابه نوبة غضب و انفعال مفادها: أن على الأمريكيين أن يفعلوا أي شيئ و لو أضر بهم .[45]

وقد أصدرت منظمة أمريكية رئيسية تقريرا أدرجت فيه 61 قانونا و مرسوما أمريكيا ، صدرت بين عامي 1993–1996 منحت فيه الحكومة الأمريكية سلطة فرض عقوبات من جانب واحد خدمة لأغراض سياسية. هكذا الإجراءات تنال نحوا من 2.3 مليار نسمة من مستهلكي السلع والخدمات الامريكية من أي ما يعادل 42% من سكان الأرض و في ذلك حجج عديدة منها : انتهاك حقوق الإنسان ، و مكافحة الإرهاب، والحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية، وحقوق العمال ،و محاربة المدخرات ، و حماية البيئة .... و هناك مشروع قانون إسمه " قانون التحرر من الاضطهاد الديني " للعام 1997 . و هذا القانون المثير للجدل يكشف في تفاصيله عن أن أمريكا قادرة على إيجاد الذرائع للتدخل و البطش بالأخرين إلى ما لا نهاية.

و لو أن ذلك القانون أقر و طبق ، فإن ذلك سيعني شكلا متقدما من أشكال العولمة حيث أنه سيتيح لأمريكا التدخل في الكثير مما كان يعد خصوصيات ثقافية و شؤونا محلية .

الناس في العالم كله يدركون أن الخافية النفعية الولايات المتحدة تحول بينها و بين أن تضحي بمصالحها في سبيل ترسيخ القيم الإنسانية ،و لكنها الرغبة الجامحة في الهيمنة و السيطرة ومن اللطف أن الولايات المتحدة حين قررت فرض حظر شامل على السودان ، أجازت استيراد تجارها للصمغ العربي السوداني ، لأن السودان ينتج هذه المادة ما بين80% إلى 90% من الانتاج العالمي ، و هذا لا يحتاج إلى تعليق .

---

[45] عبد الكريم بكار، (2000)، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

4.5.2. وسائل الإعلام و شبكة المعلومات :

إن التقدم التقني في مجال البث ، قد أحدث ثورة أخرى في حياة الناس ، فهناك ما يقارب خمسمئة قمر صناعي تدور حول الأرض مرسلة إشارات لا سلكية ، تحمل في مضامينها صورا و رموزا و دلالات للحياة العصرية ، و لما يستجد من حداثة في أصقاع الأرض كافة.و لأول مرة في التاريخ أمكن للناس أن يرو ما يحدث في أطراف المعمورة وقت حدوثه،بل إن التنظيم الممتاز لمراسلي شبكات التلفزيون و مراسلي وكالات الأنباء قد جعل كثيرا من الناس و تحرك خيالهم باتجاه أنماط العيش في الغرب،حيث المعرفة المتقدمة و الإبداعات المتجددة و التحلل الخلقي و تشوق إلى الاستهلاك لا يعرف الارتواء . المجالات المتخصصة هي الأخرى تترك آثار لا يستهان بها في حياة الناس . [46]

و تشير بعض الإحصاءات إلى وجود أكثر من عشرة آلاف مجلة متخصصة في شؤون العلم و الأزياء و الطبخ ، و تصوير الحياة الاجتماعية المنشودة ، و معالجة المشكلات الأسرية و هذه أيضا تسهل من معطيات الحياة القريبة حلوها و مرها ، و يقيد ما التقطته في صور تحليلية و إحصائية متقنة ، ليطلع عليه الناس في أنحاء العالم كافة . و سيكون للمجالات الإلكترونية و الكتاب الإلكتروني شأن و أي شأن في خدمة العولمة و مد نفوذها .إن ما تثبته وسائل الإعلام هو الذي يصنع الأحلام ، و الأحلام هي التي توجه السلوك و بذلك يتم تنميها العالم .

الإنترنيت إبداع أمريكي يسوق أفكار القرب و رموزه و تجارته ، و أكثر المعلومات على هذه الشبكة يكون بلغات غربية للإنجليزية فيها نصيب الأسد ،مما ينسجم مع جوهر العولمة و حقيقتها.و قد أقامت هذه الشبكة عولمة المعلومات والأفكار إضافة إلى أن التجارة على هذه الشبكة تتصاعد باستمرار،كما أن تلك الشبكة أصبحت من الوسائل الإعلامية المهمة ، مما يساهم في نشر العولمة الاقتصادية .

6.2. خلاصة الفصل:

إذا كان الدخول في العولمة محل اختيار فنحن هنا بصدد اتخاذ القرار بالدخول من عدمه ويكون لهذا مبرراته ودوافعه وبافتراض جدلي أن بعض الكيانات رفضت الدخول في العولمة فهل تستطيع أن تغلق المذياع والتلفاز وتحيا بلا اتصال خارجي أو داخلي.

ومن هنا نقول أن تيار العولمة أشبه ما يكون بالرياح تجتاح الحدود و الحواجز من دون استئذان ولا تعترف بها أبدا، ولهذا يمكن القول أن العولمة هي الخيار الوحيد المتاح و

---

[46] عبد الكريم بكار، (2000)،مرجع سبق ذكره، ص:29.

بأنها قطار بدا في السير، وكل الدول تتسابق من اجل ركوبه وعدم التخلف عنه ظنا منها أنها هي الحل لمشاكلها وفي كل الحالات يبقى القبول بهذه الظاهرة ودراستها والانخراط ضمنها ومحاولة التأثير عليها من داخلها أفضل بكثير من الرفض السلبي لها وخصوصا عندما ينعدم البديل الأفضل لها.

الفصل الثالث:

الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات الدولية

الفصل الثالث :الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات الدولية

1.3.مدخـــل:

إن أبرز مظاهر العولمة هو النمو السريع في تدفقات رؤوس الأموال والتجارة الدولية، و زيادة أهمية الخدمات في كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على السواء، وتكامل عمليات الإنتاج على الصعيد العالمي، وتنسيق سياسات التجارة والاستثمار بين البلدان وفقا لأنظمة المؤسسات المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة الدولية والتجمعات الإقليمية.

فمنذ أواسط الثمانينات، بدأت علاقات جديدة تظهر نتيجة للتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية التي بدأت ملامحها وسماتها تنضج و تؤثر في التدفقات التجارية والمالية بحيث غيرت اتجاهات و أشكال الاستثمارات الأجنبية و التجارة الدولية مع ما ترتب عن ذلك من روابط بينها.

إن أهم التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية تعود إلى انتشار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في المواصلات والاتصالات، وإلى زيادة الإنتاج الدولي عبر تصاعد عمليات تدويل الإنتاج، وإلى تحرير سياسات التجارة والاستثمار. تمثل هذه التغيرات المميزات الرئيسية للعولمة وما أفرزته من تحرير اقتصادي غير من اتجاهات وأهداف التجارة و الاستثمار الدوليين التي أصبحت تخضع لآليات كمنظمة التجارة العالمية، والإقليمية والشركات العابرة القارات.

2.3.تحرير التجارة و الاستثمارات الدولية

لعل الاتجاه الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية يكمن في إلغاء أو تخفيض القيود التي كانت تعترض التجارة الدولية و الاستثمارات، و لتحقيق هذا الهدف استعملت عدة آليات تمثلت في الإصلاحات في السياسات التجارية والاتفاقات العالمية والإقليمية.

1.2.3. إصلاح السياسات التجارية:

فمنذ أواسط الثمانينات هناك ترويجا متناميا لفكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا. و هذا في إطار دعوات صندوق النقد

الدولي و البنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان يعد بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية و يسهم في الاندماج اقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية وبين هذه الأخيرة نفسها. فضلا عن تحقيق مكاسب من التخصص واقتصاديات الإنتاج الموسع.

لقد اتخذت عدة بلدان نامية خطوات مهمة نحو تحرير أنظمتها التجارية مرتبطة بتبني برامج التكييف الهيكلي، و في العديد من الحالات، كان تحرير التجارة عنصرا مهما ضمن جهود التكيف المدعومة من برامج الصندوق والبنك الدوليين. فعلى سبيل المثال، قلصت الكثير من البلدان النامية الحواجز غير الجمركية و أزالت الحماية عن الصناعات المحلية و قامت بترشيد هيكل التعريفات. و من جهتها قامت بلدان أخرى بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السواء وعموما دفعت برامج التكييف الهيكلي البلدان النامية إلى تبني سياسة الإنتاج الموجهة للتصدير بدلا من إحلال الواردات مرفقة بتبني سياسات تجارية و مالية مساندة وذلك رغبة منها في الاستفادة من رفع نصيبها في التجارة الدولية وجلب الاستثمارات الأجنبية وما يترتب عنها من نمو وتنمية لاقتصادياتها.

وعلى وجه العموم، فإن برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي دفعت بالبلدان النامية على طريق تحرير التجارة إلى مدى أبعد بكثير مما هي مطالبة وملتزمة به في إطار النظام التجاري العالمي والاتفاقيات الجديدة عقب جولة الأوروغواي.والمفارقة هي أن هذه البلدان تتعرض للضغط من أجل تحرير نظم تجارتها الدولية، في حين تطبق الدول الصناعية المتقدمة الحماية ضد منتجات البلدان النامية المصدرة إليها.

2.2.3.إصلاح النظام التجاري العالمي:

بعد جهود بدأت منذ عام 1947 تاريخ تأسيس اتفاقية الجات التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية والجمركية وغير الجمركية على السلع، وفتح الأسواق لإتاحة أوسع للمنافسة الدولية، برزت ، بعد انتهاء جولة الأوروجواي عام 1994 منظمة التجارة العالمية WTO، حيث أن تحرير التجارة الدولية وصل إلى مستوى مرتفع مع ظهور هذه المنظمة، بحيث هبط معدل التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في البلدان المتقدمة إلى أقل من 4 بالمئة[1].

لعل من الآثار المهمة لهذه الجولة على الصعيد العالمي، أنه تولد عنها نظام تجاري متعدد الأطراف ليشكل إطارا للتجارة العالمية. ففي الأجل البعيد يتوقع أن تسهم نتائج هذه

[1] رشدي شيحة،(2002)، اتفاقات التجارة الدولية العالمية في عصر العولمة ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ، ص:102.

الجولة في تعزيز أواصر مصطفى العولمة بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة وتسمح بوصول صادرات كل مجموعة إلى المجموعة الأخرى بدون حواجز ولا قيود.ألا ان الملاحظ هو أن هذا التبادل يقوم بين طرفين غير متكافئين، فقد بلغت حصه الثالوث [2] لكن هناك إلى 60% تقريبا من الواردات العالمية من المصنوعات و أكثر من ثلثي صادرات العالم من المصنوعات عام 1992،مزايا أخرى متوقعة، كنظام تجاري مستقر و شفاف، ومبادئ تجارية واضحة، و نمو اقتصادي عالمي مرتفع ومكاسب في المدى الطويل للبلاد النامية تتولد عن زيادة التحرير التجاري.[3]

إن على الدول العضوة في الغات 94 الالتزام بعدة أمور منها، استخدام التعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية، و عدم اللجوء إلى القيود غير الجمركية، وكل هذا يدخل في الالتزام بمبدأ الشفافية، أي إدراج التعريفات الجمركية في جداول التزامات كل دولة لتكون معروفة للجميع، واستخدامها بطريقة غير تمييزية مع الدول العضوة في المنظمة كافة. وأن أي خرق لهذه التعريفات ينطوي عليه تعويضات أو إجراءات مضادة يفرضها الطرف المتضرر.

إذا فنشأة منظمة التجارة العالمية تنبأ بميلاد نظام تجاري جديد. وجوهر هذا النظام هو تحرير التجارة العالمية، وتحرير التجارة يتضمن بصفة أساسية، إزالة جميع القيود والعوائق أمام حركة السلع والخدمات والاستثمار عبر الحدود.

3.2.3.تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر:

بدأت البلدان المختلفة لا سيما النامية منها، خلال السنوات الماضية، بتنفيذ تغييرات ضخمة في هياكلها المؤسسية وفي سياستها العامة، وذالك لجعل بيئتها الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب إلى درجة اندلاع تنافس حاد ومتزايد بينها للحصول على الكمية المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر المعروض في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات البلدان النامية شملت إتباع سياسات التكيف الهيكلي على وفق قواعد الصندوق والبنك الدوليين الهادفة إلى تخفيف قيود الملكية، وتخفيف القواعد المنظمة لإعادة استثمار الأرباح و تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ورفع الحواجز أمام الشركات عابرة القوميات ومشاركتها في برامج الخوصصة.

---

[2] أوروبا، اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية

[3] إبراهيم العيسوي،(1995) ، مرجع سابق ذكره، ص :97.

ومن المظاهر المهمة لتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إقامة مناطق حرة. منها مناطق تجهيز الصادرات، تقدم هذه المناطق مزايا قانونية وضريبية إلى المستثمرين (الأجانب بشكل رئيس)، متضمنة إعفاء من الرسوم على المدخلات المستوردة، ويتم تصدير مخرجات هذه المناطق كوسيلة لدعم الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. انتشرت هذه المناطق في البلدان النامية خلال (30) عاما الماضية، وتوجد الآن في (70) بلدا على الأقل، مع مناطق أخرى في طريقها إلى التأسيس وتشتمل هذه المناطق على نحو نصف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية[4]

وكما هو الحال مع الاستثمار الأجنبي المباشر عموما، فإن الاستثمار في مناطق تجهيز الصادرات مركز بشكل كثيف، إذ يهيمن في (12) بلدا ناميا وعلى (84%) من الاستخدام الكلي لهذه المناطق (باستثناء الصين) من جانب آخر، فإن قيام معظم الدول بإصلاحات متشابهة مستندة إلى آلية السوق، جعل الاستثمار الدولي أكثر تنافسية من قبل ولم يعد كافيا بالنسبة للبلدان أن تنشئ قانونا استثماريا مناسبا وإطار عمل اقتصاد كلي ملائم لتنتظر اندفاع المستثمرين الأجانب المباشر في مثل هذا المناخ التنافسي، حيث أن تقارب التحرير على نطاق العالم زاد من حرية اختيار مواقع الاستثمار المتعددة والبديلة من الشركات عابرة القوميات[5]

إن الحوافز ليست من بين المحددات الرئيسية لقرارات موقع الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الرغم من ذلك فإن التنافس بين البلدان على جذب الاستثمار والمحافظة عليه من خلال الحوافز أصبح منتشرا وقويا،ويمكن تصنيف حوافز الاستثمار إلى:

- ✓ حوافز تمويلية، وتتضمن تجهيز رؤوس الأموال على نحو مباشر للمستثمر الأجنبي من قبل الحكومة المضيفة على شكل ضمانات استثمارية و قروض مدعومة أو منح، ومعونات
- ✓ حوافز مالية، وتهدف إلى تخفيض العبء الضريبي على المستثمر الأجنبي عموما، ولهذا الصنف تتبع فقرات كالإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية.

---

[4] هناء عبد القادر:(2002)، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية.، بيت الحكمة، بغداد ، ص: 107.

[5] نفسه، ص: 108.

- ✓ حوافز غير مباشرة، وتهدف إلى تعزيز ربحية المستثمر بطرق شتى غير مباشرة، في سبيل المثال، قد تقدم الحكومة الأرض والبنى الأساسية القائمة عليها بأقل من الأسعار التجارية. أو قد تضمن للشركات الأجنبية موقعا في السوق ذا أفضلية، على شكل وصول تفضيلي للعقود الحكومية، أو منحها وضعا احتكاريا أو غلق السوق أمام الداخلين الجدد، أو حماية الشركات عابرة القوميات من منافسة الواردات أو منحها معاملة قانونية خاصة.الصغيرة والمتوسطة الحجم. في الثمانينات ظهرت جهود تحرير مكثفة في البلدان،إن موجة تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر لا تشمل المتدفق منه نحو الداخل فقط بل الخارج أيضا وذلك بسبب رغبة الدول في اغتنام فرص الوصول الأفضل إلى الموارد والأسواق. من الناحية التاريخية كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من شركات كبيرة في عدد قليل من البلدان المتقدمة، غير أن عدد هذه الشركات بدأ بالتزايد وكذلك دول المنشأ بما في ذلك الشركات من البلدان النامية، وتزايدت أيضا الشركات دان المتقدمة، وبنهاية عام 1994 كانت معظم هذه البلدان، تقريبا، قد ألغت القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، كذلك قدمت هذه البلدان مجموعة متنوعة من الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، ولاسيما المتجه إلى البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال. ومن هذه السياسات الترويجية، توفير المعلومات والمساعدة التقنية إلى المستثمرين في الخارج (معلومات أساسية متعلقة بعوامل الاقتصاد الكلي و تكلفة المشاريع التجارية، و الإطار القانوني....إلخ). فضلا عن توفير الدعم المالي المباشر من خلال مؤسسات تمويل التنمية. وأخيرا تأمين الاستثمار من خلال برامج وطنية معدة لهذا الغرض في معظم البلدان المتقدمة لتوفير تغطية و ضمان ضد مخاطر مثل مصادرة الملكية، الحروب، والإعادة إلى الوطن، أو لعدم إمكانية تحويل الأرباح و رأس المال. في سبيل المثال، توفير شركة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار التمويل و التأمين من المخاطر السياسية منذ عام 1971 لدعم استثمارات الولايات المتحدة (بقيمة تبلغ زهاء 73 مليار دولار) في (140) بلدا في أنحاء العالم جميعها[6].

[6] Jaques. Adda، (1996) ، **Monodialisation de l'économie**، La découverte .، paris ،p 96.

و بتحرير السياسات المحلية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل و الخارج، سعت معظم البلدان إلى إكمال سياساتها المحلية بتوسيع شبكة من المعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر و تحسين معايير تحريره.

ولقد تم وضع مفاهيم ومبادئ ومعايير رئيسة للاستثمار على المستوى الثنائي عن طريق عقد معاهدات لحماية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتتناول قضايا في معظمها معايير عامة للمعاملة بعد الدخول و التأسيس، ومعايير الحماية تتضمن استثناءات لاعتبارات ميزان المدفوعات فيما يتعلق بمبدأ حرية نقل الأموال. وتفيد معاهدات الاستثمار الثنائية للبلدان المضيفة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة مناخ استثماري مؤات. وبالمقابل تنتفع بلدان المنشأ من تأمين أوضاع يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق باستثماراتها في الخارج (وضع معايير للمعاملة و الحماية و تسوية المنازعات)، وعموما تشدد هذه الاتفاقات على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية من دون أن تلتزم بلدان المنشأ باتخاذ إجراءات ملموسة لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

إن قضايا الاستثمار على المستوى الإقليمي أوسع من تلك القائمة على المستوى الثنائي، و لكن المناهج التنفيذية المتبعة في معالجتها أقل تجانسا. وهذا يعكس ضمن جملة أمور أخرى، اختلاف المصالح ومستويات التنمية. ومن القضايا المطروحة على المستوى الإقليمي، تحرير تدابير الاستثمار، ومعايير العمالة، وحماية الاستثمارات، وتسوية المنازعات، والقضايا ذات الصلة بسلوك المستثمرين الأجانب مثل الممارسة التجارية التقييدية، وإفشاء المعلومات والتسعير التحويلي وحماية البيئة وعلاقات الاستخدام والعمل. ومعظم هذه الاتفاقات ملزمة قانونا وأن كانت هناك استثناءات تمنح بسبب اختلاف مستويات التنمية.ولقد تمت الجهود الخاصة بالاستثمار ذو الصلة بالتجارة على المستوى الإقليمي في أطار كل من الاتحاد الأوروبي، والنافتا "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"، وميركوسور " السوق الجنوبي المشتركة"، وآسيان " اتحاد دول جنوب شرق آسيا"، وأبيك " منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادي، وقد بدأت مفاوضات بشأن قوانين الاستثمار على المستوى الإقليمي. في سبيل المثال مفاوضات نيسان/ 1998 بشأن اتفاقات

التجارة الحرة للأمريكيتين وكذلك الاتفاق الموقع بين أعضاء ميركوسور وكندا في 1998 للتعاون في حقلي التجارة والاستثمار[7].

إن أهمية الاتفاقات متعددة الأطراف تكمن في جعل العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج أكثر وضوحا. ولاسيما مع زيادة عدد البلدان التي تمثل بلدان منشأ ومضيفة في الوقت نفسه، وذلك بوضع علاقات استثمار دولية تتميز بالاستقرار والشفافية وإمكانية التنبؤ.وضع البنك الدولي على المستوى المتعدد الأطراف خطوطا توجيهية بشأن معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر، تقترح معايير عامة لمعاملة عادلة، ومعاملة وطنية، ومعاملة الدولة بالرعاية، وتنسحب مثل هذه المعايير من حيث المبدأ على أنشطة المستثمرين الأجانب جميعها بدأ من إقامة المشروع حتى انتهائه

كما أن المفاوضات مستمرة منذ منتصف التسعينات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن وضع اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز منظمة التجارة العالمية على العلاقة الاقتصادية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وتأثيرها على التنمية والنمو الاقتصادي والمبادرات الدولية بشأن التجارة والاستثمار.كما تسعى الأونكتاد من ناحية أخرى للمساعدة في المفاوضات الدولية الدائرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف ضمان البعد الإنمائي ومعالجته بشكل كاف في اتفاقات الاستثمار الدولية.

ترد عناصر إطار متعدد الأطرف للاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل أكثر شمولا، في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي التي تقوم منظمة التجارة العالمية بتنفيذها حاليا. وحتى قيام هذه الجولة لم تتعامل قوانين الجات بشكل صريح مع الاستثمار الأجنبي المباشر و عليه فقد تم توسيع الأحكام الخاصة بالتجارة المتعددة الأطراف لتشمل الاستثمار الأجنبي المباشر و أنشطة المرتبطة به.

وقد ظهر الاهتمام بالتنمية في مجموعة الاتفاقات التي ضمنتها جولة أوروغواي، وأن لثلاث اتفاقيات منها تأثير مهم على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ✓ الاتفاقية الخاصة بإجراءات التجارة ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية.
- ✓ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

---

[7] Virgil. Pace ،(2001)،**l'organisation mondial du commerce et le renforcement de la réglementation juridique des échanges commerciaux internationaux**. ، L'harmation، paris،p.132.

✓ الاتفاقية بشأن قضايا التجارة المتعلقة بحماية حقوف الملكية الفكرية.

إن الجهود ما زالت مستمرة بشكل مكثف لوضع إطار " لاتفاقية متعددة الأطراف بخصوص الاستثمار" على غرار الاتفاقية العامة للتجارة الدولية. ويجري العمل في محافل عدة منها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، وكل من الصندوق والبنك الدوليين، ويبدو أن هناك إجماعا واسع النطاق لدى هذه الجهات كافة على أن تتضمن هذه الاتفاقية مبادئ تخص الشفافية لقوانين وسياسات البلد المضيف، والمعاملة الوطنية، وحماية المستثمر من مصادرة الملكية، وكذلك البحث في إجراءات الاستثمار التي تشوه تدفقات التجارة، وتشمل متطلبات الأداء التي لا تغطيها اتفاقية إجراءات التجارة ذات الصلة بالاستثمارات حاليا، فضلا عن محفزات الاستثمار وتسوية النزاعات.

3.3: الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية.

تشكل التجارة الدولية الهدف و الوسيلة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. ولا شك أن الدور الذي تلعبه التجارة الدولية في التنمية يجعلها تحتل المكانة الأولى في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، بحيث أن النظام التجاري الجديد الذي تولد عن جولة الأوروغواي كان بمثابة الدافع القوي والمحرك الأساسي لظاهرة العولمة ولقد تأثرت التجارة الدولية بشكل كبير بخصائص وآليات هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

1.3.3.الآثار المتوقعة للنظام التجاري الجديد:

في تشكيله بسبب ضعف دورها في مراحل تأسيسه. تعتبر النتائج التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي بخصوص التجارة الدولية من أهم الخطوات منذ تأسيس هذا النظام نفسه 1947، وسوف يترتب عن تنفيذ هذه النتائج أوضاع جديدة تتأثر بها جميع الدول، ولذا كان مهما على هذه الدول أن تتفهم مضمون هذه النتائج وأن تتعرف على الآثار المحتملة، للاستفادة مما يتيحه النظام الجديد للتجارة الدولية من فرص، و لتفادي ما قد ينتج منه من أضرار.

إن تفهم أهمية النظام التجاري الجديد واستقصاء آثاره بالنسبة للدول النامية لا يتعلق فقط بتحسين أوضاع تجارتها ونموها الاقتصادي، بل انه يتعلق بمستقبل هذه الدول في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية الذي لم تشارك ،وبعد انتهاء جولة الأوروغواي تعاظمت مخاوف الدول النامية من عواقب تحرير التجارة الدولية بسبب الفجوة الكبيرة بين مستويات الإنتاج والقدرات التنافسية التي هي في صالح الدول المتقدمة. التي أثارت اتفاقيات جولة

الأوروجواي عدة تساؤلات حول الآثار المحتملة عن تطبيق نتائجها على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص. ويرى صندوق النقد الدولي بأن الجات سوف تقوي إمكانية النمو في البلدان النامية وخاصة تلك التي تنتهج سياسات تجارية منفتحة. لأن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي وفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية سوف تحسن البيئة الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجه هذه الدول، ومن تم سوف تحسن من أدائها الاقتصادي ومعدلات نموه.[8]

قد تباينت تقديرات الزيادة المتوقعة للدخل العالمي الناتج عن تحرير التجارة ، والجدول التالي يبين هذه التقديرات.

الجدول رقم (3-1): تقديرات الزيادة في الدخل العالمي.

الدراسة (و سنة أعدادها أو نشرها)	الزيادة في الدخل بعد عشر سنوات (بالبليون دولار أمريكي)
- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و البنك الدولي (1993)	213 في سنة 2002 بأسعار 1992.
-منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (1993)	274 في سنة 2002 بأسعار 1992
- سكرتارية (الجات) 1993	230 في سنة 2005 بأسعار 1992
- سكرتارية (الجات) (1994)	510 في سنة 2005 بأسعار 1992
- مركز الاقتصاديات الدولية بأستراليا (1990)	740 في سنة 2010 بأسعار 1990
- مجلس المستشارين الاقتصاديين و الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية.	463 في سنة 2010 775 في سنة 2000 بأسعار 1990
- نجوين و زملاؤه (1991)	119 (تحرير متواضع)، 262 (تحرير أشمل)
نجوين و زملاؤه (1993)	212 (مسودة نتائج جولة أوروغواي)

المصدر: إبراهيم العيسوي،(1995) ،الجات و أخواتها،مركز الدراسات العربية،بيروت، ص: 150.

[8] صندوق النقد الدولي ،(1994)،الآثار المحتملة لنتائج جولة الاوروجواي على الدول النامية منخفضة النمو، آفاق الاقتصاد العالمي، نيويورك، ص: 95.

يرى أحد الكتاب في معرض تعليقه على هذه التقديرات[9]، بأن المكاسب من تحرير التجارة لا تتوزع بالتساوي على الكاسبين، سواء في معسكر الأغنياء أو معسكر الفقراء، علما بأنه حسب أعلى التقديرات من المتوقع ألا تخرج الدول النامية مجتمعة بأكثر من 17 بالمئة من الزيادة المقدرة في الدخل العالمي من جراء تطبيق نتائج جولة أوروجواي، ومن عرض تقديرات نجوين، و ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (3-2):.تقديرات نجوين و زملائه للزيادة المتوقعة في الدخل العالمي نتيجة تحرير التجارة و توزيعها على دول العالم

مجموعة دول العالم	التحرر الجزئي(1991)		التحرر الشامل(1991)		المسودة(1993)	
	بليون $	بالمئة من دخل المجموعة	بليون $	بالمئة من دخل المجموعة	بليون $	بالمئة من دخل المجموعة
الدول المصدرة للسلع الزراعية ذات الدخل المتوسط	2.5	0.5	12.1	2.3	12.2	0.9
الدول المستوردة للسلع الزراعية ذات الدخل المتوسط	4.2	1.6	7.6	2.9	7.1	1.9
الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا (بما فيها الهند)	6.6	0.2	23.6	0.6	37.4	0.9
اقتصاديات أخرى في غرب أوروبا	4	0.7	9.3	1.6	8.1	2.1
الولايات المتحدة الأمريكية	35.3	0.8	73.5	1.7	36.4	0.8
كندا	4.4	1.2	9.3	2.5	3.7	0.9
السوق الأوروبية المشتركة	27.5	0.8	60.4	1.7	61.3	1.8
اليابان	27.6	1.4	50.1	2.5	27	2
استراليا و نيوزلندا	0.9	0.4	3.1	1.6	2.4	1.1
باقي دول العالم	5.6	0.7	13.3	0.7	16.4	0.6
العالم	118.7	0.7	262.3	1.5	212	1.1

المصدر : إبراهيم العيسوي،(1995)، الجات و أخواتها، مركز الدراسات العربية،بيروت ، ص: 151.

يلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول أن الدول الصناعية سوف تحصل على 100 بليون دولار من إجمالي الزيادات المتوقعة في الدخل العالمي من جراء التحرير الجزئي

[9] إبراهيم العيسوي، (1995)، مرجع سبق ذكره، ص ص: 106،107.

من التجارة و البالغ قدرها 119 بليون دولار أي أن نصيب الدول الصناعية من الزيادة المتوقعة يصل إلى 84 بالمائة، بينما تحصل الدول الاشتراكية سابقا على 5.5بالمائة، و تحصل الدول النامية على 10.3بالمائة. و لكنه نرى و من خلال بيانات الدراسة التي اعتمدت في مسودة القرار النهائي بأن إجمالي الزيادة في الناتج العالمي يرتفع إلى 212 بليون دولار، و تحصل الدول الصناعية منه على 139 بليون دولار، أي على 65.5 بالمائة، و هذا النقص في نصيب الدول الصناعية يتوزع بين الدول النامية والدول الاشتراكية سابقا، مع ميل الميزان لصالح الأخيرة، إذ يتضاعف نصيب الدول الاشتراكية أكثر من ثلاث مرات ليصل إلى 17.6بالمائة، بينما يزداد نصيب الدول النامية بحوالي النصف ليصل إلى 16.8بالمائة. ورغم تلك النتائج فإن الدول (باستثناء الدول النامية حديثة التصنيع و بعض دول أمريكا اللاتينية) وخاصة الدول المستوردة للمواد الغذائية ستكون من أكثر المتضررين من تطبيق اتفاقات جولة أوروجواي، إذ أن تحرير تجارة المنتجات الزراعية و خاصة الأرز والحبوب الزيتية و القمح و إلغاء الدعم عنها من قبل الدول الصناعية ينجم عنه ارتفاع في أسعارها بما لا يقل عن 10% و إن كان البعض يقدره بنحو 25%.ومن خلال هذه الأرقام يمكن القول أن توزيع المكاسب العائدة للدول المتقدمة يستحوذ عليه الثالوث العالمي: الولايات المتحدة الأمريكية 26% واليابان 19.5% والاتحاد الأوروبي 44%.

2.3.3.العوامل المؤثرة في اتجاهات التجارة العالمية.

علاوة،على سياسات التحرير،ساهمت عوامل أخرى في التأثير على اتجاهات التجارة الدولية نذكر منها:

اولا) تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة الدولية:

تتميز الشركات المتعدية الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات تسويقية هائلة، وفروع و شركات تابعة تجوب معظم أنحاء العالم في الكثير من الأحيان. حيث توضح البيانات ارتفاع نصيب بعض الشركات متعدية الجنسيات في إجمالي إنتاج القطاعات الصناعية الفردية وأهم الأمثلة في هذا المجال، هو سيطرة شركة IBM على حوالي 40% من سوق الحاسبات الآلية (الإلكترونية) على مستوى العالم، كذلك تسيطر شركات الزيوت السبعة Seven- sisters على حوالي ثلثي أسواق العالم، أيضا توضح البيانات احتكار هذه الشركات للسوق العالمية في العديد من الصناعات في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.و تكفي الإشارة إلى أن شركة ABB

السويسرية، تسيطر حاليا على 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم منها 1230 شركة في بلدان العالم الثالث، و41 في بلدان شرق أوروبا، مع ملاحظة أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة ضئيلة للغاية من إجمالي مبيعات الشركات.[10]

كما يساعد على ذلك كله ما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات، وصار هناك ما يسمى بالإنتاج عن بعد teleproduction حيث توجد الإدارة العليا و أقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر الأوامر بالإنتاج في بلاد أخرى حسب المواصفات المطلوبة من خلال وسائل الاتصال و نظم المعلومات

فالشركات المتعدية الجنسيات، تتميز بالضخامة و تمثل كيانات اقتصادية عملاقة وتدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال، و الاستثمارات التي تقوم بها، و حجم الإنتاج المتنوع الذي تنتجه، وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، و مخصصات الإنفاق على البحث و التطوير التي تخصصها، و الهياكل التنظيمية المعقدة التي تنظمها و تعمل على إدارتها بدرجة عالية من الكفاءة يساعدها في ذلك نظم المعلومات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تسهل لها اتخاذ قراراتها في أسرع وقت ممكن و بأكبر درجة من الدقة واليقين، وتقليل مخاطر عدم التأكد.

إذ انه يتفق الكثيرون على أن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات ، ويطلق عليه أيضا رقم الأعمال، وهنا يمكن الإشارة مثلا إلى أن مبيعات الشركة اليابانية للتلغراف والتليفون، حققت مبيعات بلغت 39519 مليون دولار أمريكي في عام 1990، وإلى جانب هذا المقياس هناك المقياس الخاص بالإيرادات الكلية المحققة، حيث تأتي مثلا شركة ميتسوبيشي اليابانية في رأس قائمة أكبر 500 شركة متعدية الجنسيات بإيرادات بلغت 175.8 مليار دولار في عام 1994، وقد يستخدم إلى جانب ذلك مقياس القيمة السوقية للشركة كلها، حيث كانت الشركة اليابانية للتلغراف والتليفون في المرتبة الأولى بقيمة سوقية قدرها 188795 مليون دولار عام 1990.[11]

ويرتبط بذلك كله أنه في يوليو 1995 أشارت إحدى التقارير عن أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات أن إجمالي إيراداتها تصل إلى حوالي 44% من الناتج المحلي

---

[10] سعيد عبد الخالق محمود،(1992)، الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، ص: 20

[11] إسماعيل صبري عبد الله،(1998)، الكوكبة الرأسمالية العالمية ،مجلة المستقبل العربي ، عدد22، ص: 6.

الإجمالي العالمي، وأن 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات وأن هذه الشركات تستأثر بحوالي 25% من الناتج الإجمالي العالمي.وتفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الصناعية المتقدمة بكثير، ويكفي الإشارة في هذا المجال، إلى أنه على الرغم من أن عقد الثمانينات قد شهد تباطؤا ويلاحظ من ناحية أخرى أن هذه الشركات العملاقة تحقق معدلات نمو مرتفعة في المتوسط في معدل نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن نشاط الشركات المتعدية الجنسيات قد أوضح أنها حققت معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 10% سنويا أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية

سبقت الإشارة إلى أن الشركات المتعدية الجنسيات تستحوذ في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية، بل إن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال تلك الشركات وهو مؤشر يوضح مركزها المتعاظم في التسويق الدولي، ولعل تلك المؤشرات وغيرها، تلقي الضوء على التأثير الكبير الذي يمكن أن تمارسه الشركات المتعدية الجنسيات على التجارة العالمية، و يمكن أن نلمح هذا التأثير من عدة اتجاهات:

فمن ناحية يمكن أن تلاحظ تأثيرات الشركات المتعدية الجنسيات على حجم التجارة العالمية حيث أن ازدياد درجة التنوع في الأنشطة ووجود التكامل الرأسي إلى الأمام وإلى الخلف قد أدى ويؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة. وبالتالي فهي تجارة ضخمة تتدفق داخل إطار هذه الشركات ومن ثم يمكن أن تزداد على مر الزمن مع ازدياد نشاط ونمو الشركات المتعدية مما يعمق ويزيد من تأثيرها على التجارة العالمية ذاتها.

ويضاف إلى ذلك أن الشركات المتعدية الجنسيات بما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد، يمكن أن تؤثر في هيكل التجارة العالمية من خلال إكساب الكثير من المواقع في دول العالم الميزة التنافسية المكتسبة في الكثير من المواقع في دول العالم الميزة التنافسية المكتسبة في الكثير من الصناعات والأنشطة، التي تقوم على اكتساب تلك الخبرة التنافسية من خلال عناصر الجودة والتكلفة والإنتاجية والسعر، وهو ما يزيد من التجارة العالمية بين دول العالم المختلفة، عبر الشركات المتعدية الجنسيات.ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن أسعار السلع التي يتم تبادلها بين الشركات الأم وفروعها لا تتحدد وفقا للظروف الطبيعية للعرض والطلب ولكن وفقا للإستراتيجية الشاملة التي تتبناها تلك الشركات والتي يدخل في تحديدها مستوى الرسوم الجمركية، والضرائب من الناحية المطلقة والنسبية

ومستوى الاختلاف والتقلبات في أسعار الصرف، وسياسات الحكومات اتجاه تحويل أرباحها للخارج، وكل ذلك يحدث تغيرات هامة في أسس التخصص الدولي وهي هيكل التجارة الدولية ، الأمر الذي يتطلب دراسة العلاقة بين حركة التجارة وحركة الاستثمار،على سبيل المثال فإنه من شأن تحديد أسعار الصادرات التي تتم بين الشركات متعدية الجنسيات بعيدا عن ظروف العرض والطلب أن يضعف من تأثير العوامل التقييدية لنظريات التجارة الدولية كتغيرات الأسعار المحلية وأسعار الصرف، في تصحيح ما يوجد من خلل في موازين مدفوعات الدول وتحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية مع الاحتفاظ بمستوى التشغيل الكامل وهو ما يتطلب دراسته بعناية[12].

ثانيا) تأثير الإقليمية على التجارة الدولية:

لقد أثرت التكتلات الاقتصادية وبالخصوص تلك التابعة للدول الصناعية بشكل كبير على اتجاه وتوزيع التجارة الدولي.

أ .توزيع التجارة الدولية:

تحتكر الدول الصناعية المتقدمة 75% من التجارة الدولية حيث انتقل نصيبها في التجارة العالمية للسلع والخدمات من 67% عام 1985 إلى 75% عام 1996.وفي مقابل ذلك تحتل الدول النامية نسبة 18بالمئة.وقد انخفض نصيبها في السنوات الأخيرة من 36% في أوائل الثمانينات من القرن العشرين إلى النسبة المذكورة خلال التسعينات. وهذه النسبة في تناقض و ليست في زيادة خلال المدى المتوسط. وليست هناك بارقة أمل في تحقيق الطموحات التي أشارت إليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بضرورة أن يصل إنتاج الدول النامية إلى 25% من الإنتاج العالمي بحلول عام 2000 فقد وصلنا ولم يتحقق الأمل. أذ انه يشكل سكان العالم الثالث 80% من عدد سكان العالم و مع ذلك لا يساهم إلا بنسبة 7% من الإنتاج الصناعي العالمي.وتنقسم التجارة العالمية إلى تجارة في السلع و تجارة في الخدمات و قد انخفض نصيب التجارة السلعية من 86% عام 1985 إلى 79% في أوائل التسعينات من القرن العشرين.[13]

---

[12] مصطفى كامل السعيد، (1998) ، الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة، ص: 33.

[13] GODET.M،(1998)، les échanges internationaux. PUF, paris. P :102،103.

وفي المقابل ارتفع نصيب التجارة في الخدمات خلال نفس الفترة من 18% إلى 22% و قد ارتفع نصيب الدول المتقدمة في التجارة السلعية من 62% إلى 72% كما ارتفع نصيبها في تجارة الخدمات من 72% إلى 76بالمئة خلال الفترة من 1985-1995. والدول النامية لا تسيطر في الوقت الراهن إلا على حوالي 18% من تجارة السلع و20% من تجارة الخدمات وربما تقل هذه النسبة إذا ما أخذنا في الاعتبار دور الشركات الأجنبية العاملة في الدول النامية.وأن حوالي 75% من التجارة الخارجية السلعية للدول المتقدمة هي تجارة بينية تتم فيما بين هذه الدول ذاتها – في حين أن معظم تجارة الدول النامية تتم مع الدول الصناعية – والتعاون جنوب– جنوب ما زال متعثرا والإحصاءات حوله متضاربة وغير معروفة أو غير دقيقة [14]

أن معظم التجارة التي تتم بين دول الجنوب تتركز في القسم الأسيوي بين اليابان ومنطقة جنوب شرق آسيا. أما البقاع الأخرى فالتجارة بينها ذات نسبة زهيدة، فالدول العربية مثلا لا تتبادل فيما بينها إلا 7% من تجارتها الدولية، و الدول الإفريقية لا تصل نسبة تجارتها البينية إلا 8%وتستورد الدول النامية حوالي 70% من وارداتها من الدول المتقدمة عاما بعد أخر. وتتناقص التجارة بين هذه الدول عاما بعد آخر رغم الحديث عن التعاون بين الدول النامية وإنشاء المناطق الجمركية والأسواق المشتركة وغير ذلك من المشاريع التي تظل حبيسة النصوص والقواعد دون ترجمة حقيقية. فالدول العربية لديها سوق عربية مشتركة على الورق فقط منذ عام 1964ودول مجلس التعاون لم تتوصل حتى الآن إلى صيغ مناسبة للتجارة فيما بينها رغم إنشاء مجلس التعاون منذ عام 1981 والمؤتمرات التي يعقدها هذا المجلس سنويا دون فائدة تذكر.والتجارة الدولية تنمو في الخدمات بمعدل أسرع من التجارة في السلع. وقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط خلال الفترة من 1985-1995 نحو10% بالنسبة إلى التجارة في الخدمات مقابل 7% بالنسبة إلى التجارة في السلع وتستأثر الدول الصناعية بنصيب الأسد في تجارة الخدمات.كما يمكن تقسيم العالم إلى مناطق من حيث تداول السلع والخدمات. فهناك الاتحاد الأوروبي بعد معاهدة ماسترخت عام 1992 ونصيبه في التجارة الدولية حوالي 35% ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية و نصيبها حوالي 6% و دول النافتا أي أمريكا وكندا والمكسيك ونصيبها حوالي 16% من التجارة العالمية. اليابان أستراليا ونصيبها حوالي 10% من التجارة العالمية مع احتمال تغير طفيف من سنة إلى أخرى بالطبع لأن الأداء الاقتصادي للدول وللمجموعات الإقليمية قد يتعرض لبعض

[14] Godet.M.-«op.cit» p: 105.

المصاعب، أمريكا الجنوبية 6% الشرق الأوسط 10% وأفريقيا 4% والباقي موزع على الدول الأخرى شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا[15]

لكن هذه النسب ليست ثابتة تماما وإنما قابلة للتغيير كل عدة سنوات. وتتمحور التجارة الدولية عموما حول مناطق ثلاثة هي: الاتحاد الأوروبي ومنطقة (النافتا) أمريكا،كندا المكسيك. واليابان. فهذه المناطق الثلاثة تعد المصدر الرئيسي والمستورد الرئيسي من غيرها من المناطق الأخرى. فالولايات المتحدة ومعها كندا والمكسيك هي المورد الأساسي لأمريكا الجنوبية والوسطى وكذلك لليابان وبعض دول الشرق الأقصى مثل الفيليبين وفي نفس الوقت هي السوق الرئيسي لصادرات هذه الدول وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد الرئيسي لأفريقيا والشرق الأوسط وشرق أوروبا في كافة السلع تقريبا، وهي أيضا السوق الرئيسي للصادرات الإفريقية وصادرات دول الشرق الأوسط وشرق أوروبا.

فدول الاتحاد الأوروبي تأتي في المركز الأول من حيث حجم التبادل التجاري مع القارة الأفريقية حيث تستورد من إفريقيا ما قيمته 35 مليار دولار أي ما يعادل 48% من إجمالي صادرات هذه القارة لدول العالم. بينما تصدر دول الاتحاد إليها ما قيمته 42 مليار دولار و تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بـ18% والدول الأسيوية في المرتبة الثالثة.

والاتحاد الأوروبي هو الكتلة التجارية الرئيسية في العالم الآن، حيث أنه يحتل المرتبة الأولى في التجارة مع أفريقيا والشرق الأوسط ويحتل المرتبة الثانية بعد كتلة النافتا في التعامل مع أمريكا الجنوبية– في حين أن الكتلة المذكورة تأتي في المرتبة الثانية بعد الاتحاد في التعامل مع أفريقيا والشرق الأوسط.

ب .التوجهات الإقليمية للتجارة الدولية:

يستحوذ الاتحاد الأوربي على 43% من الصادرات العالمية، بينما تبلغ صادرات أمريكا الشمالية من إجمالي الصادرات العالمية 17% ،وصادرات آسيا 26% تنفرد اليابان منها بما قدره 8%. والباقي وقدره نحو 14% من صادرات العالم تتوزعه بقية المناطق الأخرى بما فيها الصين و بقية دول آسيا، ودول أمريكا اللاتينية، ودول أوربا الشرقية والوسطى، ومجموعة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا و كذا دول الشرق الأوسط و إفريقيا[16]..

---

[15] هناء عبد القادر،(2002)،مرجع سبق ذكره،ص:120.

[16] عباس برادة السنى،(2000)، العولمة الاقتصادية ، منشورات رسيس، الدار البيضاء، ص: 57 .

أما بالنسبة للواردات فإنها تزيد بصفة عامة عن الصادرات بنحو 1,04% تتوزع كما يلي: 41% من واردات العالم تذهب نحو أوروبا الغربية، 38% منها للاتحاد الأوروبي وحده، مقابل 20% نحو أمريكا الشمالية، و4% نحو آسيا، تنفرد اليابان منها باستيراد 6%. وما تبقى و قدره 15% يخص بقية المناطق العالمية الأخرى بما فيها الصين و بقية دول آسيا، وأستراليا ودول أمريكا اللاتينية، ودول أوروبا الشرقية والوسطى وكذا دول الشرق الأوسط وأفريقيا.

ج .طبيعة التجارة الدولية:

لازالت المبادلات بين الدول المتقدمة والدول النامية تخضع في جزئها الكبير إلى التقسيم الدولي للعمل الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث تأخذ شكل عام هو مواد أولية مقابل سلع صناعية. والمواد الأولية– ولأسباب تاريخية– تمثل جزءا هاما من التجارة الدولية يصل إلى 40% في مقابل 60% للسلع الصناعية. وتؤمن الدول المتقدمة حوالي 83% من تجارة السلع الصناعية في العالم تمثل حوالي 77% من جملة صادرات هذه الدول نحو الخارج في حين أن الدول النامية لا تؤمن إلا 53% من تجارة المواد الأولية في العالم على الرغم من أنها الجزء الأضخم من صادراتها بنسبة 80%. والبترول يمثل ثلاثة أرباعها. والعرب ينتجون 30% من بترول العالم[17]

وعلى الرغم من أن الدول النامية هي المصدر الرئيسي للمواد الأولية – إلا أن هناك موادا أولية توجد في الدول الصناعية أيضا وتتبادل الدول الصناعية فيما بينها سلعا أولية تصل قيمتها إلى 90 مليار دولار. وبعض هذه المواد الأولية تحتاجها دول الجنوب.

وبصفة عامة فإن 25% من قيمة صادرات الدول الصناعية نحو الدول النامية يعادل قيمة كل الصادرات في صورة مواد خام قادمة من هذه الدول نحو الدول الصناعية. والمتداول الآن في سوق التجارة الدولية عبارة عن سلع صناعية ميكانيكية بنسبة 25% من التجارة الدولية. والمحروقات سواء كانت بترول أم فحم أم غاز طبيعي بنسبة 20% وسلع صناعية أخرى بنسبة 8%والمنتجات الكيماوية بنسبة 7%والسيارات والقاطرات7%،والمواد الخام7%،والملابس والمنسوجات 5% الحديد والصلب 5%.ولتوضيح هيمنة الدول المتقدمة

[17] إدمون جوف، (1993) ،العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت ، ص :464.

على صادرات كل من السلع الصناعية و جزء هام من المواد الأولية سنستعرض صادرات بعض هذه السلع.

1. المواد الغذائية:

وتشمل الحبوب ،اللحوم ،الزيوت ،السكر ،البن ،الشاي والموز وتكاد تحتكر الدول الصناعية صادرات هذه المواد الأمر الذي يجعل دول العالم الثالث في حالة تبعية شبه كاملة للدول المتقدمة حوالي 60% من المنتجات الغذائية تمر عبر أسواق الدول المتقدمة

مع ملاحظة أن دول الجنوب تحتكر صادرات المناطق الاستوائية المتمثلة في البن والشاي و الكاكاو و تعتمد عليها الدول الصناعية اعتمادا كليا في هذا الشأن.وتحتكر الولايات المتحدة وحدها حوالي 70% من صادرات الحبوب وإذا أضيفت لها كندا وأستراليا فإن هذه الدول تحتكر 80% من تجارة القمح في العالم وتعتمد دول العالم الثالث ما عدا الأرجنتين وكذلك دول أوروبا الشرقية على الاستيراد من الخارج في هذه السلع [18]

2.المواد الأولية:

تتكون المواد الأولية إما من معادن مثل الحديد ،النحاس ،القصدير ،الفوسفات والذهب وإما من أصل نباتي القطن والجوت والكاتشوك أي المطاط وإما من أصل حيواني مثل الأصواف والجلود بقيمة 300 مليار دولار من التجارة الدولية. وعلى الرغم من أن الدول الصناعية تعد هي المستورد الرئيسي والمصدر الرئيسي في حدود 75% من المبادلات الدولية، إلا أنها تعاني من نقص في هذه المواد و تستورد حاجاتها من الدول النامية في حدود 550 من هذه المواد.

إلا أن هذه الدول ليست في موقف متشابه اتجاه استيراد هذه المواد – فداخل هذه الدول الصناعية نجد الولايات المتحدة وكندا واستراليا في موقف أفضل من غيرها نظرا لأنها منتجة أيضا للمواد الأولية الزراعية و المعدنية– في حين أن اليابان ودول الاتحاد الأوربي تعاني من نقص شديد في هذه المواد وتعتمد على دول الجنوب في الحصول على حاجاتها. وداخل الدول النامية ذاتها نجد أمريكا اللاتينية، في وضع أفضل من أفريقيا حيث لا تستورد أمريكا الجنوبية مواد خام وإنما هي مصدرة دائما لهذه المواد.

---

[18] أسامة لسجذوب،(2005)، مرجع سابق ذكره، ص: 64.

3.المنسوجات و الملابس:

إن تجارة المنسوجات والملابس لا تمثل إلا جزء قليلا من حجم التجارة الدولية قياسا بالسلع الصناعية الأخرى كالأدوية و السيارات مثلا أو البترول.و على الرغم من عدم أهميتها بالنسبة للدول الصناعية إلا أنها ذات أهمية بالنسبة للدول النامية. فخلاف لما يجري بالنسبة للسلع الصناعية الأخرى، فإن الدول النامية تعد مصدرة و ليست مستوردة في هذا الميدان. وتصل صادراتها إلى حوالي 25% من قيمة التجارة الدولية في المنسوجات والملابس 75% من هذه الصادرات موجهة إلى أسواق الدول الصناعية في الشمال بنسبة تفوق صادرات هذه الأخيرة نحو الدول النامية.

وتسجل بعض دول الشمال عجزا في ميزان مدفوعاتها اتجاه بعض الدول النامية في هذا المجال. وبعض دول الجنوب مثل بلدان جنوب شرق آسيا زادت من صادراتها نحو دول الاتحاد الأوربي بشكل كبير خلال السنوات الماضية. واتهمت المفوضية الأوربية مصر عام 1996 بممارسة سياسة الإغراق في سوق المنسوجات والملابس داخل دول السوق. وهذا الاتهام ليس صحيحا.أذ تتمتع الدول النامية بميزة نسبية في صناعة المنسوجات والملابس بسبب رخص الأيدي العاملة وتوافر المواد الخام الجيدة من الأقطان والأصواف. وكذلك خبرة زمنية طويلة في هذا الميدان. فدول الشمال تحاول الحد من صادرات الدول النامية حفاظا على أسواق العمل التقليدية فيها. حيث أن قطاع المنسوجات فيها يستوعب الآلاف من الأيدي العاملة في هذه الصناعة. وفتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية سوف يؤثر على هذه الصناعة دون ريب.

ومن المنتظر في ظل التحرير المرتقب تدريجيا لهذه التجارة الذي توصلت إليه جولة أوروجواي 1986-1993 أن تزيد دول الجنوب من صادراتها اللهم إلا إذا استخدمت الدول الصناعية سلاح مكافحة الإغراق الذي قد يفرغ هذا الاتفاق من محتواه. من أجل محاربة منتجات دول الجنوب وتحجيم دورها في السوق الدولية للمنسوجات والملابس. وما ظهر من نغمة جديدة خلال المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة من 9-13 ديسمبر عام 1996 – من مطالبة صدرت عن أمريكا وبعض ذيولها بضرورة قرض احترام معايير العمل ووقف الرق والسخرة وتحريم عمال السجون وعمل المرأة والأطفال وغير ذلك، هو أمر هدفه منع دخول صناعة المنسوجات من الدول النامية بمقولة أنه يدخل فيها عمل الرق و السخرة. و هذه حجج هدفها تحطيم الميزة النسبية لدول العالم الثالث في

صناعة المنسوجات.طبعا عارضت الدول النامية هذه البدعة الجديدة وطالبت تحويل الأمر إلى منظمة العمل الدولية لأنها المختصة أصلا بمثل هذه المسائل[19].

3.3.3.اتجاهات التجارة خلال عقد التسعينات:

عرفت التجارة الدولية خلال عقد التسعينات تقلبات متعددة. ففي سنة 1991 نمت التجارة العالمية بـــ 5.3% وبـــ 6% في سنة 1992 مقابل انخفاض في معدل الناتج العالمي من 1.6% إلى 0.7% بين عامي 1990 و1992، وبذلك زاد حجم التجارة العالمية في عام 1992 بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج في البلدان الصناعية (1.5%) بنحو أربع مرات. وعلى الرغم من ذلك فهذه المعدلات أوطأ مما كانت عليه في السنوات الأخيرة من عهد الثمانينات وهذا يعكس ظروف الكساد التي سادت في البلدان الصناعية المتقدمة. إذ سجلت في عام 1995 أدنى مستوى نمو (0.9%) منذ كساد عام 1982، مع وجود تفاوت في الأداء الاقتصادي بين هذه الدول. و في عام 1991 انخفض الناتج العالمي بنسبة تقدر بـــ (0.3%) وكان هذا أول انخفاض يسجل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[20]

وأدى التراجع الكبير في سرعة نمو الإنتاج في بعض البلدان الصناعية الكبيرة على تخفيض الطلب على السلع المتداولة. فضلا عن تراجع معدلات النمو في البلدان النامية، باستثناء بلدان شرق آسيا، التي بدأت بتنفيذ برامج التكييف الهيكلي في عامي 1990،1991، لذا شهدت حالات انكماش في الأنشطة الاقتصادية مع بدء العمل بسياسات نقدية و ضريبية متشددة. و على الرغم من زيادة الإنتاج في البلدان النامية بنسبة (4.5%) في عام 1992 إلا أن هذا النمو يحقق فروقات مهمة بين مختلف المناطق النامية[21].

والجدول التالي يوضح نموذج الصادرات و الإنتاج العالمي لبعض القطاعات

---

[19] أحمد دويدار،(1996)، الحلم بحرية التجارة و ما بعد جولة أوروجواي، دار المصرية اللبنانية،القاهرة، ، ص: 13.

[20] ادمون جوف،(1993)، مرجع سبق ذكره، ص:467.

[21] أحمد دويدار، (1996)، مرجع سبق ذكره، ص15.

الجدول رقم (3-3): نمو حجم الصادرات و الإنتاج العالمي من السلع فيما بين 1990-1997.(بالنسبة المئوية)

نمو حجم الصادرات و الإنتاج العالمي من السلع	المتوسط السنوي 1990-1997	1995	1996	1997
الصادرات العالمية من السلع	6.5	9.0	5.5	**10.0**
المنتجات الفلا حية	4.5	4.0	3.0	**6.5**
صادرات الصناعات الاستخراجية	4.5	9.0	2.5	5.0
صادرات الصناعات اليدوية	7.0	9.0	6.0	**11.5**
الإنتاج العالمي من السلع	2.0	3.0	3.0	3.5
الإنتاج الفلاحي	2.0	2.0	4.5	1.5
إنتاج الصناعات الاستخراجية	2.0	2.0	2.5	2.5
إنتاج المصنوعات	2.0	3.5	2.5	4.5
الإنتاج الإجمالي الخام العالمي	2.0	2.0	2.5	3.0

. Source: OMC، (1998)، Rapport annule sur le commerce p12

على الرغم من ارتفاع حجم الناتج العالمي إلى ما يقارب (3%) في عام 1996، فقد تبطأ نمو التجارة الدولية إلى (5.6%) أي نحو نصف معدل نمو عام 1994 (10.4%). ويعود نمو الناتج العالمي إلى الانتعاش الاقتصادي الأكثر ثباتا في الولايات المتحدة، الناجم عن استثماراتها التي حققت زيادة مهمة في الإنتاجية، و لاسيما في الصناعات التحويلية. أما اليابان فنمت بنسبة (3.5%) بهد نجاح حزمة سياستها المالية في معالجة الانكماش الذي دام لمدة طويلة.ومع استمرار نمو الناتج بسرعة ثابتة نسبيا، فإن التباين بين نمو التجارة و الناتج انخفض بشكل كبير بعد تزايده منذ عام 1990. و انخفضت كذلك مرونة التجارة بالنسبة لنمو الناتج الى أدنى مستوياتها منذ الثمانينات.

وفي شرق آسيا، تناقص نمو الصادرات، و كان من نمو الناتج للمرة الأولى منذ سنوات متعددة. العامل الرئيس وراء ذلك كان الانخفاض الشديد في أسعار سلع الكترونية معينة. أما في الصين ، فإن التخفيض في ضريبة الصادرات في أواخر عام 1995، حث المنشآت على زيادة صادراتها بأكبر قدر ممكن، متضمنة الصادرات المخطط لها لعام 1996. في أمريكا اللاتينية، لاسيما بين أعضاء ميركوسر (السوق الجنوبي المشتركة) ارتفعت الصادرات على نحو كبير وتزايدت التجارة البينية بين بلدان المنطقة. بيد أن معدل نمو قيمة

الصادرات السلعية للمنطقة ككل و الذي بلغ نحو (10%) في عام 1996. كان أقل من نصف معدل العام السابق.

سجلت حركة التجارة العالمية نموا قويا بنسبة (7.3%) في عام 1997 وذلك بسبب نمو التجارة لكل من البلدان المتقدمة و النامية على السواء. وقد تزايد حجم الصادرات العالمية على (9.5%) بعد الانخفاض من (9%) إلى (5%) بين عامي 1995 ، 1996.وقد أصبح التباعد بين اتجاه نمو التجارة و الناتج العالميين واضحا مرة أخرى بشكل واسع. وباستثناء الصادرات الإفريقية والاستيرادات الصينية. كان هناك تسارع واسع، بمعدلات متباينة، في نمو حجم الصادرات والاستيرادات على مستوى البلدان المنفردة أو على مستوى الأقاليم لاسيما استيرادات أمريكا اللاتينية التي نمت بأكثر من (21%) بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي القوي، مقارنة مع نسبة (12.5%) لصادراتها.

للسبب نفسه، تضاعفت معدلات نمو الصادرات والاستيرادات الأمريكية من (6.3%) في عام 1996إلى نحو (12%) في عام 1997. أما في الاتحاد الأوروبي فقد نمت الصادرات على نحو أسرع من الاستيرادات وبنسبة (8%) مقابل (6.5%) وعلى النقيض نمت استيرادي الاقتصاديات في مرحلة الانتقال على نحو أسرع من الصادرات وبنسبة (16%) مقابل (11%)[22].

الميزة الرئيسية لعام 1997 هي الأزمة الشرق الأسيوية والتي كان النمو العالمي يعتمد قبل وقوعها على التوسع في الولايات المتحدة و شرق آسيا. وباستثناء الصين وإقليم تايوان التابع لها. كانت الاقتصاديات الشرق أسيوية السريعة النمو و الولايات المتحدة معا تمثل مصادر الطلب العالمية الرئيسية، وكانت تعاني من عجوزات خارجية كبيرة مولتها من خلال تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. في حين كانت كل من أوروبا الغربية واليابان تحقق فوائض تجارية كبيرة. أن محاولات بلدان شرق آسيا الهادفة إلى تعديل أسعار الصرف وتخفيض العجوزات الخارجية بهدف إدامة النمو السريع حققت نتائج عكسية، فقد قلصت من العجوزات ولكن من خلال اضطرار النمو. وهكذا زادت الأزمة الأسيوية من حجم فجوة الطلب العالمي وولدت اختلالات تجارية وتقلبات أكبر في العملة، ولم يكن الأثر المباشر لهذه الأزمة كبيرا في عام 1997 على التطورات الاقتصادية العالمية، ومع ذلك فقد هبط النمو في البلدان الشرق أسيوية على نحو حاد في الربع الأخير من العام.

---

[22] CNUCED ،(1998)،**le commerce et développement**" Rapport annuel ،New York، p :5.

على الرغم من هبوط الناتج المحلي الإجمالي في اليابان وآثار الأزمة المالية الأسيوية، كانت هناك زيادة في معدل نمو استيرادات البلدان الأسيوية النامية كافة، ما عدا الصين. فضلا عن نمو حجم الصادرات في اليابان والبلدان الأسيوية الأخرى، إذ ارتفعت الصادرات إلى أكثر من (20%) و كان لكل من اليابان، والصين، وجنوب و شرق آسيا معدلات نمو صادرات تفوق معدلات نمو الاستيراد. وبالنسبة إلى قيمة الصادرات العالمية من السلع و الخدمات، فقد بلغت نحو (6738 مليار دولار) في عام 1997 منها نحو(5371) مليار دولار قيمة الصادرات السلع و (1369) مليار دولار لصادرات الخدمات، وذلك مقارنة بقيم عام 1999 التي كانت (6535) مليار دولار لإجمالي الصادرات و منها (5196) مليار دولار للسلع و(1339) مليار دولار للخدمات. وهذا يعني أن نمو التجارة الدولية ما زال مستمرا بمعدلات متزايدة على الرغم من الأزمة الأسيوية. سجلت البلدان المتقدمة تحسنا طفيفا في عام 1997 (2.7%)، و ذلك ناجم بشكل كبير عن تسارع النمو في الولايات المتحدة البالغ (2.3%) فضلا عن الانتعاش في عدد من البلدان. وأخيرا على الرغم من تباطؤ النمو في البلدان النامية عموما، فإن معدله (5.4%) كان ما يزال أعلى من معدلات نمو الاقتصاديات الأخرى. علما أن أمريكا اللاتينية تميزت بأفضل أداء اقتصادي في عام 1997 محققة نموا بنسبة (5.2%) مقارنة بـــ (3.6%) في العام السابق و ذلك ناجم عن الانتعاش القوي في الاستثمار و التوسع المستمر في الصادرات[23].

ويمكن تفسير التطور في العلاقة التقليدية بين نمو التجارة و الناتج العالميين و المتمثل باستمرار قيمة التجارة الدولية بالتوسع على أسرع من الناتج العالمي للمدة 1970-1997 كنتيجة للسمات الجديدة للتجارة على نطاق العالم والتي نجمت عن ظاهرة الاندماج بين الأسواق على نحو متزايد، والارتفاع في التجارة داخل الكيانات، سواء شركات أو أقاليم، فضلا عن قدرة المنتجين على تجزئة عمليات الإنتاج وتوزيعها في مناطق جغرافية متنوعة و متفرقة على وفق سلسلة القيمة المضافة، وعمليات الاندماجات والامتيازات بين الدول المتميزة بارتفاع نسبة التجارة على الناتج المحلي الإجمالي وأخيرا ظهور الصادرات الكبيرة من السلع المصنعة من الاقتصاديات حديثة التصنيع ذات الأجر الأدنى إلى البلدان ذات الأجر الأعلى

---

[23] CNUCED،(1998)، op.cit، p.:13

4.3.3.اتجاهات التجارة الدولية في بداية الألفية الثالثة:

تميزت سنة 2001 بانخفاض في الإنتاج العالمي والتجارة الدولية فقد بلغ معدل الإنتاج العالمي أدنى مستوياته منذ 1982 بحيث وصل على 1.5%، حيثما انخفضت التجارة الدولية إلى 1.5% بعدما كانت 11% في سنة 2000. يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الاستثمارات خلال سنة 2001 بأمريكا الشمالية (-3%) بعدما كان 10% من سنة 2000. فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نمت بـــ 15% خلال 2000/1999 فإنها انخفضت سنة 2001 بأكثر من الثلث.

لعل هذه الانخفاضات التي عرضها الإنتاج العالمي و التجارة الدولية خلال سنة 2001 ترجع أساسا إلى تأثيرات أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية والتي مست أغلب القطاعات في كل المناطق باستثناء بعض دول آسيا.و الجدول الموالي يوضح نمو صادرات السلع و الخدمات لمدة 2000/1999

الجدول رقم(3-4):صادرات السلع و الخدمات 2002/1999

(مليار $ و %)

	القيمة	التعبير السنوي				
	2001	00/90	1999	2000	2001	**2002**
السلع	**5984**	**6.5**	**4**	**13**	**4.5-**	**4-**
الخدمات	**1458**	**6.5**	**3**	**6**	**0.5-**	**-**

Source: FMI،(2002)، perspectives de l'économie Mondiale. p.10

تبين هذه الأرقام أن معدلات نمو التجارة الدولية في السلع و الخدمات كانت سالبة خلال سنة 2001 و2002، حيث وصلت إلى(4.5%) في السلع و(0.5%) في الخدمات سنة 2001 واستمر إلى التقهقر سنة 2002 حيث كان (-4%) سنة 2002 في السلع.

ترجع هذه الاتجاهات الجديدة للإنتاج و التجارة الدولية إلى عدة عوامل من أهمها[24]:

- ✓ انخفاض الإنفاق في قطاع تكنولوجيات الإعلام أدى إلى انخفاض في تجارة التجهيزات المكتبية و أجهزة الاتصال.

[24] OMC،(2002)، **Rapport annuel** ،p: 12.

- ✓ -تأثير انخفاض الإنتاج العالمي على مجموعة من القطاعات الأساسية كالحديد والصلب مثلا.
- ✓ انخفاض سعر البترول بـــ 9% أدى إلى انخفاض صادرات المحروقات بـــ 8%.
- ✓ انخفاض صادرات الدول النامية من المنتوجات الصناعية بحيث انخفضت صادرات المنسوجات من 3.1% من التجارة العالمية إلى 2.1%.

بدورها تأثرت المناطق الجغرافية العالمية بهذه الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العالمي. بحيث أن الانخفاض الذي عرفه الإنتاج العالمي سنة 2001 كان له تأثير واضحا على المناطق العالمية الرئيسية، أوروبا أمريكا الشمالية، آسيا وأمريكا اللاتينية

.لقد سجلت هذه المناطق الأربعة انخفاضا محسوسا في الصادرات و الواردات، بينما سجلت اقتصاديات الانتقال "Economie de Transition" ارتفاعا في القيمة في تجارتها الدولية وهذا راجع إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول، وارتفعت صادراتها إلى المناطق الأولى بـــ 12% سنة 2001 انخفضت صادرات أوروبا الغربية بنسبة3% وأمريكا اللاتينية بنسبة 4 بالمئة . [25]

أما بالنسبة للدول النامية، فقد سجلت صادراتها وارداتها انخفاضا بنسبة 6% و4% على التوالي بسبب انخفاض طلب الدول الصناعية عليها. وهبطت حصة هذه الدول في السوق العالمي من 29.1% إلى 26.2%. الجدول الموالي يوضح نمو تجارة وإنتاج الدول النامية خلال الفترة 1999/2001.

---

[25] FMI،(2002)، **perspectives de l'économie mondiale** ، op.cit.، p 12.

لجدول رقم (3-5):نمو تجارة و إنتاج الدول النامية 1999 /2001

(تغير النسبة المئوية)

	2000-90	1999	2000	2001
الإنتاج الداخلي الخام	5	3.5	5.5	2
حجم صادرات السلع	9	7.0	14.5	00
حجم واردات السلع	8.5	6	16	0.5-
قيمة صادرات السلع	9	10	24	6.5-
قيمة واردات السلع	8.5	5	20.5	4.0-

Source: OMC، (2002)، rapport annuel.. P 14.

يلاحظ من خلال هذه الأرقام أن نمو الإنتاج والتجارة الدولية عرف نكسة كبيرة سنة 2001. حيث سجل هذا النمو أرقاما سالبة بينما كان يفوق في السنوات السابقة متوسط النمو العالمي. و تشير دراسات منظمة التجارة العالمية أن التبادل التجاري الإقليمي عرف هو أيضا انخفاضا خلال سنة 2001، فانخفض بنسبة 2% في الاتحاد الأوروبي وبنسبة 7% في دول أمريكا الشمالية وبنسبة 10% في دول ميركسور (Mercosur) وبنفس النسبة في دول آسيا[26].وتعتبر سنة 2003 سنة انتعاش وانطلاقة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية من جديد، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(3-6):نمو حجم الصادرات و الإنتاج العالمي: 1995-2003

(نسبة مئوية)

	95-00	2001	2002	2003
الإنتاج العالمي للسلع	7	0.5-	1.0	3.0
التجارة العالمية للسلع	4	0.5-	3.0	4.5
الإنتاج العالمي الخام	3	1	1.5	2.5

OMC، (.2003)، rapport annuel...p.41

[26] OMC،(2002) ،rapport annuel، Opcit،.p:.13.

تبين الأرقام الواردة في الجدول أن نمو حجم الصادرات و الإنتاج بدأ يتصاعد ابتداء من سنة 2002 حيث انتقل من(-05%) من سنة 2001 إلى 3% بالنسبة للإنتاج ومن(-0.5%) إلى (4.5%) بالنسبة للصادرات ،وكان لانتعاش الإنتاج العالمي تأثيرا على تجارة المناطق في السلع وهذا ما يبينه الجدول

الجدول رقم(3-7):نمو حجم التجارة الدولية في السلع للمناطق 03/95

(تغير% مئوية)

الواردات			المناطق	الصادرات		
2003	2002	95/00		00/95	2002	2003
5	3	7	العالم	7	3	4.5
5.5	4	10.5	أمريكا الشمالية	7	2.5-	1.5
0.5	7-	10	أمريكا اللاتينية	9.5	0.5-	4
1.5	00	06	الاتحاد الأوروبي(15)	6	1.5	0.5
11	8.5	5.5	آسيا	8.5	10.5	11
7	1.5	4.5	اليابان	9.5	8	9.5

Source:OMC، (2003)، rapport annuel،p،41.

يظهر من خلال هذا الجدول أن نمو التجارة في الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية هبطت معدلاتها بالنسبة إلى فترة 2000/95 بشكل كبير وهذا راجع إلى تأثير أزمة الاقتصاد العالمي لسنة 2001. فالارتفاع في معدلات النمو خلال سنة 2003 صاحبه ارتفاع في قيمة الواردات والصادرات للمناطق الرئيسية عبر العالم، حيث بلغت قيمة الواردات في السلع 1540 مليار دولار سنة 2003 مرتفعا بنسبة 8% على ما كان عليه سنة 2002 بأمريكا الشمالية. بينما وصل بإفريقيا إلى 21% سنة 2003 (166 مليار دولار) عوض 2% سنة 2002. وبلغت قيمة هذه الواردات بآسيا واليابان بسنة 2003 بنسبة 19% و14% على التوالي.

فالصادرات عرفت هي أيضا نموا محسوسا خلال سنة 2003. حيث نمت بـــ 5% أمريكا الشمالية مقارنة سنة 2002(4%) و بـــ 23% بإفريقيا (2% سنة 2002) و بـــ 17% بآسيا (8% سنة 2002).

كما عرفت تجارة الخدمات خلال نفس السنة نموا وصل إلى 4% في الواردات و 6% في الصادرات عالميا. نفس الاتجاه عرفته واردات و صادرات المناطق الجغرافية

المختلفة، فارتفعت واردات و صادرات أمريكا الشمالية بـــ 13% سنة 2003 مسجلة إيرادات بلغت 279 مليار و229 مليار دولار على التوالي.بينما بلغت هذه القيمة بإفريقيا وآسيا 56 مليار دولار و402 مليار دولار على التوالي في الواردات و39 مليار دولار و352 مليار دولار على التوالي في الصادرات. هذه القيم تناسبها معدلات نمو وصلت إلى 16% و23%. على التوالي للواردات و10% و9% على التوالي للصادرات[27].

تميزت سنة 2004 بارتفاع هام للنمو الاقتصادي في أغلب المناطق الجغرافية العالمية الكبرى، الأمر الذي أدى إلى توسع كبير في التجارة الدوليةفعرفت منطقة أمريكا اللاتينية و الاقتصاديات الانتقالية ارتفاع محسوسا في تجارتها الدولية، و نفس الوتيرة عرفها دول آسيا و خاصة الصين و الهند اللذان سجلا نمو اقتصادي بلغ على التوالي 9.5% و73بالمئة [28].

خلال سنة 2004 سجلت الصادرات ارتفاع بـــ 9% و هذا راجع إلى النتائج الإيجابية التي عرفتها صادرات المنتوجات الصناعية بحيث بلغ نموها 10% سنة 2004 ضعف معدل سنة 2003. بينما عرفت المواد الزراعية ارتفاعا بـــ 3.5%.والجدول الموالي يبين تطور تجارة السلع والخدمات خلال الفترة 2000 ــ2004

الجدول رقم(3-8):نمو الصادرات العالمية للسلع و الخدمات(2000-2004)

(مليار دولار)

	القيمة	التغير السنوي %		
	2004	2002	2003	2004
1)السلع:				
- المنتجات الزراعية	8904	5	17	21
- الطاقة و الصناعة الإستراتيجية	783	6	16	15
- المنتجات الصناعية	1281	0	23	32
2-الخدمات				
- النقل	500	4	14	23
- الأسفار	625	4	10	18
- أخرى	1000	10	16	16

Source: OMC، (2004) ،rapport annuel،p:48.

[27] OMC،:(2003) ، **rapport annuel**. ، p:43.

[28] OMC،:(2004).، **rapport annuel**.، p: 47.

تؤكد الأرقام الواردة في الجدول التوسع الكبير للتجارة الدولية خلال سنة 2004 بحيث وصلت معدلات جد مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة فارتفعت المنتجات السلعية من 5% سنة 2002 إلى 21% سنة 2004. والخدمات من 7% إلى 18%. ويعود هذا الارتفاع إلى الانتعاش الذي عرفه الإنتاج العالمي في كل من أمريكا الشمالية 9% وأوروبا 7%.

وكان لهذا الانتعاش الاقتصادي تأثيرا على تجارة المناطق الجغرافية خلال سنة 2004. فانتقل معدل نمو الواردات من 5% سنة 2003 إلى 9% سنة 2004 على المستوى العالمي بينما ارتفع هذا المعدل من 1% إلى 7.5% بأمريكا الشمالية في الواردات ومن 5.5% إلى 10% في الصادرات. وبلغ في آسيا إلى 14.5% سنة 2004 في كل من الواردات و الصادرات[29].

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه الجديد للتجارة الدولية خلال الألفية الثالثة عرف ازدياد نسبة التجارة البينية للتكتلات الاقتصادية الكبرى حيث وصلت نسبة هذه التجارة في الاتحاد الأوروبي إلى 67.6% في الصادرات و66.2% في الواردات، بينما وصلت عند مجموعة نافتاNAFTA إلى 55.9% في الصادرات و 35.3% في الواردات.

يتوقع أن يستمر نمو الاقتصاد الدولي بمعدلات متواضعة تقدر بحوالي 3% خلال عام 2006. إلا أن هذا المعدل من النمو هو نفس متوسط معدل النمو المتحقق في العقد الماضي. يبقى الاقتصاد الأمريكي هو القاطرة الرئيسية لنمو الاقتصاد الدولي، إلا النمو المتسارع لاقتصاد الصين، و الهند و بعض الاقتصاديات الكبيرة يكتسب أهمية متزايدة في هذا الصدد. تباطأ مستوى النمو الاقتصادي لدى أغلب الدول المتقدمة خلال عام 2005، ولا يتوقع أن يحدث لها انتعاش خلال عام 2006. يتوقع في هذا الصدد أن يحقق الاقتصاد الأمريكي المزيد من النمو المتواضع بمعدل 1 و3%، بينما سيعم أوروبا أداء اقتصادي باهت مصحوبا بمعدل ضعيف من النمو يبلغ 1 و2% خلال عام 2006.يتوقع أيضا أن يستمر الانتعاش في أداء الاقتصاد الياباني و إن كان بمعدل متواضع يقدر بحوالي 2%.[30]

ستفوق معدلات النمو لدى الدول النامية والاقتصاديات المارة بمرحلة تحول متوسط معدل النمو على المستوى الدولي بصفة عامة. يتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو اقتصاديات الدول

---

[29] OMC ،.(2004). ،rapport annuel،p: 49.

[30] onu، (2005) ،Situation Economique mondiale ،p:1.

النامية 6 و5%، بينما يتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الاقتصاديات المارة بمرحلة تحول 9 و5%، و ذلك بالرغم من أن تلك الاقتصاديات ستواجه تحديات أكبر خلال عام 2006.

تعد الصين والهند من أنشط الاقتصاديات بلا منازع، ويتوقع لشرق و جنوب آسيا تحقيق معدلات نمو تزيد على 5%. ستتخلف أمريكا اللاتينية بعض الشيء عن الركب وتحاول اللحاق به بمعدل للنمو يبلغ 9 و3%، إلا أن النمو في إفريقيا يتوقع له أن يظل قويا بمعدل يفوق 5%. يتوقع أيضا أن تحقق الدول الأقل نموا معدلات أفضل للنمو تبلغ 6 و6%، و هو ما يعد أسرع متوسط لمعدلات النمو لدى الدول الأقل نموا، فإن متوسط نمو الدخل للفرد ما زال غير كاف لدى العديد من تلك الدول حتى تتمكن من تحقيق تقدم ملموس اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خاصة فيما يتعلق بخفض معدلات الفقر الموقع للنصف بحلول عام 2015،ويرجع الجزء الأكبر من حالة الانتعاش الاقتصادي المتحققة لدى الدول النامية إلى ارتفاع أسعار صادرات السلع الولية، و التي لا يتوقع لها الاستمرار على مستوياتها في المدى الطويل. ستعاني الدول الأقل نموا المستوردة الصافية للنفط و المنتجات الزراعية من ارتفاع أسعار وارداتها من النفط والغذاء.

ما زالت التجارة الدولية تمثل الدافع الرئيسي وراء نمو الاقتصاد الدولي، وما زال معدل نمو التجارة الدولية يمثل ضعف معدل نمو الناتج العالمي. شهدت الاقتصاديات النامية الأكبر مثل الصين و الهند نموا متواصلا للأنشطة التصديرية.

يوجد عدد لا بأس به من الدول النامية حقق مكاسب من التحسن الكبير في شروط التبادل التجاري على مدى الأعوام القليلة الماضية، و يرجع ذلك في شق كبير منه إلى الانتعاش الحادث في أسعار النفط و بعض السلع الأولية الأخرى. يوجد من ناحية أخرى عددا من الدول المستوردة للنفط و المصدرة للحاصلات الزراعية قد تضررت من شروط التبادل التجاري السائدة و عانت من الخسارة، و ذلك في ضوء أن ارتفاع أسعار النفط فاق نسبة الارتفاع في أسعار صادرات تلك الدول أو نتيجة لتدهور أسعار الصادرات السلعية لتلك الدول أو للسببين معا. يمكن القول بصفة عامة، أن أسعار السلع الأولية قد بلغ مستوى القمة و أنه من المنتظر أن تنخفض أسعار العديد من السلع الأولية غير النفطية.

4.3.اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تفسر التغيرات الأساسية التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي منذ بداية عقد السبعينات إلى الوقت الحاضر، معظم التقلبات في مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية،

وارتفاع الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر. و من أهم هذه التغيرات حدوث تحرك قوي باتجاه نظام السوق، و تحرير أنظمة التجارة والاستثمار، و زيادة الاندماج الاقتصادي العالمي

1.4.3.العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة متشابكان تشابكا يتعذر حله، سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي للاستراتيجيات وعمليات الشركات أم على مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاديات الوطنية، و هما بذلك يؤثران على عملية التنمية بشكل مشترك وغير مباشر من خلال الروابط التي تربطهما ببعضها، أدى هذا الأمر إلى تزايد جهود الحكومات والشركات عابرة القوميات و المنظمات الدولية لتأسيس إطار ذي نهج متسقة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في البيئة الجديدة لهما. حيث يكون لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر يتصل بالتجارة بما أن الشركات عابرة القوميات يهمها ما إذا كان بلد ما ملائما لا شراكه في تقسيم العمل داخل الشركة، و في الوقت نفسه يجب أن يكون للسياسة التجارية عنصر خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك للإفادة من فرص الوصول إلى الأسواق التي توفرها الشركات عابرة القوميات[31]

يمكن لسياسات التجارة تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق متعددة، أن فرض تعريفة عالية قد يكون كافيا لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات،ويعطل ببذلك إجراءات حماية التجارة. أن المكاسب المتحققة من هذا الإجراء قد تكون محدودة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر المنجذب إلى الأسواق المحمية يميل إلى أن يأخذ شكل وحدات الإنتاج لغرض تجهيز السوق المحلي، وبذا تكون هذه الوحدات غير منافسة لغرض الإنتاج من أجل التصدير. لاسيما إذا كانت المدخلات المحلية مكلفة أو من نوعية رديئة.

وبالمقابل فإن مستوى أوطأ من حماية الواردات أو الانفتاح وتحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير. ثم إسناد هذه النتائج بدراسة للبنك الدولي وجدت أن نسبة الصادرات إلى مجموع مبيعات الشركات المنتسبة اليابانية في قطاع الصناعة التحويلية في الدول الأسيوية المفتوحة نسبيا كان (45%) في عام 1992، في حين كانت النسبة المناظرة في دول أمريكا اللاتينية المحمية نسبيا (23%) فقط، فضلا عن ذلك فإن

[31] محمد بن عبد العزيز بن عبد الله،(2005)،الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس،عمان، ص:57.

الاتفاقيات التجارة الإقليمية أثرا واضحا على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في سبيل المثال، الاتفاقات الخاصة بمناطق التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية والنافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)، كما يقدم التكامل الاقتصادي الأوروبي أفضل مثال على التحرك من علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البسيطة إلى علاقة مركبة، إذ ارتفعت مشاركة الشركات عابرة القوميات الأمريكية و اليابانية في أسواق الاتحاد الأوروبي بعد تحرير التجارة في المنطقة، مما زاد بالتالي من التجارة داخل الاتحاد الأوروبي من جهة و التجارة داخل شبكة الشركة من جهة ثانية[32].

نخلص مما تقدم على أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بديلا للاستيرادات كليا من خلال الحوافز التعريفية مثلا، أو موجها كليا نحو التصدير من خلال مناطق تجهيز الصادرات. كما أن الجهود الدولية الرامية على تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، إنما تسعى لتوفير إطار يمكن الشركات عابرة القوميات من النمو والتوسع عالميا بشكل أكبر. في ظل البيئة الجديدة المتسمة بظهور نظم الإنتاج الدولي المتكاملة و التي تمثل تدفقات الاستثمار والتجارة شريان الحياة بالنسبة لها. لذا نلاحظ قيادة هذه الجهود من الدول المتقدمة الأم الرئيسية للشركات عابرة القوميات أو المؤسسات الدولية العاملة تحت لوائها، وتهدف جميعها إلى إنشاء اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر ليكون منافسا من حيث الأهمية التجارة الدولية، وذلك لتوفير إطار جديد تحافظ فيه الشركات عابرة القوميات على قدرتها التنافسية أو تزيدها، وتزيد بذلك من درجة هيمنتها على الأسواق العالمية من خلال الاستثمار والتجارة.

2.4.3.تطور اتجاهات الاستثمار الأجنبي:

دخلت ظاهرة حركة رؤوس الأموال في بداية عقد السبعينات مرحلة جديدة هي مرحلة "تدويل رأس المال" من خلال الشركات عابرة القوميات عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلا عن الاستخدام الواسع للقروض والمساعدات، و حدث ارتفاع كبير في الطلب على التمويل الدولي خلال هذا العقد بالنظر لازدياد حالات اختلال التوازن في المدفوعات الخارجية

وتمثل بداية الثمانينات بداية الأزمة المالية الدولية نتيجة تأثر النظام المالي الدولي بالصدمات الخارجية الكبيرة، إذ اتسمت هذه المدة، بتغير أسعار الفائدة الدولية وارتفاعها عامة، وبتذبذب أسعار الصرف الرئيسية بصورة حادة، وهبوط أسعار السلع، وبالكساد في

[32] OMC: ،(1996)،**commerce et ide** ، rapport annuel;،p :108.

جزء كبير من الاقتصاد العالمي لذا تدهور مركز البلدان النامية المقترضة الرئيسة في ظل الأوضاع المذكورة، فضلا عن هبوط صادراتها خلال هذه المدة، مما أظهر صعوبات واسعة النطاق بشأن خدمة الديون و لاسيما دول أمريكا اللاتينية، ثم إفريقيا و آسيا بسبب إفراطها في الاعتماد على القروض. خلال المدة 1980–1993 ارتفع حجم المديونية من (658–1.812) مليار دولار أي تضاعف (3) مرات تقريبا و تشكل الديون طويلة الأجل النسبة الأعظم من المديونية إذ تمثل ما يزيد على ثلاثة أرباعها ارتفعت من (481–1424) مليون دولار للمدة نفسها.والجدول التالي يوضح تطور هيكل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية منذ السبعينات.

الجدول رقم(3–9):صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية للمدة (1973–1997)

(متوسطات سنوية، مليار دولار).

	1973 – 1977	1978– 1982	1983– 1988	1990– 1996	1992	1993	1994	1995	1996	1997
جميع البلدان النامية:										
صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة	10.2	26	11.6	130.6	119.7	142	116.2	149 4.	216.3	144.6
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	3.6	9.0	12.6	45.6	33.7	49.5	71.9	78.8	101.6	106.2
صافي الاستثمار الأجنبي غير مباشر	0.2	1.7	4.3	47.7	51.6	88.9	84.1	15.6	39.2	28.1
صافي الاستثمارات الأخرى	6.4	15.3	5.2–	28.2	34.3	3.6	40.0–	54.6	75.1	10.1
صافي التدفقات الرسمية	11.0	25.5	29.5	14.5	13.7	20.0	19.7	32.8	– 12.1	2.4–
إفريقيا:										
صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة	4.5	4.3	0.5	5.3	–	2.8	9.0	10.9	12.9	6.8

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	1.0	0.3	1.1	2.8	2.0	2.0	3.5	3.3	5.0	5.2
صافي الاستثمار الأجنبي غير مباشر	0.1	0.3-	0.4-	0.0	0.7-	0.8	0.4	1.9	0.6	0.2
صافي الاستثمارات الأخرى	3.4	4.3	0.1-	2.5	1.2-	-	5.1	5.8	7.3	1.4
صافي التدفقات الرسمية	2.4	7.2	6.6	6.0	8.6	5.9	7.5	6.9	0.9	1.2
آسيا:					2.1					
صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة	4.3	13.9	11.2	55.3	21.0	53.4	62.4	89.2	101.2	34.2
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	1.4	3.0	5.6	32.2	17.6	34.1	43.4	49.6	58 9	51.1
صافي الاستثمار الأجنبي غير مباشر	0.1	0.2	0.0	5.8	1.0	11.7	10.0	9.3	7.9	0.2
صافي الاستثمارات الأخرى	2.8	10.7	4.7	17.2	2.4	7.6	8.9	30.3	34.4	-17.0
صافي التدفقات الرسمية	4.0	7.4	6.4	7.2	10.5	9.9	5.9	5.6	4.5	12.4
أمريكا اللاتينية و الكاريبي:								37.1	83.1	87.9
صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة	11.7	28.9	2.0-	46.1	55.9	63.3	45.8	23.6	36.6	47.7
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	2.5	5.8	4.7	18.1	12.9	11.6	23.2	-7.2	25.0	23.7
صافي	0.0	2.0	1.2-	28.9	30.4	61.1	61.1	19.	21.2	16.4

الاستثمار الأجنبي غير مباشر									
صافي الاستثمارات الأخرى	9.2	21.1	5.6-	1.0-	12.6	- 9.4	38.7-	21. 9	14.7 -	8.1-
								4		

Source: FMI،(1997) ،Economie Mondiale، rapport annuel، p:6.

يبين الجدول التحولات المهمة التي شهدها هيكل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية منذ بداية عقد السبعينات. نلاحظ بوضوح النمو السريع و الأكبر للتدفقات غير الميسرة مقارنة بالتدفقات الميسرة، و لاسيما ارتفاع الإقراض المصرفي المنشئ للدين الذي مارس دورا رئيسيا في هذا العقد، مقابل انخفاض الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر و معونات التنمية الرسمية التي تمثل العناصر الأكثر أهمية من التدفقات الخاصة غير المنشئة للدين، إذ نمت بسرعة أوطأ بكثير من الإقراض المصرفي.

يمكن إجمال أسباب تخلف نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وراء نمو الإقراض المصرفي بما يأتي[33]:

- ✓ الزيادة في أسعار النفط بين الأعوام 1973-1974 و1979-1980 أدت إلى فوائض كبيرة في رؤوس الأموال في البلدان المصدرة للنفط ذات الطاقة الاستيعابية منخفضة. مما أحدث تغيرات في هيكل النظام المالي الدولي نتيجة تراكم الودائع قصيرة الأجل التي وظفتها البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في إدارة الدين قصير الأجل في المصارف المتعدية الجنسية، ونتيجة لهذه الوفرة النسبية في موارد الإقراض، ظلت أسعار الفائدة على أسواق رؤوس الأموال الدولية منخفضة- لأن إعادة الفوائض النفطية أحدث تخمة شديدة في السيولة الدولية- و لاسيما من وجهة نظر البلدان النامية المقترضة، و التي كانت في حالات متعددة تتوقع ارتفاع أسعار صادراتها لتتجاوز أسعار الفائدة، لذا فإن حصة كبيرة من الاقتراض تم بعد الزيادة الأولى في سعر النفط بهدف تمويل عجوزات الحساب الجاري التي تزايدت في معظم الحالات بسبب التغيرات المعاكسة في الأسعار النسبية الدولية في غير صالح البلدان النامية. ونظرا لخصوصية مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر فلم يكن من المحتمل أن يمول هذا المصدر حصة كبيرة من هذه العجوزات، و لهذا السبب حدث

[33] رضا عبد السلام،(2002)،محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة،دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، ص:102.

التحول خلال السبعينات في تركيبة التدفقات المالية لصالح الإقراض المصرفي و نستطيع أن نتبين حجم هذه العملية إذا عرفنا أم مجموع عجز الحساب الجاري في البلدان النامية غير المنتجة للنفط للمدة 1974-1983 قد وصل إلى (588) مليار دولار في حين بلغ اقتراض هذه البلدان من البنوك (216) مليار دولار و بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (82) مليار دولار.

- ✓ الجانب الأكبر من الإقراض المصرفي قامت به إما حكومات البلدان النامية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات أو عجز المالية العامة. و ربما كان من الصعب على رأس المال السهمي- المرتبطة بصورة أكثر مباشرة باستثمار المنشآت الخاصة- أن يحجل محل نسبة كبيرة من هذا الاقتراض، على الأقل في الأجل القصير.
- ✓ أسهمت السياسات التقييدية التي اتبعها كثير من البلدان النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الشركات عابرة القوميات بدورها في زيادة الاعتماد على الائتمان المصرفي.

إن النمو السريع في الإقراض المصرفي التجاري اتسم بثلاث خصائص بارزة.

- ✓ **الأولى** أنه وجه نحو عدد محدود جدا من البلدان النامية ذات الدخل المتوسط و العالي.
- ✓ **والثانية** أن جزءا كبيرا من هذه القروض قامت على أساس أسعار فائدة عائمة.
- ✓ و **الأخيرة** أن القروض قصيرة الأجل أصبحت ذات أهمية متزايدة بوصفها هذه الظواهر المتلازمة أن الدين الخاضع لأسعار فائدة عائمة لأربعة بلدان (الأرجنتين و البرازيل و المكسيك وجمهورية كوريا) ازدادت إلى ما يقرب من (100) مليار دولار خلال السنوات 1979-1982، مقارنة بمجموع تدفقات المساعدات الائتمانية الرسمية إلى البلدان النامية جميعها خلال السنوات79-1980 التي بلغت ما يزيد بقليل عن (100) مليار دولار، و هناك معيار آخر لقياس مدى هذا الدين هو مجموع الأرصدة المتراكمة الـ الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية البالغ (120) مليار دولار في نهاية عام (1980).

.إن أهمية أزمة المديونية تكمن في توافقها لتغييرات عديدة على الصعيد المالي. كاتجاه التدفقات المالية نحو الهبوط عموما مع التغير في هيكل هذه التدفقات المالية. و نتيجة لذلك كان لابد أن تبرز اتجاهات جديدة على صعيد التدفقات المالية الدولية من أهمها[34]:

- ✓ انخفاض كبير في القروض المصرفية الدولية، إذ انخفض معدل نموها السنوي البالغ (34%) لمتوسط المدة 1964-1973 إلى (26.7%) للمدة 1973-1980 ثم حافظ على مستوى (12%) للمدة 1980-1985 و1985-1994. أما التدفق الصافي لهذه القروض فقد انخفض بين عامي 1980 و1986 من (18.3-7) مليار دولار.
- ✓ ارتفاع نسبة المصادر التمويلية الخاصة على حساب المصادر الرسمية، حيث بلغ الإقراض المصرفي الخاص دورته عام 1981 إذ بلغ 90 مليار دولار.
- ✓ بروز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر مهم، واضح البديل الرئيس للإقراض الخاص و ذلك في مواجهة صعوبات الحصول على قروض مصرفية جديدة من المصارف المتعددة الجنسية بعد أن تجاوزت مطالبها خلال عقد السبعينات رصيد استثمارات الشركات عابرة القوميات في البلدان النامية قاطبة.

نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية سنويا بنسبة (14.8%) ثم عادت إلى مستواها الأول تقريبا (14.3%) للمدة 1985-1994 واحتلت بذلك موقعا أعلى من القروض المصرفية الدولية للمدة الأخيرة (12%) .أما في البلدان النامية فقد تحول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصدر مهم لرأس المال الأجنبي طويل الأجل. زاد صافي تدفقات الموارد طويلة الأجل من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية خلال المدة 1980-1991، من متوسط سنوي قدره (68.6) مليار دولار للمدة 1982-1986 إلى (72.9) مليار دولار خلال الأعوام من 1987-1991. مثل الاستثمار الأجنبي المباشر منها 9.8 و 22.9 مليار دولار على التوالي.[35]

لقد حاولت البلدان النامية من خلال تحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر استقطاب تدفقا كبيرة من هذه الاستثمارات، إلا أن تدفقه إلى هذه البلدان بقي متواضعا نسبيا، بينما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان الصناعية توسعا حيث بلغ معدل نمو 8% خلال عقد الثمانينات.و الجدول التالي يوضح ذلك

---

[34] رضا عبد السلام،(2002)مرجع سبق ذكره، ص:106.

[35] الرفاعي غسان،(1993)، سياسات الاستثمار و محددات التدفقات الرأسمالية ، آفاق التنمية العربية في التسعينات، البحرين، ص :82.

الجدول رقم(3-10):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (متوسطات سنوية بأسعار 1990) (1990-1970): / مليار دولار.

	1974-1980	1980-1976	1985-1981	1990-1986
مجموع التدفقات الكلية (مليار دولار)	46.9	54.4	75.7	153.5
منها إلى: البلدان النامية	9.1	11.4	16.1	21.6
إلى البلدان المتقدمة	37.8	43.0	59.6	131.9
نصيب الفرد من التدفقات (بالدولار) إلى البلدان النامية	3.2	3.6	4.6	5.5
نصيب الفرد من التدفقات (بالدولار) إلى البلدان المتقدمة	55.6	61.0	81.8	168.3

Source: FMI،(1990)،Economie mondiale ، p: 7.

3.4.3.اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التغير الكبير الذي حصل في البيئة العالمية نتيجة للعولمة و التحرير كانت له آثار مهمة على سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته وعلاقته بالتجارة.

لقد أصبح إطار السياسة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة، و هو محدد ضروري و لكن غير كاف لتوطينه، ضئيل الأهمية نسبيا في بيئة التحرير والعولمة، و أصبحت السياسة التجارية مكملة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسي في تأثيرها على قرارات التوطين، لقد مارس كل من العولمة وتحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة ضغوطا متبادلة، عضد كل منها الآخر من خلالها مما أتاح للشركات عابرة القوميات فرصا أكبر لاختيار مواقع الاستثمار. و قد ترتب على ذلك أن فقدت سياسات الاستثمار الأجنبي تماما، و قد ترتبت على ذلك الاستثمار لأن وجودها عد أمرا مفروغا منه نماما. و ترتب على ذلك تزايد الاهتمام بالتماسك بين سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر و السياسة التجارية.

لم تعد الخيارات، المطروحة أمام الشركات في ظل البيئة الجديد، مجرد وسيلة للوصول أو توسيع الاستفادة من الأسواق و الموارد فحسب، بل لربط الأسواق والموارد من خلال الإنتاج و التجارة، بهدف خلق مصادر جديدة لقدرتها التنافسية و تقوية القائمة منها، لذا أصبحت الحافظة الاستثمارية للشركات عابرة القوميات من الأصول الموقعية ذات أهمية متزايدة.أن السمة المميزة لاستراتيجيات الشركات عابرة القوميات المستجيبة للبيئة الجديدة

مباشرة هي هذا الاستثمار أن تكون للشركات عابرة القوميات مزايا ملكية في الأصول المستندة على المعلومات والمعرفة والتي يجري تطويرها عموما من خلال الابتكار و الإنتاج في البلد الأم قبل المباشرة بالإنتاج في الخارج. وتعمل القوى الدافعة للعولمة أيضا على تغيير الطرق التي تسلكها الشركات عابرة القوميات في تنفيذ أهدافها من الاستثمار في الخارج، فقد أصبح كل من التكنولوجيا و الابتكار عاملا حاسما في القدرة على التنافس. و هذه الموارد، على خلاف الموارد الطبيعية، من صنع الإنسان فهي أصول منشأة. والبلدان التي تنشئ هذه الأصول تصبح أكثر جاذبية من غيرها للشركات عابرة القوميات. إن ارتفاع أهمية الأصول المنشأة هو بالتحديد أهم تحول على وجه الإطلاق في المحددات الاقتصادية لتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي السائر في طريق التحرير والعولمة.

إن التغيرات التي أحدثتها البيئة الجديدة دفعت الشركات عابرة القوميات إلى إنشاء نظم متكاملة للإنتاج الدولي باغتنامها الفرص الإقليمية و العالمية الجديدة، مستخدمة مزايا الملكية موقع البلدان المضيفة، لتعزز مراكزها التنافسية بالاعتماد على حافظة دولية من الأصول المتوطنة، و تحقق الكفاءة من استخدام أصولها المتاحة كافة في نظام الشركات بأكمله. ومن هنا يصبح هيكل الشركة التنظيمي معقدا عبر التقسيم الدولي للعمل داخل الشركات، متضمنا روابط وتدفقات متعددة الاتجاهات داخل الشركة ومع شركات أخرى خارج النظام.

تبين المؤشرات الخاصة بتجارة الشركات عابرة القوميات الأمريكية الأم وشركاتها المنتسبة في الخارج الأهمية المتزايدة للتجارة داخل الشركة. فخلال المدة (1983-1993) ارتفع نصيب الصادرات داخل الشركة من مجموع صادرات الشركات عابرة القوميات الأمريكية من (34%) إلى (44%) وارتفع نصيب الاستيرادات داخل الشركة من (38%) إلى (50%) من مجموع الاستيرادات.

وقد ارتفعت هذه النسب في بعض الصناعات التحويلية إلى (80%) أو (90%) في عام 1993، أنظر الجدول. في حالة الشركات عابرة القوميات اليابانية فقد أصبحت التجارة داخل الشركة أكبر بـــ (4.7) مرات من التجارة خارج الشركة للمدة بين بداية الثمانينات وعام 1994، في حين كانت هذه الزيادة (3.5) مرة فقط بالنسبة للشركات عابرة القوميات الأمريكية.

يعد تدفق السلع داخل شبكة الشركة من أهم المؤشرات عن الأسلوب والمدى الذي يتم فيهما التشابك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في البيئة الاقتصادية في ظل

العولمة.وتجدر الإشارة إلى حقيقة اكتساب هذه التجارة طابعا خطيرا لأنها لا تتم من خلال قنوات السوق التقليدية، و مع زيادة حجمها النسبي على إجمالي التجارة الخارجية للشركات عابرة القوميات، ونتيجة للنصيب الكبير لهذه الشركات في التجارة الدولية فإن التجارة داخل شبكة الشركة تمثل أحد مظاهر التركز الاحتكاري والممارسات التقييدية داخل السوق الدولية. هذا من جانب، و من جانب آخر تبرز خطورتها في إمكانية تطبيق نظام التسعير التحويلي الذي يختلف عن أسعار السوق خارج قنوات الشركات عابرة القوميات وهو يمثل نوعا من ريع الاحتكار.

تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر عن الأمم المتحدة عام 1996، أن حجم الاستثمار الدولي المتفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 250 مليار دولار تدفقت في مناطق العالم المختلفة.وليس بخاف أن الشركات المتعدية الجنسيات تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية في المتوسط سنويا، و يلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعدية الجنسيات، حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركيز الاستثماري، فقد وجدنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل و في عدد محدود من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا و المملكة المتحدة (انجلترا) حيث تستحوذ الدول المتقدمة على 85% من النشاط الاستثماري لتلك الشركات، بل و تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على 50% تقريبا من هذا النشاط[36].

ومن ناحية أخرى تحصل الدول النامية على 15% فقط من النشاط الاستثماري للشركات المتعدية الجنسيات، و تتركز و تتوطن معظم تلك الاستثمارات في عدد محدد من دول جنوب شرق آسيا، و دول أمريكا اللاتينية. و يتبقى القليل من النشاط الاستثماري الذي يتوجه إلى الدول الإفريقية ودول الشرق الأوسط.

ولعل ذلك يوضح أن الشركات المتعدية الجنسيات تؤثر بشكل فعال على توجهات الاستثمار الدولي عبر دول العالم، بل تؤثر هذه الشركات من ناحية أخرى على هيكل الاستثمار الدولي من منظور النشاط الاقتصادي أو الأنشطة الاقتصادية، فيلاحظ مثلا أن التوزيع القطاعي لاستثمارات هذه الشركات، في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة يختلف

[36] مصطفى كامل السعيد،الشركات المتعددة الجنسيات في الوطن العربي، مرجع سابق ذكر، ص :33.

عنه في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة يستأثر قطاع الصناعات التحويلية بنحو نصف إجمالي استثمارات تلك الشركات وخاصة تلك الصناعات التي تتميز بالتقنية المرتفعة مثل الإلكترونيات و الحواسب الآلية والمعدات الكهربائية، ويلي هذا القطاع قطاع الخدمات خاصة البنوك والتأمين والسياحة. أما استثمارات تلك الشركات في الدول النامية فإن حوالي نصف إجمالي تلك الاستثمارات تتجه نحو الصناعات الاستخراجية، ويبدو أن الشركات المتعدية الجنسيات تعمق أنماط معينة من التخصص الدولي في إطار التوجهات الاستثمارية لهذه الشركات، وقد يلقي ذلك بعبء كبير على الدول النامية بصفة خاصة في بحثها عن التكيف مع أوضاع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و يصبح التحدي الذي يجب عليها أن تنجح فيه هو كيفية تعظيم استفادتها من أنماط التخصص الجديدة التي تشكل في هذا النظام، و هو ما يوفر فرصا كبيرة يمكن اقتناصها و تكبير العائد لتلك الدول في المستقبل.

خلال العقدين الماضيين جذب أداء اليابان، و مجموعة دول صغيرة من بلدان شرق آسيا السريعة النمو، اهتماما كبيرا، والمقصود هنا بشرق آسيا البلدان الأسيوية حديثة التصنيع- المجموعة الأولى(جمهورية كوريا،وتايوان، وهونك كونغ، وسنغافورة) والمجموعة الثانية (اندونيسيا، و ماليزيا، وتايلندا) والتي تمثل مع الفلبين رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان-4) فضلا عن الصين. حققت بلدان شرق آسيا خلال المدة أعلاه مستويات لا مثيل لها في النمو الاقتصادي و بمتوسط قدره (7.3%) سنويا، في حين نما الاقتصاد العالمي في المدة نفسها بـــ (3%) سنويا، كما أن أكثر من نصف الزيادة في الإنتاج العالمي للسلع و الخدمات حدثت في شرق آسيا منذ الثمانينات . تتميز بلدان شرق آسيا بمراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية ويتنوع عقائدي وديني وأرث تاريخي غني. لكن هذا التنوع لم يكن عائقا أمام التفاعل البيني الإقليمي في المجالات الاقتصادية و الثقافية و الاعتماد المتبادل كقاعدة لتطوير و تنمية الإقليم. التنمية الاقتصادية الشرق أسيوية لم تتحقق بواسطة نموذج محدد، و في الواقع بدأ النمو الاقتصادي السريع في الإقليم الأسيوي في اليابان و هو هونك كونغ في بداية عقد الخمسينات، ثم تبعتها تايوان و سنغافورة و جمهورية كوريا في عقد الستينات، ثم مجموعة (أسيان-4) و مؤخرا الصين و فيتنام. في معظم الحالات ترد التنمية الاقتصادية و النمو المرتفع إلى التحولات الإستراتيجية في السياسات الاقتصادية و إلى التصنيع وتنمية الموارد البشرية مع الاستقرار السياسي و الاجتماعي، كما أفادت بعض اقتصاديات شرق آسيا من دعم الولايات المتحدة من خلال مدة الحرب الباردة.

عاملان اقتصاديان أسهما في تنمية شرق آسيا هما الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، و كانت اليابان و الولايات المتحدة المصادر الرئيسية للاستثمار في المنطقة، إذ مارسا دورا مهما في توسع التكامل الاقتصادي على المستوى المحلي مترافقا مع تطور تقسيم العمل و الاعتماد المتبادل داخل الإقليم. و قد ظهر دور الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة المتسارع في نطاق التنمية الاقتصادية في شرق آسيا من خلال موجات التصنيع المتعاقبة في جمهورية كوريا، وتايوان، وسنغافورة، وماليزيان وتايلندا، واندونيسيا والآن الصين.

تشير الكتابات عادة إلى الدور المهم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان الأكثر تقدما و لاسيما اليابان، في إعادة تدوير الميزة النسبية منها إلى البلدان الشرق اسيوية الأقل تقدما. أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية أي داخل الإقليم INTRA- REGIONAL لها دور في التكامل الإقليمي وعملية التصنيع. وفي حين أن الدليل يوحي بأن نمط الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمي البيني الأسيوي ينسجم على نحو واسع مع نظرية الإقليم، فإن أراء متعددة ترى أن مثل هذا الاستثمار صغير نسبيا مقارنة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقليم من الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك مقارنة مع معدل تراكم رأس المال الإقليمي عموما. و في الواقع هناك دول متعددة مهمة في شرق آسيا، يضمنها اليابان نفسها ومجموعة الاقتصاديات المصنعة حديثا الاولى، تطورت بشكل سريع من دون الاعتماد بشكل قوي على الاستثمار الأجنبي المباشر من أي مصدر في حين كان لهذا الاستثمار أهمية اكبر في تنمية مجموعة الاقتصاديات المصنعة حديثا الثانية والصين.

لغرض فهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني في الإقليم من الضروري ملاحظة أن اليابان قد ظهرت كمستثمر دولي رئيس خلال عقد الثمانينات فقط، ففي عام 1985 كان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم الخارج منها نحو (83) مليار دولار على نطاق العالم و خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات ازداد هذا الاستثمار بشكل سريع وثابت ليصل إلى نحو (464) مليار دولار في عام 1994. وبالنتيجة فإن حصة اليابان من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ارتفعت بشكل سريع من نسبة أقل من (1%) في عام 1980 إلى (12%) في عام 1994 استلمت دول شرق آسيا نحو ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني الموجه لقطاع الصناعة التحويلية عالميا للمدة 1989-1994[37].

[37] CNUCED، (1996) ،commerce et développement. ،Rapport annuel، New York، p :15.

وقد اتجهت الاستثمارات اليابانية ابتداء إلى الاقتصاديات المصنعة حديثا الأولى ولكنها تحولت بشكل قوي إلى المجموعة الثانية في أواخر الثمانينات. ثم تحول الاهتمام في عقد التسعينات إلى الصين و لاسيما في الصناعة التحويلية الكثيفة العمل و صناعات الموارد الطبيعية . أن إعادة تدوير الميزة النسبية من اليابان إلى مجموعة الاقتصاديات المصنعة حديثا الأولى قد حدث ليس فقط من خلال التجارة، بل على نحو أساسي و جوهري من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذه المجموعة بدورها بدأت منذ أواخر عقد الثمانينات بنقل بعض عمليات الإنتاج كثيفة العمل إلى البلدان الأسيوية الأخرى، بضمنها الصين و أصبح رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه المجموعة في عام 1992 في مجموعة (اسيان- 4) أكبر رصيد اليابان. وفي الواقع فإن نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين أصلها من المقيمين الصينيين في هونك كونك وماكاو. وكذلك من تايوان، وعلى وفق بعض التقديرات فإن (25%) من التدفق الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين في عام 1992، كان من هذه التشكيلة.

نخلص مما تقدم أن الاتجاهات الجديدة لنمط دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا و الباسيفيك و مصادره و توزيعه القطاعي يمكن إيجازها في جوانب ثلاثة:

الجانب الأول يتمثل بتقلص الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية مقابل تزايد حصة الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من خارج الإقليم خلال مدة الأزمة الأسيوية. فالشركات عابرة القوميات الأوروبية بدأت الاهتمام بالأقاليم بعد ما وفرته الأزمة المالية من فرص للشركات لدخول السوق أو لتوسيع العمليات الموجودة

اما الجانب الثاني بتوجه الحصة المتزايد من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الخدمات، و لاسيما المصارف، و التأمين والاتصالات السلكية و اللاسلكية.

ويعود ذلك جزئيا إلى تحرير هذا القطاع، كما أن إعادة هيكلة مصناعات خدمة معينة في بعض البلدان المتأثرة بالأزمة فتح فرصا للمستثمرين الأجانب. فضلا عن استراتيجيات التنمية لبعض الاقتصاديات – هونك كونك، و الصين، وسنغافورة، و تايوان- الهادفة إلى جذب الشركات عابرة القوميات الإقليمية القائدة و تقويتها كمحور إقليمي.

وأخيرا تميز نمط دخول الاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة الاندماجات والامتيازات في آسيا إلى الأجانب في عام 1997 أكبر بثلاثة أضعاف عن عام 1996 من (4-13) مليار دولار. وأن معاملاتها عبر الحدود كنسبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة

وصلت (15%) وهذا الأمر يعكس الهيكل الصناعي المتطور والقدرة التنافسية التكنولوجية في الإقليم لأنه كلما كان مستوى التنمية أعلى، فإن دور هذا النمط يكون أقوى كآلية لدخول السوق[38].

ومن جانب آخر فقد تنامت الشركات عابرة القوميات التابعة للأقاليم الأسيوي مع درجة عالية من التركز في دول المنشأ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة وكانت دول الجوار البلدان المضيفة الأهم. و تعد دول أسيان منطقة مضيفة مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الاقتصاديات المصنعة حديثا الأولى، في سبيل المثال كانت استثمارات كوريا و سنغافورة و هونك كونك في أندونيسا في عام 1991 أكبر من استثمارات الولايات المتحدة فيها بنحو ثلاث مرات، و مثلت ثلاث أرباع الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني و قد اتجه (50%) من الاستثمار الأجنبي المباشر الكوري إلى الصين و أندونيسيا و فيتنام (1.8 مليار دولار) في عام 1993. كما حازت بلدان أسيان على (35%) من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من تايوان أي 2 مليار دولار من المجموع البالغ 5.6 مليار دولار في عام 1993 مقارنة بنسبة (7%) في عام 1980- أي 2.9 مليار دولار من المجموع البالغ 42 مليون دولار.

وعموما، زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في الاقتصاديات الأسيوية التسع (الصين،وهونك كونك، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، جمهورية كوريا، سنغافورة، تايوان وتايلند) إذ بلغت نسبته (37%) من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي الداخل إلى هذه الاقتصاديات في عام 1994 (91.3) مليار دولار مرتفعا عن مستواه البالغ (25%) في عام 1980 (9.4 مليار دولار).و نستنتج كذلك بأنه من أهم القوى الدافعة للاستثمار دخل الإقليم هي العمليات الخاصة بإعادة الهيكلة الصناعية لذا فغن ما يقرب من (40%) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات آسيا النامية الرئيسية هي داخل الإقليم و هذه النسبة أكبر من التدفقات الآتية من أوروبا أو الولايات المتحدة أو اليابان. و الواقع أن أربعة أخماس أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من بلدان الاقتصاديات المصنعه حديثا الأولى وآسيان(-4) في عام 1992 توطنت في البلدان الأسيوية الأخرى، ولاسيما الأقل نموا منها. و مع ذلك فإن اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الإقليم ضمن شرق و جنوب- شرق آسيا تغير بشكل مهم منذ عام 1980. نحو أربعة أخماس تدفقات الاستثمار الأجنبي

[38] CNUCED:(1998) ،commerce et développement، op.cit، p: 205.

المباشر الخارجة الإقليم قصدت الصين، إذ زادت حصتها من الصفر إلى (79%) من مجموع التدفقات إلى الإقليم ما بين عامي 1980 و1993 في حين تناقص الاستثمار الأجنبي المباشر البيني للاقتصاديات المصنعة حديثا كنسبة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا من (53%) على 1% للمدة نفسها.

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الأقاليم بنسبة (10%) في عام 1996 (16 مليار دولار) وترأست هونك كونك القائمة، وقد سجل الإقليم (89%) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان النامية جميعها في هذا العام، وأربعة أخماس رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية وفي عام 1997 تزايدت التدفقات الخارجة من آسيا و الباسيفيك بـــ (9%) إلى (50.7 مليار دولار). وكانت هونك كونك والصين البلدان المستثمران الأكبر (37.5) مليار دولار. أي أكثر من نصف التدفقات الكلية من آسيا. وكان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 1997 داخل الإقليم و ظلت الصين المستلم الأكبر ولاسيما من هونك كونك (نحو ثلثي التدفقات الكلية الخارجية). كذلك وجهت إلى البلدان الأسيوية الأقل تقدما والمنخفضة الدخل[39].

5.3.النظام التجاري الجديد والدول النامية.

ان على الدول النامية التكيف مع ما افرزه النظام التجاري الجديد من أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ونحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

1.5.3.الآثار على الدول النامية:

إن التغيرات التي لحقت بالنظام التجاري الدولي في السنوات الأخيرة وبالتحديد بعد انتهاء جولة الأوروغواي و إنشاء منظمة التجارة العالمية كأداة لتنظيم و تسيير و مراقبة حركة التجارة الدولية. و العمل على تحريرها أكثر فأكثر، فإن الدول النامية عموما ستواجه تحديات كبيرة قد تؤدي إلى مكاسب إذ تم التغلب عليها و قد تؤدي إلى خسائر إذا عجزت هذه الدول على مواجهتها.

تتراوح مواقف الدول النامية من اتفاق مراكش بين التأييد والتحفظ والتردد ونظرا لأهمية هذا الاتفاق بسبب ما هو متوقع له من ثقل مسيطر في قضايا الاقتصاد العالمي عامة

---

[39] CNUCED،:(1997) ،**investissement dans le monde** ، op.cit ،p: 207.

و التجارة الدولية على وجه الخصوص، فإن جميع هذه الدول ستتأثر به على درجات متفاوتة وبأشكال مختلفة، و يمكن تلخيص بعض أهم هذه الآثار على النحو التالي[40]:

- ✓ تخفيض مستوى الحماية بشكل ملحوظ بالنسبة لقطاع الزراعة على مدى السنوات القليلة القادمة، و هو أيضا من القطاعات الرئيسية في اقتصاديات غالبية الدول النامية.
- ✓ إلغاء الحماية نهائيا بالنسبة لـــ 40% من السلع المصنعة، مع تخفيضها بنسبة 30% فيما يتعلق بالقسم الآخر أي الـــ 60%.

والقضية التي تطرحها هذه الوقائع و بإلحاح على الدول النامية هي:

كيف ستستطيع هذه الدول رسم سياساتها التنموية و تطوير اقتصادياتها، خاصة ما يتعلق بالإنتاج الوطني، وهي مجردة من سلاح الحماية أو بمستوى متدن من الحماية، ليس هناك من إجابة واحدة صالحة لكل الدول النامية، فالتعامل مع قضية بهذه الأهمية تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وإمكاناتها.

- ✓ إن إلغاء أو تخفيض الدعم بالنسبة لبعض المنتوجات سيضعف القدرة التنافسية لهذه الدول في الأسواق العالمية و سيؤدي إلى ارتفاع كلف واردات الدول النامية من الدول الأخرى. مما يطرح مدى قدره هذه الدول على دفع الزيادات المحتملة في أسعار وارداتها.
- ✓ سيؤدي التحرير التدريجي لتجارة الخدمات إلى اشتداد المنافسة في سوق الخدمات العالمي، ونظرا لهشاشة و ضعف قطاع الخدمات في الدول النامية خاصة (نشاط الخدمات المالية من مصارف، شركات تأمين... و غيرها) فالتوقعات تشير إلى احتمال تأثر هذا القطاع سلبي نتيجة تحريره وفق نصوص الاتفاق.
- ✓ إن كثافة وحدة الضوابط التجارية المتعددة الأطراف و توسع نطاقها كنتيجة لجولة أوروغواي قيدت استخدام بعض أدوات السياسة الاقتصادية الانتقائية التي كان لها دور رئيس في نجاح صادرات البلدان النامية، لم يعد ممكنا في ظل التحرير المتزايد في أسواق رأس المال الدولية. وعولمة الإنتاج من

---

[40] www, manpol.com:
ابو بكر عبد اللطيف مختار،النظام التجاري الجديد والدول النامية،في15-04-2011، 15:20

الشركات عابرة القوميات فرض تشريعات وقوانين على الشركات فيما يتعلق بأهداف السياسة الصناعية للبلد المضيف. وهنا نؤشر تعارضا مهما مع الدور المهم الذي مارسته الحكومات في معظم البلدان النامية، و لاسيما سياساتها الصناعية في تسريع التحول الهيكلي الاستراتيجي في الاقتصاد من خلال دعم قطاعات معينة حددت على أنها إستراتيجية لتملكها ميزة نسبية حركية محتملة مهمة وتتلقى بذلك دعما حكوميا.

أن القضايا الجديدة التي طرحت في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في مجال الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، والاستثمار والتكنولوجيا، تعكس الإستراتيجية الجديدة. أي أن البلدان المتقدمة تشجع البلدان النامية على تبني أشكالا من استراتيجيات التنمية التي لا تنتج عن ظهور متحدين جدد لهيمنة الدول المتقدمة. في سبيل المثال تبحث هذه الدول عن تضمين ضوابط في اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف التي تشجع الاستراتيجيات المستندة على التجارة بين الصناعات أو الاعتماد على التكنولوجيات المستوردة و الاستثمار الأجنبي المباشر.

من جانب آخر فإن لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية و إجراءات الاستثمار و القضايا الجديدة بشأن الفقرات الاجتماعية كمقاييس العمل، وعمل الأطفال...إلخ، من المحتمل أن تعمل كعائق لإنسانية عملية إعادة الهيكلة. ففي ظل نظام اتفاقية التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية تكون حماية حقوق الامتياز صارمة و دقيقة جدا. مما قد يولد احتكارات تكنولوجية تعيق نقل التكنولوجيا على الصعيد العالمي. و أن هذا سيبطئ من عمليات إعادة توطين الصناعات. فضلا عن ذلك فإن توقع العقوبات التجارية ضد الدول التي تخل بمقاييس العمل و عمل الأطفال سيعطي نتائج عكسية كبيرة على تحول اقتصاديات الأجر المنخفض و إمكانية حصولها على مزايا نسبية في السوق العالمي، و هكذا فإن القوانين الجديدة في لعبة التجارة والاستثمار الدوليين من المحتمل أن تؤثر على عملية إعادة تدوير الميزة النسبية من خلال الشركات عابرة القوميات و الاستثمار الأجنبي المباشر. و على نحو مماثل فإن اتفاقية إجراءات التجارة ذات الصلة بالاستثمار توضح بأن شروط المحتوى المحلي و روابط الاستيراد – التصدير المفروضة من مجموعة الاقتصاديات المصنعة حديثا الأولى و بعض القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر لا تنسجم مع مبدأ الجات الجديد. و هذا يعني تباطؤ آثار الروابط الخلفية للاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم تدوير الميزة النسبية لشركات البلد المضيف كذلك فإن بعض البلدان التي

حازت على حصة سوق في الصناعات منخفضة الأجر كالنسيج لن تتمكن من الحفاظ على مزاياها النسبية عندما يعمل نظام اتفاقيات الألياف المتعددة التي تأخذ ميزتها من الحصص وليس لها علاقة بالتحولات الهيكلية.

2.5.3.الموقف من النظام التجاري الجديد:

يتضح من كل ما تقدم، أن الدول النامية تقف على مفترق طرق فيما يتعلق بالموقف من اتفاقية الغات. عموما،فالخيارات محدودة... إما الرفض، و بالتالي الانعزال عن الجزء الأهم و الأقدر من دول العالم، أي الجزء المنتج للتقدم العلمي و التطور التكنولوجي، أو القبول وبالتالي التكيف مع نظام اقتصادي دولي تعتقد دول الجنوب بأنه غير متكافئ وغير عادل. لكلا الخيارين ثمن يتوجب دفعه ولكل منهما كلفة ينبغي تحملها.إلا أن إمكانية تطبيقه في الوقائع يواجهها العديد من الصعاب و العقبات منها:

- ✓ القدرات الاقتصادية المحدودة لدول الجنوب في وضعها الراهن، فعلى الرغم من أنه تحت عنوان الجنوب يقصد مجموعة كبيرة من الدول يزيد عدد سكانها على 80% من سكان العالم إلا أنها لا تساهم في الدخل العالمي بأكثر من حوالي 20% و يقدر نصيبها من سوق الصادرات العالمية بـــ 24,4% ويعيش فيها أكثر من ملياز نسمة تحت خط الفقر كما أن نصيبها في صنع التطور العلمي و التقدم التكنولوجي متواضع يكاد لا يذكر على المستوى العالمي. فالوطن العربي – على سبيل المثال– يعتبر من المناطق الهامة والغنية في نصف الكرة الجنوبي و مع ذلك فالإحصائيات توحي بأن مساهمة الاقتصاديات العربية في النشاط الاقتصادي العالمي ما زالت متواضعة و محدودة. فبيانات الجامعة العربية تشير إلى أن سكان الوطن العربي يشكلون حوالي 4,5% من سكان العالم ويساهمون بحوالي 2% من الدخل العالمي و تقدر حصتهم في التجارة العالمية بحوالي 3% كما أن الإنتاج الزراعي العربي يقدر بـــ 1,5% من الإنتاج الزراعي العالمي والإنتاج الصناعي العربي بـــ 0,5% من الإنتاج الصناعي العالمي (البيانات السابقة مستوى أوائل التسعينات)[41]
- ✓ تدني مستوى الإرادة لدى دوائر صنع القرار في هذه الدول لتطوير مستوى التعاون والتنسيق فيما بينها من ناحية و لمواجهة النظام الاقتصادي العالمي من ناحية و لمواجهة النظام الاقتصادي العالمي من ناحية أخرى. فواقع و عمل المنظمات و

[41] محمد توفيق سعاف،(1994)، اتفاقية الغات و الدول النامية.سلسلة رضا للمعلومات، دمشق ، ص :44.

التكتلات الإقليمية و الدولية الخاصة بالجنوب مجموعة 77، مجموعة دول عدم الانحياز، منظمة الوحدة الإفريقية، الجامعة العربية، التكتلات الإقليمية العربية...) شواهد حية على ذلك.

تأسيسا على ذلك، يبدو أن خيار التكيف أقل الخيارات كلفا و تكاليف و أكثرها واقعية وجدوى. و لعملية التكيف مقتضيات عديدة من أهمها:

- ✓ أن تتعامل دول الجنوب بصورة أكثر عقلانية و أكثر انفتاحا مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة في عالم اليوم.
- ✓ أن تملك الإرادة و القدرة على إجراء مراجعة موسعة و شاملة لسياساتها التنموية تمهيدا لإعادة صياغتها بما ينسجم و المتغيرات الجديدة في عالم اليوم.
- ✓ أن تمتلك الإرادة و القدرة على تطوير آليات عملها الاقتصادي بما يساهم في استغلال أفضل لطاقاتها المتاحة و مواردها الممكنة.

أغلب الظن أنه بمقدار ما تستطيع دول الجنوب النجاح في عملية التكيف بمقدار ما تستطيع تحسين قدرتها التنافسية في السوق العالمية و بالتالي تحسين موقعها التفاوضي مع القوى الاقتصادية الكبرى الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي. ذلك سيجعل من دول الجنوب أكثر قدرة على الاستفادة من الإيجابيات المتوقعة لاتفاقية الغات (وغيرها من الاتفاقيات الدولية المشابهة) والتي لا يمكن تجاهلها على المستوى العالمي و من بينها:

- ✓ من المتوقع أن تؤدي زيادة مستوى تحرير التجارة العالمية إلى تطور مواز في الطلب و بالتالي زيادة في استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة والكامنة على المستوى العالمي بما سيؤدي إلى زيادة في الدخل العالمي قدرت بين 213 و274 و مليار دولار للدول النامية الحصول على جزء منها.
- ✓ زيادة الصادرات العالمية و من بينها صادرات الدول النامية بسبب إلغاء أو تخفيض الحواجز الجمركية.
- ✓ التخفيف من النزعة الحمائية والتي برزت بشكل خاص لدى الاتحاد الأوروبي وبعض دول جنوب و شرق آسيا (كاليابان مثلا). مما يجعل

وصول الدول النامية إلى أسواق هذه الدول سواء لتصدير سلعها أو الاستفادة ن تطورها العلمي و التكنولوجي أكثر يسرا و سهولة.

3.5.3. المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الوطني

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي ترغب في تحسين وتطوير كل قطاعاتها الحساسة، للرفع من المستوى المعيشي لأبنائها، وهو ما جعلها ترغب بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاستفادة من الامتيازات والفرص التي يقدمها النظام التجاري العالمي للبلدان النامية.

اولا) عوامل مسارعة الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

ويمكن إبراز أهم العوامل التي كانت وراء مسارعة الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كالآتي[42]:

- ✓ إن انطواء الجزائر على نفسها وعدم تعاملها مع الدول الأخرى من العالم يعرض تعاملاتها التجارية الخارجية إلى الكثير من الصعوبات والعراقيل، الأمر الذي يجعل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة ملحة لا تقبل التأجيل.
- ✓ محاولة خلق جو من المنافسة بين جميع المستثمرين الجزائريين واستئصال المعاملات التميزية، من أجل الاستغلال الأمثل للإعفاءات الضريبية والجبائية.
- ✓ تطوير وتحسين وتوسيع المنتجات المحلية ويكون هذا باحتكاك هذه الأخيرة بالمنتجات العالمية في الأسواق الوطنية.
- ✓ الانضمام يمكن الجزائر من مكافحة الإغراق والقضاء على جميع ظواهر الرشوة والمحسوبية والتمييز، كما يمكن الإدارة الجزائرية من التحرر من الأشكال المتعددة للضغوطات والمساومات.
- ✓ في حالة المنازعات المتعلقة بالعلاقات التجارية، الانضمام يمكن الجزائر من الاستفادة من قواعد التسوية التي حددتها المنظمة العالمية للتجارة، كما يمكنها أيضا من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية.
- ✓ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يساعدها على الرفع من صادراتها وتنويعها، ويكون هذا باستثمار المساعدات التقنية الضرورية التي توفرها المنظمة

[42] بن موسى كمال،(2004)،مرجع سبق ذكره، ص:166.

العالمية للتجارة، ويمكن خبراء الاقتصاد الجزائريين من التحكم أكثر في آليات التجارة الدولية.

- ✓ إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من التنازلات والامتيازات التي تضعها المنظمة في أيدي أعضاءها، مما يعود على اقتصادياتهم بالفائدة، ويساعد المنتجين المحليين ويشجعهم على تطوير مشاريعهم الإنتاجية.

أ. شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن لكل الدول حق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، شريطة أن تقبل التوقيع وتتعهد بتطبيق قواعد ومواد الاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف، كما تلتزم بالتفاوض مع كل الأطراف التي سبق لها التوقيع على اتفاقية الجات.وقد وضعت شروط أساسية للمفاوضات منها:

- ✓ تقديم تنازلات في مجال تنقل السلع والخدمات إلى أسواقها، هذا مع حماية بعض القطاعات الاستراتيجية الناشئة، وتطوير قدراتها التنافسية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي بزيادة معدل النمو.
- ✓ تجانس الميكانيزمات الاقتصادية، التجارية والسياسية للدول الراغبة في الانضمام مع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ ورغم جميع الإجراءات المتخذة في إطار المنظمة فإن بعض الدول المتقدمة مازالت تمارس سياسة التمييز، مستعملة بعض الإجراءات الاستثنائية، كإجراء مكافحة الإغراق الذي تستعمله الدول المتقدمة لمنع دخول صادرات الدول التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.

ب. مزايا الانظمام:

حتى ولو كان انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ضرورة إلا أن هذه العملية تعود بمزايا على الجزائر منها:

- ✓ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون إلا أداة إضافية لانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق.
- ✓ تحرير الإدارة من كل أشكال الضغط والمساومات ومساعدتها لمكافحة التميز والرشوة.

- ✓ وضع وصياغة سياسة اقتصادية وتجارية واستراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى، ومطابقة لشروط والتزامات الانضمام.
- ✓ تحديد الطاقات الفكرية والبشرية التي تتحكم في الإدارة الجزائرية.
- ✓ إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين، والقضاء على المعاملات التميزية، خلافا لما حدث مع القوانين التحفيزية والإعفاءات الجبائية في إطار ANDI مثلا.
- ✓ الاهتمام أكثر بالمؤسسات القادرة على المنافسة دوليا وعلى تنمية طاقات التصدير.
- ✓ التوصل إلى إجماع سياسي بين مختلف التشكيلات السياسية الفاعلة حول التوجيهات والتكييفات الجوهرية للسياسة الاقتصادية.
- ✓ الاهتمام أكثر بالعنصر البشري وبتسيير الموارد البشرية، والتي تعتبر العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية.

كما تمنح اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة للجزائر بعد انضمامها فرصا ومزايا أخرى منها:

- ✓ يعتبر أعضاء المنظمة هم الوحيدون الذين يمارسون الحقوق المتضمنة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ إعطاء البلدان الأعضاء فرصا أكثر، وأكبر توسع في التجارة الدولية.
- ✓ للأعضاء إمكانية الاستعانة بآلية فض النزاع للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم التجارية.
- ✓ منظمة التجارة العالمية تمنح الأعضاء وسائل عدة لتحسين العوائد الاقتصادية والتجارية، وذلك بمشاركتهم الفعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

ثانيا) مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تحصلت الجزائر على كرسي ملاحظ في أفريل في مؤتمر مراكش من سنة 1994 بعد مشاركتها في العقد النهائي، وتباينت الأراء المؤيدة لانضمام الجزائر نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تحتله، وفي أواخر سنة 1994 أنشأ وزير التجارة آنذاك لجنة دولية قامت بجمع كل الهياكل المهتمة بانضمام الجزائر إلى المنظمة، ومن هذا التاريخ أخذت المفاوضات

شكلا يتماشى مع أحكام الانضمام ومساره، والذي يتطلب ثلاث مسارات مترابطة أو ثلاث أشكال من المفاوضات[43]:

أ. المسار النظامي أو مرحلة المفاوضات المتعددة الأطراف:

يتم في هذا المسار دراسة النظام الاقتصادي ومدى تماشيه مع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وهذا بالاعتماد على المذكرة التي تعدها بخصوص نظام تجارتها الخارجية، وتكون متبوعة بجملة من الأسئلة والأجوبة، ثم يقوم فريق العمل بصياغة تقرير بروتوكول الانضمام، والذي يوضح بالتفصيل شروط الانضمام، أما الأسئلة المطروحة فتشمل الميادين التالية ونذكر منها ما يلي:

- ✓ أنظمة الإحصاء والنشر المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- ✓ التعريفات الجمركية عند الاستيراد.
- ✓ إجراءات دعم بعض القطاعات الاقتصادية.
- ✓ مكافحة الإغراق و الإجراءات التعويضية.
- ✓ نظام الاستثمار الأجنبي.
- ✓ نظام الاستثمار الوطني.
- ✓ عمليات وأنظمة تحديد الأسعار.
- ✓ نظام الرسوم والضرائب.
- ✓ ميزان المدفوعات.

هذا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، فالأسئلة كثيرة ومتنوعة ومتعلقة بكل الميادين خاصة الاقتصادية والتجارية منهازيادة على ذلك يمكن طرح عدد معتبر من الأسئلة المفصلة حول تنظيم التجارة في الخدمات، أو بقطاع الخدمات الفردية كالنقل والاتصالات.

1. مسار النفاذ إلى الأسواق أو مرحلة المفاوضات الثنائية:

تتفاوض الدولة الراغبة في الانضمام مع الدول المشكلة للمنظمة كل واحدة على حده، ويشمل التفاوض جميع العروض والتنازلات على تجارة السلع وتخفيض التعريفات الجمركية الواردات

---

[43] www.ingds.com:
زياد أبو بدر،انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة،23-05-2011، 14:20

وتعتبر هذه المرحلة النواة الأساسية للانضمام، ويكون هذا بإعداد قائمة الالتزامات حسب نموذج المنظمة العالمية للتجارة، وبعد ذلك يتم توزيع هذه القائمة على بقية أعضاء المنظمة.

وقد خصصت الدورة الخامسة التي انعقدت في مارس 2003، للمفاوضات حول تقييم وتقويم المفاوضات الثنائية ومتابعة الفحص القانوني التجاري الخارجي للجزائر فوق قاعدة المذكرة الأولى والمعاهدة التحضيرية ووثائق أخرى تكميلية.

2. مسار الالتزام بشأن الخدمات أو مرحلة المفاوضات حول الخدمات:

خلال المراحل التالية نحاول ذكر أهم إجراءات التفاوض بشأن الخدمات، وكذا جدول الالتزامات والتنازلات الخاصة بها كالآتي[44] :

- ✓ عادة ما تبدأ المفاوضات بعرض الطرفين لمشروع البلد الراغب في الانضمام وكذا عرض أعضاء المنظمة.
- ✓ وبعدها يقوم البلد المعني مشروع تعهدات وتنازلات مبدئية وقد تستخدم هذه الأخيرة كقاعدة لبدء المفاوضات.
- ✓ كما يقدم عرضا كاملا مفصلا حول كل الالتزامات الواجب الالتزام بها من طرف البلد الراغب في الانضمام إلى المنظمة من طرف أعضاء المنظمة.
- ✓ يمكن إعادة النظر في مدى مطابقة عرض الالتزامات والتنازلات المقدمة من طرف المنظمة مع تعهدات البلد الراغب في الانضمام.
- ✓ وفي نهاية هذه المرحلة من المفاوضات يقوم فريق العمل بعرض تقرير مفصل وكامل يكون مرفوقا بمشروع الانضمام على المجلس العام والمؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة.

3. العوائق المسببة في تأخير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

رغم سعي الجزائر لتحقيق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، ويمكن تلخيص العوائق التي كانت السبب في تأخر الانضمام فيما يلي:

- ✓ عدم وجود خطة واضحة تسير وفقها للتفاوض، وإتباعها لأسلوب واحد في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي.

---

[44] OMC ،(1996)،commerce et ide ، op.cit،.p :115

- ✓ تضييق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته بحيث يغلب في تفاوضاته الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي، الشيء الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص اتفاقية الشراكة. وهذا يؤدي بالتأكيد إلى تنازلات وتضحيات كبيرة، وعليه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في المجال السياسي ولا يمكن ضمان نفس النتائج في المجال الاقتصادي.
- ✓ إن المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة.

كل هذا أدى إلى تأخير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى هذا فإن عدم تطبيق الإصلاحات والتعهدات التي قدمتها الجزائر أثرت سلبيا على ملفها، والذي راجعته عدة مرات.

وما يمكن ذكره هو أن الطلب الذي قدمته الجزائر من أجل الانضمام إلى الجات سنة 1987 تم رفضه، وهذا يعود إلى المادة (120) من الدستور الجزائري، والذي يقضي بسمو القانون الداخلي على الاتفاقية العامة، إلا أن هذه المادة حذفت سنة 1998.

كما تم تحديد التعريفة الجمركية وهذا في المادة 8 والمادة 16 من الدستور، وهذا يوافق المادة 7 من الاتفاقية العامة للمنظمة العالمية للتجارة، وما سمح للجزائر بأن تكون عضوا ملاحظا في المنظمة.

ثالثا) انعكاسات الانضمام على قطاع السلع الملموسة:

يكون أثر الانضمام على الدول النامية وخاصة الجزائر سلبيا مع معطياتها الحالية من ضعف البنية الاقتصادية، مما يجعلها غير قادرة على الصمود في وجه المنافسة العالمية .

ومن هذا المنطلق يجب على الجزائر أن تتخذ خطوات عملية جادة، من حيث تحضير سياسة تجارية مرنة تتماشى مع المعطيات الجديدة، ومن بين هذه الخطوات العملية ترقية قطاعاتها الحيوية والاستراتيجية. [45]

أ. انعكاساتها على السياسة الصناعية:

تعددت بين الايجابي و السلبي نذكر منها ما يلي:

1. الآثار الإيجابية

يمكن تحديد الآثار الإيجابية على السياسة الصناعية كما يلي :

- ✓ توافر السلع الصناعية العالية الجودة وبأقل التكاليف.
- ✓ تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل المنافسة.
- ✓ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تطور الجهاز الإنتاجي وبالتالي خفض معدل البطالة.
- ✓ استفادة الصناعات الجزائرية من التطور التكنولوجي.
- ✓ عمل المؤسسات المحلية في ظل تحرير تجارة الخدمات.
- ✓ نمو قدراتها الإنتاجية وجودة منتجاتها وخاصة في قطاع المنسوجات والألبسة الجاهزة والتي تولد القسم الأكبر من القيمة المضافة.

2. الآثار السلبية

إن صادراتنا النفطية تمثل 2% من إجمالي الصادرات العالمية للنفط ومن ثم فهي ليست قادرة على المنافسة الدولية للأسباب التالية :

- ✓ ارتفاع تكلفتها.
- ✓ قلة الاستعمال التكنولوجي.
- ✓ استيراد نسبة كبيرة من المواد الأولية المصنعة (قطاع غيار).
- ✓ عدم تطبيق المحاسبة التحليلية لمعرفة سبب ارتفاع التكلفة.
- ✓ عدم توافر التدقيق المحاسبي المالي ومراقبة التسيير في المؤسسات الإنتاجيه.
- ✓ عجز المؤسسات الإنتاجية في مجالات الاستثمار – التسويق – المتاجرة.
- ✓ ضعف الخبرة في التسيير العقلاني بالمؤسسات الإنتاجية مما ينجم عنه اختلال التوازنات المالية.

---

[45] عباس قويدر ،(2010)، آثار الانضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد02 ، جامعة شلف ص ص03.

- ✓ محيط إداري وخدماتي غير ملائم للنشاط الإنتاجي.

ب. انعكاساتها على السياسة الزراعية

خصصت جولة الأورجواي ولأول مرة في تاريخ مفاوضات الجات، مفاوضات حول اتفاق تخفيض قيمة الدعم على المنتجات الزراعية، وقد تحقق ذلك بعد جهد جهيد من طرف كل من ضغوط الدول النامية، التي استفاقت من سباتها مؤخرا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، بتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية بنسبة 36%. الذي من بين الآثار السلبية له:

- ✓ ارتفاع أسعار السلع الزراعية: وخاصة المواد الغذائية والتي تعادل ¼ من إيراداتها أي 25,58%. – الحبوب والفرينة بـــ 10,10%، الحليب ومشتقاته ب 13%، وتتراوح الزيادة من 1% إلى 8% وهذا يرجع إلى انخفاض الدعم مما يؤدي إلى تخفيض الإنتاج.
- ✓ ارتفاع فاتورة الواردات الزراعية والغذائية لرفع دعم الصادرات مما يؤدي إلى تعميق التبعية الفلاحية للغرب.

بما أن الجزائر تقدر نسبتها بـــ 31% من استرادها للمنتوجات الفلاحية بعد مصر بـــ 45%. فهذا يؤدي حتما إلى تدهور هذا القطاع لضعف القدرة التنافسية، وارتفاع الأسعار العالمية في المدى القصير يشكل عبء على ميزان مدفوعاتها باعتبار أن بلادنا مستورد رائد للمواد الغذائية مما يؤدي إلى ضعف قدرتنا على سداد الديون الخارجية.

تطور العجز التجاري الفلاحي من جراء زيادة فاتورة الاستيراد والتي تقدر بـــ 100 مليون دولار علاوة على 3 ملايير دولار سنويا.

وفي ظل هذه الظروف المستحدثة (ارتفاع الأسعار، قلة العرض ...) يؤدي ذلك إلى خلل في ميزان مدفوعاتنا مما ينجم عنه آثار ونتائج غير مشجعة للاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وفي حالة تحقيق فائض في المجال الزراعي فإن الاتفاق يتضمن إمكانية دخولها إلى الأسواق العالمية، شريطة أن تكون قابلة للمنافسة أي أن تكون ذات جودة عالية وبأسعار معقولة حتى تحقق مكانة في هذه الأسواق.

رابعا) انعكاساتها على قطاع السلع غير الملموسة (الخدمات)

وبالرغم من أن تجارة الخدمات لا تمثل سوى 20% من التجارة الدولية إلا أنها عرفت توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة جراء التطور التكنولوجي لوسائل الاتصالات والنقل والتفتح العالمي.

وإذا نظرنا إلى سياسة الخدمات في الجزائر نلاحظ ضعف المردودية وركودا في هذا الجانب، بالرغم من بعض الإصلاحات التي أدخلت في بعض القطاعات كقطاع الاتصالات.[46]

أ. انعكاساتها على السياسة الجمركية

إن السياسة الجمركية المنتهجة في الجزائر سياسة حمائية نظرا لاستقلالها الحديث وذلك من أجل حماية منتجاتها من المنافسة العالمية.

إن المنظمة العالمية للتجارة بمنظورها الرأسمالي تلزم الدول الأعضاء بفتح أسواقها نحو المنافسة العالمية من التصنيع – الاستثمار وكذلك الاستيراد والتصدير، ومن ثم سيتغير دور الجمارك من دور جبائي وحمائي إلى اقتصادي، وبقواعد الاقتصاد الليبرالي ،إن التحليل الاقتصادي الذي قام به صندوق النقدي الدولي سنة 1995 لكل من تونس والمغرب بيّن أن إيراداتها المالية انخفضت من جراء تخفيض الحواجز الجمركية.

وبالنسبة للجزائر والتي تقدر الضريبة الجمركية ب 25% من المداخيل الجبائية وهي نسبة معتبرة تخطو الجزائر بخطوات متثاقلة جدا نحو الانفتاح الكلي للتجارة الخارجية، ومن ثم فإن عملية انخفاض الجباية الجمركية يتبعها خلق جباية بديلة لها داخلية حتى تغطي ذلك الفارق.

إن الإصلاح الجمركي يجب أن يتم جذريا في الجزائر من حيث التكوين وتفهمهم للمعطيات الجديدة، بالإضافة إلى إدخال ميكانيزمات علمية متطورة كشبكة الإعلام الآلي وتسهيل عملية الجمركة سواء في المركز أو الفروع.

---

[46] صالح صالحي ،(2003) ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير عدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف ، ص05.

ب. انعكاساتها على نظام التقييم

إن هذا النظام المنصوص عليه في المادة 07 من اتفاقيات الجات له آثار سلبية وإيجابية منها:

أ) الآثار السلبية:

- ✓ ضياع نسب من حقوق الخزينة.
- ✓ عرقلة عملية الجمركة لصعوبة تحديد القيمة.
- ✓ المتابعة الدورية واليومية لكل الملفات الخاصة بالقيمة والاحصائيات العالمية
- ✓ عجزه عن دعم التجارة الدولية لصعوبة تحديد القيمة لدى الجمارك.
- ✓ عدم تقدير الحماية اللازمة على مستوى ونوعية البضاعة.

ب) الاثار الإيجابية:

- ✓ إعطاء مفهوم واقعي للقيمة بدلا مفهومها من النظري.
- ✓ تشجيع التجارة الدولية من خلال سهولة حركة البضائع وتغلغلها في الأسواق العالمية.
- ✓ تحديد الوعاء والحقوق الجمركية بدقة.
- ✓ فض النزاعات الخاصة بالقيمة.
- ✓ سهولة المبادلات التجارية العالمية ووضع مراقبة فعالة وسريعة للتجارة من طرف إدارة الجمارك.
- ✓ يمنح لإدارة الجمارك طرفا مساهما في اتخاذ القرارات على مستوى التجارة الدولية.
- ✓ تقييم الجمارك تقييما دقيقا ومنطقيا.
- ✓ يعطى لإدارة الجمارك الوسيلة القانونية الدولية للاتصال.

ج) انعكاساتها على نظام التسهيلات:

إن هذه التسهيلات تجعل إدارة الجمارك ذات حركة أكثر مرونة وديناميكية من خلال الدور المنوط بها مع المؤسسات الاقتصادية، فمن جهة أصبحت طرفا متعاقدا معها، ومن جهة آخرى أصبحت تلعب دور الحامي للاقتصاد الوطني، ولذلك يوعز إليها توظيف ميكانيزمات وآليات أكثر فعالية في تحقيق هذين الهدفين.

خامسا) انعكاساتها على الخدمات الأخرى:

تشمل عدة قطاعات

أ. انعكاساتها على السياسة المالية والمصرفية:

إن قطاع المالية والمصرفية في السنوات الأخيرة في الجزائر مقتصر على ملكية الدولة فقط أي مصالح المالية والمصرفية:حكومية – بنوك – تأمينات ... الخ، ولكن بموجب اتفاقية (GATs) وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى فتح أسواقها نحو الخدمات الأجنبية والمنافسة الدولية، وهذا الانفتاح ستكون نتائجه مكلفة على الجهاز المالي والمصرفي.فالدول النامية ومن بينها الجزائر ستستفيد من مكاسب آنية، من خلال مبدأ التحرير التدريجي والمعاملة التفضيلية، على عكس الدول الأخرى وخاصة عند مرحلة التنفيذ الفعلي في تجارة الخدمات المالية والمصرفية.[47]

ومن ثم فستنجم آثار سلبية على الدول النامية مع المعطيات المالية ومن بينها:

- ✓ التدفقات المالية تؤدي إلى التوسع النقدي ومن ثم زيادة سعر الصرف الحقيقي
- ✓ مواجهة مشاكل في قيمة سعر الصرف وأثره على خفض القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي وخاصة عند غياب سوق لتداول الأوراق المالية الحكومية.
- ✓ تزايد المخاطر على المنافسة المحلية في ظل المنافسة الأجنبية من جراء اندماجها في أنشطة تتسم بالمخاطر العالمية مما يعرضها إلى الخسارة.

وفي ظل هذا الانفتاح نحو السوق العالمية هناك انعكاسات إيجابية كذلك منها:

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الانفتاح نحو السوق العالمية يفرز انعكاسات ايجابية منها:

- ✓ التطور المحتوم على القطاع المصرفي أمام موردي الخدمات المصرفية، وخاصة عند تواجد المصارف الدولية في الأسواق المحلية.
- ✓ زيادة كفاءة وفعالية السوق المالية الجزائرية مستقبلا من خلال التفاعل الحر بين الطلب والعرض حيث يؤدي إلى سعر توازني مما ينجم عنه جذب مستثمرين جدد أجانب ومحليين.

[47] بن موسى كمال ،(2004)مرجع سبق ذكره،ص:169.

- ✓ توفير المميزات الفنية للتعامل مع الأسواق المالية مما ينجم عنه تقوية المنافسة والحد من الاحتكارات.

ومن خلال هذا العرض يجب على القطاع المالي المصرفي الجزائري أن يواكب التطور المصرفي المالي العالمي من خلال إيجاد ووضع أرضية صلبة ومتينة من جراء وضع قوانين وضمانات آمنة ومحافظة على العملة الوطنية واستغلال الفترة المتاحة والفرص الناجمة من الاتفاقية بشأن تجارة الخدمات المصرفية من تطوير الجهاز وإدخال كل التقنيات الحديثة والمتطورة في سبيل الدخول إلى الأسواق العالمية بمعطيات جديدة وحديثة.

ب) انعكاساتها على باقي الخدمات الأخرى:

إن تحرير التجارة على باقي الخدمات المتمثلة في: (التأمين، النقل بنوعيه، الاتصالات .....الخ) ومع تحرير التجارة على هذه الخدمات نتجم عنه منافسة في السوق المحلية مع الخدمات العالمية المتقدمة.وتهدف المفاوضات في هذا الشأن إلى إيجاد جو مناسب لكل الأعضاء لكسر كل الحواجز التي تعيق تطور ونمو هذه التجارة فبالنسبة للدول النامية تستغل هذا الانفتاح في تطوير وتنمية خدماتها وارتقاءها إلى أحسن المستويات وذلك من خلال فتح أسواقها واستقطاب التكنولوجيا الحديثة حتى يتم خلق وتقديم خدمات على مستوى المنافسة من حيث الجودة.

إن بلادنا ستفتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجنبية وذلك من خلال تواجد تجاري في شكل شخص معنوي (شركة، فرع) أو شخص طبيعي وذلك لمشروعات خدمية تلتزم الدولة بتحريرها مع وضع قوانين وقواعد لحماية مصالحها.

ومع كل ما تطرقنا إليه يمكن التكهن بأن انغماس بلادنا في المنظمة العالمية للتجارة والالتزام باتفاق تحرير الخدمات سيكون باهضا جدا وذلك لعدم قدرة الخدمات الجزائرية على الصمود ومنافسة الخدمات العالمية المتقدمة. من حيث الأسعار والجودة.

وعليه يترتب على الجزائر وضع خطة استراتيجية للنهوض بهذا القطاع الحساس الذي أصبح يدر أرباحا طائلة تقارب ربع حجم التجارة العالمية للسلع من سنة 2000 وخاصة في الفترة الانتقالية.

6.3. خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أن وصفة صندوق النقد الدولي و سياسات البنك الدولي، و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، و ممارسات الدول الصناعية الكبرى، يعبر ذلك

الخاتمة العامة

الخاتمة

يتضح من هذه الدراسة أن النظام الاقتصادي اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور نظام الأمس، و يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الحالي قد مر بثلاثة مراحل أساسية. فالمرحلة المؤسسة لهذا النظام بدأت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. وتجسدت في نتائج مؤتمر بروتن وودز التي أنشأت مكوناته الأساسية و هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة (الجات)، ويلاحظ أن هذه المرحلة تميزت بسيطرة الدول المتقدمة، وتجلت العلاقة بينها و بين الدول النامية في تبادل السلع الصناعية مقابل المواد الأولية بأثمان وأسعار غير عادلة حيث كانت في صالح الدول المتقدمة.

أما المرحلة الثانية و التي امتدت من بداية السبعينات إلى نهاية الثمانينات، تميزت بأزمة النظام الرأسمالي.

مع بداية التسعينات برزت تحولات و تطورات جذرية في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الراهن. نتيجة ظهور عوامل و خصائص جديدة تعلن عن بداية نظام اقتصادي عالمي جديد، و تجلت أهم هذه العوامل و الخصائص في:

1- المصادقة على نتائج جولة الأوروغواي و ما تعنيه من بث روح النظام الاقتصادي العالمي الجديد باستكمال أحد دعائمه الرئيسية بميلاد نظام تجاري عالمي جديد تحت إشراف و قيادة منظمة التجارة العالمية. و يقوم التحول في النظام التجاري و خاصة بعد جولة الأوروغواي على الدعائم و التحولات و التغيرات التالية:

- ✓ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و تخفيض الحواجز و القيود التعريفية لتصبح هذه الرسوم و التعريفات أدوات فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي و ليس عائقا أو قيدا على التجارة الدولية.
- ✓ إزالة القيود الكمية المباشرة بإلغاء نظام الحصص و إلغاء و حظر إجراءات الحمائية الجديدة كالإجراءات الرمادية و التقنية التي كانت تطبقها الدول الصناعية الكبرى لحماية أسواقها.
- ✓ توسيع نظام تحرير التجارة الدولية ليشمل موضوعات جديدة كالمنتجات الزراعية والمنسوجات و الملابس، بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول

في العلاقات الاقتصادية الدولية. و فضلا عن تحرير تجارة الخدمات يشمل النظام التجاري الجديد تحريره و تنظيم الملكية الفكرية و الاستثمارات ذات الصلة بالتجارة الدولية وعلاقة هذه الأخيرة بالبيئة.

2- تنامي و تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية العملاقة والعابرة للإقليم و تأثيراتها على اتجاهات التجارة الدولية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما لها من قدرة على احتكار الأسواق و التكنولوجية الحديثة و المهارات الفنية و الإدارية و الكفاءات العالية و المتخصصة و توجيه التجارة و الاستثمارات للمناطق التي تحقق لها مزايا تنافسية.

3- تنامي ظاهرة التركيز و القطبية التجارية و الاستثمارية في المناطق الجغرافية الكبرى و في الدول حديثة التصنيع، و ازدياد حجم التبادلات البينية لهذه المناطق ولفروع الشركات المتعددة الجنسيات.

4- تناقص دور البلدان النامية في التجارة الدولية و ضعف تدفقات الاستثمارات إليها بسبب المنافسة الشديدة من البلدان المتقدمة و البلدان حديثة التصنيع.

5- التنسيق المتزايد بين الثالوث الاقتصادي العالمي منظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في إدارة و تسيير الشؤون الاقتصادية الدولية خصوصا في مجالات التجارة و الاستثمار الدوليين.

6- تحرير اقتصاديات الدول النامية و الدول الأوروبية الشرقية كشرط للاندماج في الاقتصاد العالمي و الانضمام إلى النظام التجاري الجديد.

لعل التغيرات و التطورات التي حدثت على النظام الاقتصادي العالمي عموما والنظام التجاري على الخصوص، أصبحت تشكل تحديات لاقتصاديات الدول النامية، تفرض عليها إيجاد الآليات المناسبة للاستفادة من الفرص التي يقدمها هذا النظام و التقليل من تكاليفه و سلبياته.

يظهر مما تقدم أن التعايش مع النظام الجديد للتجارة العالمية أمرا لا مناص منه، وفي هذه الظروف لا مفر للدول النامية من سلوك سبيلين في آن واحد لمواجهة التحديات التي تفرضها التحولات التي عرفها هذا النظام.

أولا: العمل على تقليل الخسائر المحتملة و اغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام وتحويلها من فرص نظرية إلى فرص واقعية.

ثانيا: العمل على بناء قوة اقتصادية ذاتية وطنيا و إقليميا بإعادة هيكلة اقتصادياتها لأخذ التنمية مأخذ الجد بعيدا عن أوهام حرية التجارة و رياح الانفتاح و برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي.

وفي ضوء ما تقدم نشير إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا زال يحتاج إلى إصلاح في آلياته و طريقة عمل مؤسساته، و إعادة النظر في قواعده سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو غيرها حتى يحظى برضا دول و شعوب العالم النامي و المتقدم على السواء. كما نشير إلى أن النظام التجاري العالمي الجديد أثار جدلا كبيرا حول مستقبله بعد فشل مؤتمر سياتل و ما رافقه من رفض للعولمة و آلياتها، و لهذا يمكن أن نقول أن الجولة الجديدة للمفاوضات التي انطلقت في مؤتمر الدوحة حول التوجهات المستقبلية لهذا النظام ستكون شاقة و طويلة و الدول النامية أمامها معركة طويلة تحتاج فيها على المزيد من التنسيق و التقارب فيما بينها لتدخل المفاوضات القادمة و هي أكثر تناسق و اتحاد لتعظيم المصالح واستغلال التناقضات في مواقف الدول المتقدمة لتعزيز مكاسبها، حيث لازال البحث قائما و مستمرا لإقامة نظاما تجاريا عالميا أكثر عدالة ووضوحا في آلياته و قواعده من خلال منظمة التجارة العالمية

قائمـــــــــــــــة المراجع

قائمـــــــة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ)الكتب:

1) رعد حسن الصرن ،(2011)، أساسيات التجارة الدولية مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي ، سلسلة رضا للمعلومات ،دمشق.

2) محمد دياب ، (2010)، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت.

3) سهيل حسن الفتلاوي،(2009)، منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان .

4) مصطفى سلامة ،(2008)، منظمة التجارة العالمية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، إسكندرية .

5) علي عبد الفتاح أبو شرار،(2007)، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان.

6) ممدوح محمود منصور،(2007)، العولمة دراسة في المفهوم والمظاهر والأبعاد ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

7) عبد المطلب عبد الحميد، (2006)،العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، دار الجامعية،الإسكندرية.

8) عبد الرحمن يسرى واخرون،(2006)، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية.

9) نعيم إبراهيم الظاهر، (2006)،إدارة و العولمة وأنواعها ، علم الكتب الحديث،اربد.

10) عبد المطلب عبد الحميد،(2005)، الجات والبات منظمة التجارة العالمية من الاوجواي لسياتل حتى الدوحة ، دار الجامعية الإسكندرية.

11) عماد يونس ،(2005)، العولمة أبعاد ومؤشرات على العالم العربي ،المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس.

12) محمد بن عبد العزيز بن عبد الله،(2005)،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي،دار النفائس ،عمان.

13) سمير اللقماني،(2004)،منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية الإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية، المكتبة الوطنية،الرياض.

14) عمر صقر ،(2003)،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية،الإسكندرية.

15) فلاح كاظم المنحة،(2003)، العولمة والجدل الدائر حولها، مؤسسة الوراق،عمان.

16) محمد عمر حماد أبو دوح ،(2003)،منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

17) ناصر دادي ومتناوي محمد،(2003)،الجزائر ومنظمة التجارة العالمية،دار المحمدية العامة ، الجزائر.

18) رضا عبد السلام،(2002)،محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر.

19) رشدي شيحة ،(2002)، اتفاقيات التجارة الدولية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

20) سرير جمعة سعيد،(2002)،النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ،الدار الجماهرية للنشر والإعلام ، طرابلس.

21) سيارة جميل، (2002)،العولمة ومستقبل إستراتيجية الفكر،الأهلية والنشر،عمان.

22) عمار حبدل واخرون، (2002)، العولمة من منظور شرعي،مكتبة حامد، عمان.

23) محمد رمضان ،(2002)، نبذة تاريخية من الجات إلى المنظمة التجارة العالمية،مركز الدراسات العربية ، بيروت.

24) هناء عبد القادر،(2002)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد.

25) سمير محمد عبد العزيز،(2001)، التجارة العالمية بين الجات94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة الإشعاع الفني للطباعة والنشر، الإسكندرية.

26) عبد المطلب عبد الحميد، (2001)، العولمة واقتصاديات البنوك ، دار الجامعية، الإسكندرية.

27) جالبيرايت،(2000)، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت.

28) عباس براد السيني،(2000)، العولمة الاقتصادية، منشورات رمسيس، الدار البيضاء.

29) عبد الكريم بكار،(2000)، العولمة، دار الإعلام للنشر والتوزيع ، عمان.

30) عبد الواحد العفوري،(2000)، العولمة والجات، مكتبة مدبولي، القاهرة.

31) عبد الناصر نزال العبادي،(1999)، منظمة التجارة العالمية واقتصاد الدول النامية، دار صفاء ،عمان.

32) محمد سيد عابد، (1999)، التجارة الدولية، دار الإشعار الفنية، مصر.

33) جاك آدا،(1998)،عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة حبيب مطانيوس، دار طالس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

34) مصطفى كامل قمعيد،(1998)، شركات متعددة الجنسيات في الوطن العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

35)سمير محمد عبد العزيز،(1997)، التجارة العالمية والغات 1994، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية.

36) احمد دويدار ،(1996)، الحلم بحرية التجارة وما بعد جولة الاورجواي، الدار اللبنانية المصرية، القاهرة.

37) أسامة المجذوب،(1996)، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

38) حمدي عبد العظيم،(1996)، اقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة الشرق، الإسكندرية.

39) إبراهيم العيسوي،(1995)، ألغات وأخواتها، مذكرة الدراسات العربية، بيروت.

40)محمد توفيق سعاف، (1994)،اتفاقيات الغات والدول النامية، سلسلة رضا للمعلومات دمشق.

41) أنمون جوف،(1993)، العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

42)حسن عمر،(1993)،المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة.

43)سعيد عبد الخالق محمود،(1992)، شركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي، كتاب الاهرام الاقتصاد، القاهرة.

44)سعيد النجار،(1991)، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة.

ب) المجلات والدوريات العلمية:

1)عباس قويدر،(2010)،أثار انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية بين التفاؤل والتشاؤم،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد02،جامعة الشلف.

2)صالح صالحي،(2003)،الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،عدد 01،جامعة فرحات عباس،سطيف.

3)عبد الله إسماعيل صبري ،(1998)، الكوكبة الرأسمالية العالمية، مجلة المستقبل العربي. عدد 22.

4)الشاذلي العياري،(1997)، الوطن العربي وظاهرة العولمة الوهم والحقيقة،مجلة منتدى الفكر العربي،عدد140.

5)نايف علي عبيد،(1997) ، العرب والعولمة،مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت،عدد228.

ج) الملتقيات المحلية والدولية:

✓ الملتقيات الدولية:

1) سليمان ناصر،(11-12جوان2005)،النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة،بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، الجزائر.

➢ الملتقيات المحلية:

2) سليم بن يوسف ،(24 -25 أفريل2006)،الاتحاد الجديد للنظام المصرفي الجزائري في ظل العولمة،بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة باتنة.

د) الرسائل والمذكرات الجامعية:

1) خباية عبد ش،(2006)، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،تخصص اقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

2) فرحال غول ،(2006)،مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص تسيير، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

3) بن موسى كمال،(2004)،منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري الجديد، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة،تخصص اقتصاد،قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر.

ه) التقارير والقوانين التنظيمية:

1) غسان الرفاعي،(1993)، سياسات الاستثمار ومحددات التدفقات الرأسمالية، ندوة آفاق التنمية في التسعينات، البحرين .

2) صندوق النقد الدولي،(1994)، الآثار المحتملة لنتائج جولة الاورجواي على الدول النامية منخفضة النمو،أفاق الاقتصاد العالمي، نيويورك.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية:

1:les liveres

- VIRGIL.P،(2001)، **l'organisation mondiale du commerce et le renforcement de la réglementation juridiques des échanges commerciaux internationaux**.، Harmeton. Paris.
- Jaques Adda، (1996)، **Mondialisation de l'économie**، La découverte،Paris .
- Waters،(1996)، **globalisation**، kontdge، London
- Unded، (1991)، **globalization and liberalization effects of international economic ration**، new York .

2- Rapports.

- OMC ،(2004)، rapport annuel.
- OMC، (2003)، rapport annuel.

- OMC، (2002)، rapport annuel .
- FMI، (2002)، perspectives de l'économie mondiale..
- CNUCED، (1998)، rapport annuel sur le commerce et le développement .
- OMC، (1998)، rapport annuel sur le commerce.
- CNUCED، (1997)، Investissement dans le monde rapport annuel.
- FMI، (1997)، rapport annuel sur l'économie moniale.
- CNUCED، (1996)، rapport sur le commerce et le développementGENEVE.
- OMC، (1996)، commerce et investissements directs étrangers .
- CNUCED، (1995)، rapport annuel sur l'investissement mondial New York.

ثالثا:مواقع الانترنيت:

- www.ingds.com .
- www.manpol.com.
- www.ahewar.org.
- www.sawdistret.com.
- www.ahewar.org.
- Pulpit alwatan voice.com.